المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : علم الإجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص : شؤون إقتصادية و دولية

الدفعة : الرابعة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا

دراسة حالة الجزائر 2000 - 2011

إعداد الطالبة : **إشراف الدكتور:**

دريدي منيرة **عمارة ناجي**

أعضاء لجنة المناقشة

شابي عبير ..... رئيسا

فوضيلي عبد الحليم.....عضوا مناقشا

ناجي عمارة .... مشرفا

السنة الدراسية : 2013 - 2014

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقاء الدرب

إلى كل زملائي

إلى كل من ساعدني على إعداد هذا العمل

إلى كل من يقدر العلم و يسعى في سبيل الوصول إليه

أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة الشكر

أتوجه بالشكر أولا إلى الله العلي القدير على ما آتاني من فضل

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور ناجي عمارة على قبوله الإشراف على المذكرة ، و الذي لم يتردد في تقديم التوجيهات السديدة طول فترة إعداد هذه المذكرة .

خطة البحث

مقدمة :

الفصل الأول : مدخل نظري و مفاهيمي إلى الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مفاهيم أساسية متعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و الفواعل الجديدة المنشطة له

المبحث الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع : مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر و شروط الإستفادة منه

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا : المحددات و الخصائص

المبحث الأول : إمكانيات الإستثمار في إفريقيا

المبحث الثاني : دوافع ، خصائص و الوسائل المساعدة على زيادة الإستثمارات الصينية في إفريقيا

المبحث الثالث : الوسائل المستخدمة لتعزيز الإستثمارات الصينية في إفريقيا

المبحث الرابع : توزيع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من2000 إلى 2011 و آثارها

الفصل الثالث : دراسة حالة الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر من 2000 إلى 2011.

المبحث الأول : مناخ الإستثمار في الجزائر

المبحث الثاني :دوافع تصدير و إستقطاب الإستثمارات الصينية إلى الجزائر و العوامل المساعدة لها

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر

المبحث الرابع : تقييم مكانة و آثار الإستثمارات الصينية في الجزائر

خاتمة :

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للإستثمارات الأجنبية	09
جدول رقم 2	النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي 2004 – 2012 حسب فئة الدولة	34
جدول رقم 3	البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2008 -2009	35
جدول رقم 4	نسبة الإرتفاع في حاجات الصين للمعادن في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005	43
جدول رقم 5	نسبة طلب الصين على بعض المعادن من إجمالي الطلب العالم	43
جدول رقم 6	تدفقات الإستثمارات الصينية إلى إفريقيا بالمليون دولار	55
جدول رقم 7	الشركات الصينية الناشطة في المجال النفطي في إفريقيا	58
جدول رقم 8	تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للإقتصاد الجزائري للمدة من 2000 إلى 2011	77
جدول رقم 9	أهم الشركات الصينية الموجودة في الجزائر و حصص كل شركة من الوحدات السكنية	92
جدول رقم 10	توزيع مشاريع الإستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب المصدر من 2002 إلى 2006	98
جدول رقم 11	توزيع المشاريع الصينية المصرح بها حسب قطاعات النشاط(2002-2012)	98
جدول رقم 12	حصة الإستثمارات الصينية المصرح بها من مجموع الإستثمارات الآسيوية (2002-2012)	99

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	شكل بياني يمثل تحسن الحوكمة وفق مؤشر إبراهيم في دول إفريقية مختارة	33
الشكل رقم 2	نسبة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي نفذت على الأقل إصلاحا واحدا أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال حسب سنوات صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	36
الشكل رقم 3	تطور تدفقات الإستثمارات الصينية المباشرة إلى إفريقيا من 2003 إلى 2011	56
الشكل رقم 4	مخزون الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من إجمالي مخزون الإستثمارات الصينية على المستوى العالمي	57
الشكل رقم 5	التوزيع القطاعي للإستثمارات الصينية في إفريقيا سنتي 2000 و 2010	62
الشكل رقم 6	تدفقات الإستثمارات الصينية المباشرة إلى دول إفريقيا (2003 –2011)	63
الشكل رقم 7	تدفق الإستثمار الصيني إلى الجزائر مقارنة بتدفق الإستثمار الصيني المتجه إلى إفريقيا من 2003 إلى 2011	96
الشكل رقم 8	شكل بياني يمثل توزيع مخزون الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا سنة 2007	96
الشكل رقم 9	توزيع مخزون الإستثمار الصيني على دول شمال إفريقيا سنة 2007	97

الملخص :

ترتكز هذه الدراسة على إبراز تأثير طبيعة مناخ الإستثمار في إفريقيا عامة و الجزائر على وجه الخصوص في جذب الإستثمارات الصينية المباشرة خلال الفترة 2000 – 2011 .

لقد أصبحت إفريقيا وجهة جذابة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بحكم ما تتوفر عليه من ثروات طبيعية و سوق إستهلاكية واسعة إضافة إلى تحسن أوضاعها السياسية والإقتصادية بفضل إدخال العديد من الإصلاحات من أجل تحسين مناخها الإستثماري ، وهو ما سمح بجذب الإستثمارات الصينية المدفوعة بالحاجة للمواد الأولية و غزو أسواق جديدة .

وقد تعزز حضور الشركات الصينية في إفريقيا بفضل إحتياطي الصين الضخم من النقد الأجنبي ، وإطلاقها لإستراتيجية " الخروج " الهادفة إلى تشجيع الشركات الصينية على الإستثمار في الخارج ، وإنضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إضافة إلى ذلك ، قامت الصين بتعبئة وسائل سياسية مثل : الزيارات الرسمية ، عدم فرض أي شروط فيما يتعلق بمبادئ الشفافية و الحكم الراشد ، و تبني الصين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الإفريقية من أجل التقرب من الأفارقة بغرض زيادة إستثماراتها في القارة ، إضافة إلى ذلك إستخدمت الصين كل من المساعدات و القروض الميسرة ، و عدة وسائل أخرى إقتصادية و ثقافية من أجل تجنب كل الحواجز التي تقف في وجه الشركات الصينية في إفريقيا ، و قد أدى إستخدام هذه الوسائل إلى إرتفاع تدفقات الإستثمارات الصينية في إفريقيا ، إذ أصبحت الشركات الصينية حاضرة في كل القطاعات النشاط ، وهو ما أفرز عدة نتائج إيجابية و سلبية على الإقتصاديات و المجتمعات الإفريقية ، و حتى على الشركات الأجنبية الأخرى المستثمرة في القارة ، و التي أصبحت تواجه تحدي صعب بسبب صعود الصين في القارة .

و قد توصلت الدراسة إلى أن وفرة المواد الأولية خاصة النفط ، إضافة إلى آفاق تسويق المنتجات الصينية و غياب المنافسة المحلية تمثل العناصر الأكثر جذبا للإستثمارات الصينية .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الاستثمار في إفريقيا ، الشركات الصينية

Résumé :

Cette étude repose sur l'impact de la nature du climat d'investissement en Afrique en général et particulièrement en Algérie sur l'attraction des investissements chinois durant la période 2000 – 2011.

L'Afrique est devenue une destination attirante pour l'investissement direct étranger, en raison de ses ressources naturelles, son vaste marché de consommation et l'amélioration de sa situation politique et économique, suite a l'introduction de nombreuses réformes sur son climat d'investissement, ce qui a permet d'attirer les investisseurs chinois motivés par le besoin des matières premières et la conquête de nouveaux marchés.

La présence des entreprises chinoises en Afrique s'est renforcée grâce à l'énorme réserve en devise. le lancement de la stratégie «sortir » par la chine qui vise a encourager les entreprises chinoises a investir a l'étranger et son adhésion a l'organisation mondiale du commerce .

En plus , la chine a mobilisé des moyens politiques tels que, les visites officielles , l'absence totale des conditions et d'exigences en matière de respect des règles de transparence , ou de bonne gouvernance et l'adoption du principe de la non – ingérence dans les affaires africaine, afin de se rapprocher des africains pour renforcer ses investissements en Afrique. En outre, la chine a employé des aides et des prêts bonifiés et d'autres moyens économiques et culturels afin de contourner tous les obstacles qui entravent les entreprises chinoises à investir en Afrique.

L'utilisation de tous ses moyens a conduit à une augmentation des flux des investissements chinois en Afrique. Dans ce contexte, les entreprises chinoises sont devenues présentes dans tous les secteurs d'activités, ce qui a produit des effets positifs et négatifs sur les économies et les sociétés africaines qui les reçoivent, ainsi que sur les entreprises étrangères qui investissent sur le continent, qui sont confrontées à des difficultés causés par l'émergence de la chine sur le continent.

L'étude a permis de conclure que, l'abondance en matières premières notamment le pétrole et les opportunités de commercialisation des produits chinois, ainsi que l'absence de la concurrence locale, représentent les éléments les plus attirantes des investissements chinois.

Mots clé : l'investissement direct étranger, le climat d'investissement en Afrique , les entreprises chinoises.

Abstract:

This study is based on highlighting the effect of the nature of the investment climate in Africa in general and Algeria particularly, to attract Chinese direct investment during the period 2000 – 2011.

Africa become an attractive destination for foreign direct investment because of the availability of natural resources and its wide consumer market, in addition to the improvement of its political and economic situation, thanks to the introduction of many reforms in order to ameliorate its investment climate which allowed to attract Chinese investment motivated by the need for raw materials and penetration of new market.

The presence of Chinese companies in Africa is enhanced thanks to china's huge reserve of foreign exchange, and launch of strategy of "going out" aimed to encourage Chinese companies to invest abroad, and china's accession to the world trade organization.

Furthermore, china has mobilized political means such as official visits, and the policy of non conditionality, and the adoption of the principle of non- interference in Africans affairs to get close to the Africans in order to increase its investment in the continent, moreover, china used aids and loans and several economic and cultural means to avoid all the barriers that obstruct the Chinese companies to work in Africa.

The use of these means led to inflows of Chinese investment in Africa, in this context, the Chinese companies have become present in all sectors; this case has created several positive and negative results on Africans economies and societies, and even on other foreign companies investing in the continent, which has faced difficulties due to china's rise on the continent.

The study found that the abundance of raw materials, especially oil , in addition to the marketing prospects of Chinese products and the absence of local competition represent the most attractive elements for Chinese investment.

Keywords, foreign direct investment, investment climate in Africa, the Chinese companies.

مقدمة عامة

تمهيد :

شهدت السنوات الأخيرة من القرن السابق تحولات دولية عديدة ، أهمها زيادة أهمية العامل الإقتصادي في رسم معالم العلاقات فيما بين الدول ، فإلى جانب التجارة الخارجية التي تعد أحد أقدم أشكال العلاقات الإقتصادية الدولية ، برزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة كشكل آخر من أشكال تلك العلاقات ، و ذلك بفضل الظروف الملائمة التي كرستها العولمة الإقتصادية و المتمثلة أساسا في إلغاء القيود التي كانت تعيق حركة الأفراد و رؤوس الأموال بين الدول ، حيث دفعت المزايا التي يمكن أن تحققها تلك الإستثمارات إلى تسارع الدول المصدرة لها من أجل إقتناص فرص للإستثمار عبر العالم ، إضافة إلى تسابق الدول مهما كانت مستوياتها الإقتصادية و أنظمتها السياسية من أجل إستقطاب أكبر قدر من الإستثمارات عبر توفير المناخ الملائم لها من أجل الحصول على التكنولوجيا الحديثة و توفير مناصب الشغل و في كثير من الأحيان سد الفجوة في المدخرات المحلية ، حيث أصبحت الدول تلجأ للإستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر آمن لتوفير رؤوس الأموال عوض اللجوء إلى المديونية التي عادة ما تصاحبها أعباء كثيرة ترهق كاهل الدول على المدى البعيد ، أما التحول الآخر ، فقد ظهر على مستوى إتجاهات الإستثمار ، حيث لم تعد هذه الظاهرة حكرا على الدول المتقدمة بل حتى الدول الصاعدة أصبحت تسجل حضورا قويا في هذا المجال ، وتأتي الصين في مقدمة هذه الدول ، ففي إطار سعيها للتحول إلى قوة إقتصادية عالمية ، إختارت الصين نهج الإستثمارات الاجنبية المباشرة كوسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى أهدافها و هذا بعد أن تحولت إلى أكبر مصنع في العالم ، مما زاد من حاجتها للمواد الأولية الضرورية للمحافظة على نشاط الإقتصاد الصيني ، حيث أصبحت تحتل المراتب الأولى في إنتاج عدد كبير من السلع بشكل سمح لها بتحقيق معدل نمو عالي يتراوح بين 9% و 11% وهو ما جعل الصين تبحث عن كل السبل التي تمكنها من المحافظة على مستويات النمو العالية في المستقبل ، إضافة إلى بروز حاجة ملحة للإستحواذ على أكبر حصة في الأسواق التي لم تصل بعد إلى مرحلة التشبع ، حيث أدى تظافر هذه العوامل ، إضافة إلى تراكم أرصدة مالية ضخمة بحوزة الصين إلى تحفيزها على دفع شركاتها للإستثمار في الخارج ،خاصة بعد إدراك القيادة الصينية مدى أهمية تدويل نشاط شركاتها في زيادة قدرات الإقتصاد الصيني على المدى البعيد ، غير أن فعالية الإستثمارات في تحقيق الأهداف المنشودة منها يتوقف على كفاءة إختيار الوجهة التي تأخذها تلك الإستثمارات ، و مدى التوافق بين الشروط و المقومات التي تتوفر عليها البيئة المضيفة و بين أهليتها لتحقيق أهداف الشركات الصينية المستثمرة ، و بما أن الدول الإفريقية تتوفر على كل عناصر جذب الإستثمار الإجنبي المباشر من إستقرار سياسي و أمني ، فضلا عن تسجيل معظم الدول الإفريقية لتحسن على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي ، إضافة إلى إتجاهها لتبني أطر تشريعية ملائمة لتطوير الإستثمار ، وإدخالها لمزيد من الإصلاحات في المجالات ذات الصلة بإنجاز المشاريع بغية تحسين بيئة الإستثمار ، إضافة إلى وفرة و تنوع الموارد الطبيعية في القارة و توفرها على سوق واسعة ، ونظرا لإفتقار أغلب الدول الإفريقية للتنمية و عجزها عن استغلال ثرواتها بمفردها بسبب قلة خبرتها في التحكم في التكنولوجيا الحديثة أو بسبب ضعف المدخرات المالية المتوفرة لديها ،

وخوفا من الوقوع في مأزق المديونية كوسيلة لسد النقص في رؤوس الأموال المحلية و ما يترتب عليها من مشاكل خطيرة تهدد سيادة الدول و إستقلاليتها في إتخاذ القرار ، أصبح من الضروري العمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة لإستغلال رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية ، و تعزيز قدرة الدول الإفريقية على الإنتاج ، و هو ما يمكنها من التخصص في بعض المجالات على المستوى الدولي و يسمح لها بالإندماج في الإقتصاد العالمي ، غير أن الوصول إلى هذه المطالب يتوقف بدوره على وجود شريك أجنبي يراعي إحتياجات ومصالح الدول الإفريقية المضيفة ، و لا يقتصر إهتمامه على تحقيق أهدافه فقط ، وهنا تطرح الإستثمارات الصينية كبديل يمكن للدول الإفريقية تشجيع التعامل معه، خاصة وأنها إستثمارات تندرج في إطار التعاون جنوب – جنوب ، حيث تنتمي كل من الدولة المصدرة و المستقبلة لها إلى الدول النامية ، مما يسمح لكل طرف بفهم إحتياجات الطرف الآخر، إضافة إلى إستناد الإستثمارات الصينية على قاعدة كاسب – كاسب ، و هو ما يمثل نوعا من الضمان للطرفين كون الإستثمارات ستعود بالنفع عليهما . من جهة أخرى ، فإن الصين تتمتع بسمعة طيبة بين الأفارقة بسبب تاريخها غير الإستعماري ، و إعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، و إبتعادها عن ممارسة المشروطية في علاقاتها الخارجية ، كما أنها تمثل نموذجا للدول النامية في تحقيق التنمية بعيدا عن التصورات الغربية ، هو ما يستحسنه الأفارقة و يدفعهم لتفضيل الصين كشريك كونها تتبنى منهجا في الشراكة يختلف عن ذلك الذي تتبناه الدول الغربية .

1. أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الموضوع من كونه يتناول ظاهرة جديدة ، فحتى و إن كان ظهور و إنتشار الإستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى سنوات ماضية ، إلا أنها كانت تقتصر على الدول المتقدمة و التي تتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوربية كفرنسا ، بريطانيا ، و ألمانيا ، لكن ظهور فواعل جديدة مصدرة للإستثمارات المباشرة تنتمي إلى دول الجنوب النامية جعل هذا الموضوع يكتسي طابعا خاصا ، و عليه فإن أهمية الموضوع تكمن في الوقوف على الإتجاهات الجديدة للإستثمار من خلال التركيز على التجربة الصينية في الإستثمار في إفريقيا ، حيث ينتمي كل من الطرف المصدر و المستقطب للإستثمارات إلى الدول النامية .

2. أهداف الدراسة : تتمثل في :

- عرض الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر و العوامل المؤثرة على إستقطابه والفواعل المنشطة له ، و كذا الآثار التي يمكن أن يخلفها على كل من الدول المصدرة و المستقطبة له .
- تسليط الضوء على البيئة الإستثمارية الإفريقية ، و الفرص التي تتوفر عليها ، والعراقيل التي لا تزال تشوبها .
- تفسير دوافع إتجاه الصين للإستثمار في إفريقيا .
- توضيح خصوصية الوسائل المعتمدة من طرف الصين لتوسيع حضور شركاتها في إفريقيا .

- معرفة الفرص و الإمكانات المتاحة للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر و العوامل المحركة له .
- تبيان مكانة الإستثمارات الصينية في الجزائر من مجمل الإستثمارات الصينية المتجهة إلى إفريقيا ككل .
- تحديد الآثار الإيجابية و السلبية المترتبة عن الإستثمارات الصينية في إفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص .

3. أسباب إختيار الموضوع : يعود إختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية و أخرى موضوعية و التي نلخصها فيما يلي :

أ. أسباب ذاتية :

- الإهتمام بالمواضيع ذات الطابع الدولي .
- الميل الشخصي لتناول المواضيع المتعلقة بالقارة الإفريقية ، و كذا معرفة كل التطورات التي تعرفها القارة خاصة على المستوى الإقتصادي ، بإعتبار أن هذا الاخير يؤثر على الجوانب السياسية و الإجتماعية للدول الإفريقية .
- السعي لإضافة الجديد الى الدراسات السابقة و المتعلقة بالشأن الإفريقي ، خاصة و أن البحوث الخاصة بالجانب الإقتصادي لإفريقيا هي جد قليلة ، فكثيرا ما يقتصر الإهتمام بالجوانب السياسية و الأمنية فقط .

ب. أسباب موضوعية :

- التعرف على الخصوصيات المميزة للإستثمارات الصينية المباشرة عن غيرها من الإستثمارات الواردة من مصادر أخرى ، بإعتبار أن الإستثمارات الصينية تندرج في إطار التعاون الإقتصادي جنوب ـ جنوب ، نتيجة إنتماء كل من الدولة المصدرة والدولة المستقطبة للإستثمارات إلى الدول النامية ، مع محاولة الكشف عن الوسائل المسخرة من طرف الصين من أجل الإستفادة من الفرص التي تتوفر عليها البيئة الإفريقية وإستدراك التأخر الذي تعرفه مقارنة بالشركات الغربية الموجودة في القارة .

- التعرف على آفاق إندماج القارة الإفريقية في الإقتصاد العالمي ، و سبل تنويع شركائها الإقتصاديين للتقليص من التبعية الكبيرة للدول الأوربية و الولايات المتحدة الامريكية

4. الإشكالية :

إنطلاقا من توفر بيئة الإستثمار الإفريقية على عدة عوامل لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و بحث الصين عن تعزيز حضور شركاتها في الخارج في إطار إستراتيجيتها لإقتناص الفرص أينما وجدت ، يصبح من الضروري البحث عن التأثير الذي يمكن أن تحدثه البيئة الإستثمارية الإفريقية و الفرص التي تتوفر عليها في جذب الشركات الصينية للإستثمار في القارة ، و هو ما يمكن التعبير عنه من خلال الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير بيئة الإستثمار في إفريقيا عامة و الجزائر خاصة على جذب الإستثمارات الصينية المباشرة ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية و التي تتمثل في :

- ماهي العوامل المتحكمة في حركة تصدير و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- فيما تكمن فرص الإستثمار في إفريقيا ؟
- ماهي دوافع توجه الشركات الصينية للإستثمار في إفريقيا عامة و الجزائر خاصة ؟
- ما هي الوسائل المسخرة من طرف الصين لتعزيز إستثماراتها في القارة الإفريقية ؟
- ماهي الآثار المترتبة عن إستثمار الشركات الصينية في إفريقيا ؟
- ماهو نصيب الجزائر من الإستثمارات الصينية ؟

5. الفرضيات :

- كلما توفرت الدول الإفريقية على الموارد الطبيعية ، زادت جاذبيتها للإستثمارات الصينية .
- يؤدي إتساع حجم السوق الإفريقية و وجود إمكانية التسويق إلى خارج القارة إلى زيادة تدفق الإستثمارات الصينية إليها .
- يسمح غياب المنافسة المحلية في إفريقيا إلى تهيئة الظروف الملائمة للشركات الصينية للسيطرة على الأسواق .
- يؤدي عزوف المستثمرين الأجانب غير الصينيين عن الإستثمار في القطاعات ذات العائد الضعيف في إفريقيا إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات الصينية لزيادة إستثماراتها في القارة على المدى البعيد .

6. المنهج المستخدم :

لقد تم إعتماد المنهج الوصفي لتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ، وإعطاء صورة عن بيئة الإستثمار في إفريقيا و المعوقات التي لا تزال تشوهها ، و كذا مختلف الجوانب المحيطة بالإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا خاصة من حيث خصائصها والوسائل المسخرة لزيادتها .

كما تم إستخدام المنهج التحليلي لتبيان الدوافع الكامنة وراء توجه الصين للإستثمار في إفريقيا عامة و الجزائر على وجه الخصوص ، و تفسير أسباب تركزها في قطاعات و دول دون غيرها ، مع محاولة رصد الآثار الإيجابية و السلبية المترتبة عن وجود الشركات الصينية في القارة .

كما تم إعتماد منهج دراسة الحالة في الفصل الثالث و الذي يظهر في دراسة الإستثمارات الصينية في الجزائر بشكل معمق في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2011 على وجه التحديد بإعتبارها إحدى أهم الدول الإفريقية المتلقية للإستثمارات الصينية ، و ذلك قصد معرفة الدوافع الكامنة وراء إتجاه الشركات الصينية للسوق الجزائرية ، و مدى تأثير فرص الإستثمار الجديدة في الجزائر في جذب الإستثمارات الصينية .

7. حدود الدراسة :

أ. المجال الزماني :

سيتم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011 ، و هذا راجع إلى تزامن هذه الفترة مع :

- تبني الصين لإستراتيجية " الخروج " التي تستهدف تشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج .
- تبني الصين إستراتيجية جديدة لترقية الإستثمار ، بإطلاقها سياسة جديدة للتدويل تتضمن إلغاء كل العراقيل القانونية و الإدارية التي كانت تواجه تدويل نشاط الشركات ، مع تسهيل إجراءات الإستثمار في الخارج .
- إطلاق مجموعة من القادة الأفارقة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد " ، التي تحث على إشراك الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن المديونية في تحقيق تنمية القارة .
- ظهور بوادر التحسن على المستويات السياسية و الأمنية ، الإقتصادية و التشريعية المؤثرة على الإستثمار في الجزائر .

ب. المجال المكاني :

تنصب الدراسة على القارة الإفريقية بوجه عام ، مع التركيز على الحالة الجزائرية على وجه الخصوص .

8. الدراسات السابقة :

فيما يتعلق بالدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا ، يسجل وجود بعض البحوث التي تتقارب مع هذا الموضوع ، و التي تنصب في مجملها حول العلاقات الصينية الإفريقية بصفة عامة ، و إن كان كل بحث يتناول الموضوع من زاوية معينة ، و من أهم الدراسات السابقة حول الموضوع نجد :

الدراسة الأولى : مذكرة ماجستير من إعداد سمير قط بعنوان : **" الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في افريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة "** ، و هي دراسة تركز على قطاع النفط باعتباره قطاع مهم لدفع عجلة التنمية في الصين مع القطاعات الأخرى .

الدراسة الثانية : مذكرة ماستر من إعداد عفاف قشاو بعنوان : **" الإستراتيجية الصينية في إفريقيا : حالة الجزائر 2000 – 2011 "** حيث تركز الدراسة على مختلف مجالات التعاون الصيني الإفريقي مع تسليط الضوء على حالة الجزائر ، حيث يعد المجال الإقتصادي جانبا من جوانب الدراسة فقط .

الدراسة الثالثة : دراسة لـ **"François Nicolas"** بعنوان **" la presence economique chinoise et indienne au Maghreb "** و التي تتمحور حول إستثمار الشركات الصينية و الهندية في شمال إفريقيا ، دون الإهتمام بباقي أجزاء إفريقيا .

الدراسة الرابعة : و من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، أطروحة دكتوراه من إعداد **amadou diallo** و التي تحمل عنوان :

" investir en afrique : le point de vue des enterprises chinoises : cas du mali " حيث تتناول هذه الأطروحة وجهة نظر الشركات الصينية من الإستثمار في مالي .

لهذا يأتي بحثنا لتناول جانب من جوانب التعاون الإقتصادي بين الصين و إفريقيا و هو الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك كمحاولة للتفصيل في العناصر التي أغفلتها البحوث السابقة من خلال توضيح دوافع و خصائص الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا ، مع السعي لتناول مختلف القطاعات التي تتركز فيها تلك الإستثمارات و عدم الإكتفاء بالقطاع النفطي .

9. **أدوات الدراسة :** تم الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على :

- الكتب ، الدوريات و تقارير الهيئات الدولية كالبنك الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية باللغات العربية و الأجنبية .
- القوانين المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر ، و نصوص الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الصين في المجالات ذات الصلة بالإستثمار .
- الإعتماد على بعض الوثائق و الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .
- الإعتماد على بعض مواقع الأنترنت للحصول على أحدث المعلومات التي يتعذر الحصول عليها من المكتبات ، حيث تم الإعتماد بدرجة كبيرة على موقع وزارة التجارة الخارجية الصينية للحصول على الإحصائيات و المعلومات الحديثة و الموثوقة حول الإستثمارات الصينية في إفريقيا .

10. **هيكل البحث :** بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة ، و إختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية :

- **الفصل الأول :** يتناول الفصل الأول مدخل نظري و مفاهيمي إلى الإستثمار الأجنبي المباشر و هو يتضمن أربعة مباحث ، يتم في المبحث الأول تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر للتمييز بينه و بين مختلف المفاهيم المشابهة له ، يليه تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و الفواعل الجديدة المنشطة له في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فيتضمن أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر بناءا على تصنيفه وفق المعايير المختلفة ، أما المبحث الرابع فيشمل كل من مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا شروط الإستفادة منه .

- **الفصل الثاني** : فيتضمن واقع الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا من حيث محدداته و خصائصه ، و يتضمن بدوره على أربعة مباحث ، يتم تناول في المبحث الأول إمكانيات الإستثمار في إفريقيا ، أما المبحث الثاني فهو يتمحور حول دوافع و خصائص و الوسائل المساعدة على زيادة الإستثمارات الصينية في إفريقيا ، بينما يتم التركيز في المبحث الثالث على الوسائل السياسية و الإقتصادية و الثقافية المستخدمة من طرف الصين لتعزيز إستثماراتها المباشرة في إفريقيا ، لنخلص في المبحث الأخير من هذا

الفصل إلى التوزيع الجغرافي و القطاعي للإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا وآثارها الإيجابية و السلبية على الدول الإفريقية المتلقية لها ، و على باقي الأطراف الأجنبية المستثمرة في القارة .

- **الفصل الثالث** : تتم فيه معالجة الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011 ، و هو مقسم بدوره إلى أربعة مباحث أساسية ، تم تخصيص المبحث الأول منه إلى دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر ، بينما المبحث الثاني فيتضمن دوافع تصدير و إستقطاب الإستثمارات الصينية إلى الجزائر والعوامل المساعدة على إستثمار الشركات الصينية في الجزائر ، أما المبحث الثالث فخصص للتوزيع القطاعي للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر ، بينما يتمحور المبحث الأخير على تقييم مكانة و آثار الإستثمارات الصينية في الجزائر .

و نخلص بعد كل هذه الفصول إلى خاتمة نبين فيها أهم ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال إعداد البحث .

11. صعوبات البحث :

تكمن أهم الصعوبات التي إعترضت إعداد هذا البحث في :

- قلة المراجع المتخصصة في موضوع الإستثمارات الصينية بصفة عامة .
- صعوبة الحصول على الإحصائيات من المصادر الرسمية ، مع غياب التطابق بين الإحصائيات الصادرة عن بعض الهيئات الدولية ، و بين تلك الصادرة عن المصادر الوطنية .
- صعوبة الحصول على إحصائيات في شكل سلسلة زمنية تتلاءم مع الفترة التي تتناولها الدراسة .
- إتساع الموضوع نتيجة إتساع النطاق الجغرافي الذي تغطيه الدراسة ، مما يؤدي إلى صعوبة الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالبيئة الإستثمارية في كل الدول الإفريقية.
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالقارة الإفريقية ككيان واحد ، إذ غالبا ما يتم تصنيف دول شمال إفريقيا بشكل منفصل عن دول إفريقيا جنوب الصحراء .

الفصل الأول :

مدخل نظري و مفاهيمي إلى الإستثمار الاجنبي المباشر

تسعى الدول إلى تحقيق التقدم الإقتصادي و دفع عجلة النمو و التنمية ، غير أن تجسيد هذا الهدف على الصعيد العملي يتطلب توفير مجموعة من الشروط ، و التي تتمثل أساسا في التوفر على رؤوس الأموال و الخبرة في مختلف المجالات الإقتصادية كالإنتاج ، التسويق والإدارة ، لكن أحيانا قد يتعذر على الدول توفيرهذه العوامل بالإعتماد على ذاتها بشكل مطلق ، و هنا تنبثق الحاجة للبحث عن مصادر خارجية آمنة لا ترهق كاهل الدول المستقبلة لها بأعباء إضافية مثلما هو الحال مع المديونية و تضمن لها في نفس الوقت تحقيق أهدافها ، وهنا يظهر الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الروافد التي تمكن من الحصول على الخبرات التكنولوجية و الفنية و رؤوس الأموال ، خاصة و أن الحاجة في الدول المفتقرة لهذه العناصر تقابلها رغبة ملحة لدى الدول المتوفرة عليها من أجل إيجاد فضاءات تستثمر فيها لتعظيم أرباحها و الحفاظ على مستوى التنمية فيها ، لهذا أصبحت عملية تصدير و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مظاهر العلاقات الإقتصادية المعاصرة ، حيث أصبحت الدول تتنافس من أجل جذب المزيد من الإستثمارات نظرا لدورها المحوري في تحقيق التنمية ، و هو ما يدفع إلى البحث في مختلف الجوانب المحيطة بهذا الموضوع ، و لتحقيق هذا الغرض تم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية متعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و الفواعل الجديدة المنشطة له

المبحث الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع : مزايا و عيوب الإستثمار المباشر و شروط الإستفادة منه

المبحث الأول : مفاهيم أساسية متعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر

أدى تزايد إهتمام الدول و الشركات الكبرى بتصدير و إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلى تكثيف الباحثين لجهودهم من أجل دراسة هذا الموضوع من مختلف الزوايا ، بغرض فهم حركته وإدراك مختلف العوامل المؤثرة في هذه الحركة إنطلاقا من التحديد الدقيق لمختلف المصطلحات المتعلقة به ، و هي العناصر التي سنحاول التطرق إليها في هذا المبحث .

المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر و تمييزه عن المفاهيم المشابهة له

رغم كثرة تداول مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه ليس هناك إتفاق على تعريف محدد و دقيق له ، لهذا سنحاول الوصول إلى تعريف دقيق من خلال تفكيكه إلى مجموعة من الأجزاء أو العناصر المكونة له مع محاولة تقديم تعريف لكل جزء.

أولا : تعريف الإستثمار

- **التعريف اللغوي للإستثمار** : هو مشتق من الفعل إستثمر الذي يعني طلب إكثار المال وإنمائه و زيادته ، و الأصل في فعل استثمر أنه مشتق من كلمة الثمر التي تطلق على المال و كل زيادة عن أصل المال[1] .
- **التعريف الإصطلاحي للإستثمار** : "الإستثمار بصفة عامة يعني التضحية بقيم أو مبالغ حالية مؤكدة ، في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل ."[2]

ثانيا : تعريف الإستثمار الأجنبي

- "هو الإستثمار القادم من الخارج ، و المالك لرؤوس الأموال ، و المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد آخر".[3]
- " يعرف الإستثمار الأجنبي بأنه إنتقال لرأس المال عبر الدول بقصد توظيفه في عمليات إقتصادية مختلفة ، كإنشاء المشروعات الإنتاجية أو المساهمة فيها ، أوالإكتتاب في الأسهم و السندات أو القروض ، بهدف الحصول على عوائد مجزية ، شرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني ، النقدي ، المالي و الإقتصادي للدولة المستثمرة ". [4]

ثالثا : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر ، إذ أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم إستخداما في الدراسات و البحوث الإقتصادية ، و يعد " هربرت فايس " أول من إستخدم هذا المفهوم للدلالة على الإستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية، و في هذا السياق يمكن تقديم مجموعة من التعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر:

---

[1] علي بن هادية ، بلحسن البليش ، **القاموس المدرسي** ، الطبعة السابعة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1991 ،ص 33.

[2] عبد المجيد أونيس ، **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، 17-18 أفريل 2006، ص252.

[3] شهرزاد زغيب ،الإستثمار الأجنبي في الجزائر: واقع و آفاق ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد الثامن، الجزائر، فيفري 2005، بدون صفحة .

[4] محمود دريد السامرائي ، **الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 50.

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية للإستثمار الأجنبي المباشر:**

"هو توظيف أموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ، و هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة دائمة لمستثمر في دولة أخرى ، حيث يكون له الحق في إدارة موجوداته و الرقابة عليها من بلده الأجنبي أو بلد الإقامة ، سواء كان هذا المستثمر فردا ، شركة أو مؤسسة ".

- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة للإستثمار الأجنبي المباشر :**

هو الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد ما (البلد الأم) ، بامتلاك أصل أوموجود في بلد آخر (البلد المضيف)، مع وجود النية في إمتلاك ذلك الأصل"[1] .

- **تعريف صندوق النقد الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر :**

هو إستثمار يعبر عن هدف كيان مقيم في إقتصاد ما بالحصول على مصلحة دائمة في منشأة مقيمة في إقتصاد آخر ، إذ يقصد بالكيان المقيم : المستثمر المباشر ، و المنشأة الدائمة هي منشأة الإستثمار المباشر، و تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المنشأة ، و درجة من النفوذ يمارسه المستثمر على إدارة المنشأة .

- يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام أنه : قيام مستثمر غير وطني ، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ،بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته و توجيهه ، سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري (الشركة التجارية)، أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع .
- و يعرف أيضا على أنه تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يمتلكها غير الوطنيين في الدولة و يقومون بإدارتها ، سواء كانت هذه الملكية كاملة أم بنصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع و توجيهه[2].

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على السمات التالية :

- أنه يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر و البلد المضيف .
- أنه يتضمن مشاركة المستثمر في إدارة مشروعه .
- أنه إستثمار تقوده كيانات عملاقة تعرف بالشركات المتعددة الجنسيات ، و التي هي عبارة عن شركة أم تسيطر على مجموعة من الشركات الوليدة التي تتولى الإستثمار التجاري الدولي في عدة دول ، و بذلك فهي تخضع لأنظمة قانونية مختلفة ، و تعمل في إطار خطة إقتصادية دولية ترسمها الشركة الأم.

[1] دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ،**مجلة تنمية الرافدين** ،لا يوجد عدد المجلة ،2007 ،ص 134.

[2] محمود دريد السامرائي ، مرجع سابق ، ص 63.

رابعا : التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر و المفاهيم المشابهة له

1. التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

- يعرف الإستثمار الأجنبي غير المباشر ، الإستثمار المحفظي أو الإستثمار المالي بأنه : ذلك الإستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من طرف الأفراد ، الهيئات أو الشركات الأجنبية ، أو يكون في شكل إكتتاب في الأسهم و السندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها ، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة و السيطرة عليها[1].
- الإستثمارات غير المباشرة هي تلك التي لا يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أوكل المشروع الإستثماري ، كما أنه لا يتحكم في إدارته و تنظيمه [2].
- الإستثمارات غير المباشرة هي التي تتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للتجارة و التبادل ، و يمثل هذا النوع من الإستثمار الأموال الساخنة في البورصات [3].

وإنطلاقا من هذه التعاريف يظهر أن الإختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر ، والإستثمار غير المباشرفي :

أ - أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عملية طويلة الأجل ، بينما الإستثمار غير المباشر يمتد على الأجل القصير .

ب - يتميز الإستثمار المباشر بمشاركة المستثمر في إدارة المشروع ، بينما تغيب هذه المشاركة في الإدارة في حالة الإستثمار غير المباشر.

ت – الإستثمار الأجنبي غير المباشر يشمل التعامل بالأوراق المالية .

2. التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر و تصدير رؤوس الأموال :

يعرف تصدير رأس المال بأنه : قيام الدول ذات الوفرة أو الفائض في رأس المال بتصدير هذه الأموال للخارج ، بغرض إستثمارها في مشروعات متعددة في الدول الأخرى لتحقيق عوائد أعلى من تلك الاستثمارات.[4]

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن تصدير رؤوس الأموال هي عملية أشمل من الإستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يندرج بدوره إلى جانب الإستثمار الأجنبي غير المباشر تحت لواء عملية تصدير رأس المال .[5]

---

[1] محمود دريد السامرائي ، مرجع سابق ، ص 66.

[2] عبد القادر السيد متولي ، **الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، 2010، ص 191.

[3] شذا جمال خطيب ،**العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال** ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ،2008،ص33.

[4] حدة رايس ،**محاضرات في مقياس الأسواق المالية** ، بدون طبعة ، بدون دار نشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 2.

[5] إبراهيم موسى ، قياس و تحليل اثار التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان النامية مختارة ، **مجلة تنمية الرافدين** ، عدد 19 ، بغداد، 2009 ، بدون صفحة .

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

أدى تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالكثير من الباحثين للإهتمام بدراسة هذه الظاهرة ، بغية إيجاد تفسير لدوافع المستثمرين الأجانب و الشركات المتعددة الجنسيات لتدويل نشاطاتها ، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على قرارهم لتوجيه إستثمارهم إلى دولة دون أخرى . و من بين أهم هذه النظريات :

أولا : نظرية عدم كمال الأسواق :

i. **مضمون النظرية :** تقوم هذه النظرية على مجموعة من الإفتراضات التي تحاول من خلالها تفسير دوافع الإستثمار في الخارج و المتمثلة في :

- غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة ، فحسب كل من" هود ويونج " فإنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإن هذا يعني إنخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير و التحكم في السوق ، و هو ما يحول دون ضمانها لمكانة دائمة و فعالة في هذه السوق ، و ذلك لأن وجود بيئة تتميز بالحرية الكاملة في الدول المضيفة ، يفتح المجال أمام أي مستثمر أجنبي بدخول هذه السوق ، كما أن السلع و الخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات المستثمرة قد تكون متشابهة ، مما يلغي المزايا التنافسية التي يمكن أن تتمتع بها هذه الشركة أمام نظيرتها في الدول المضيفة .
- وجود نقص كبير في عرض السلع و الخدمات في الدول المضيفة .
- عجز الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف المجالات الإقتصادية أو الإنتاجية ، حيث تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمزايا لا تتوفر في الشركات الوطنية للدول المضيفة ، و يتعلق الأمر بوفرة الموارد المالية ، التكنولوجيا و المهارات الإدارية ، و هو ما يخلق قناعة لدى الشركات الأجنبية بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أوإداريا ، فوجود هذه المزايا الإحتكارية يحفز الشركات على تحويل بعض الانشطة الإنتاجية أو التسويقية إلى الدول النامية .
- الإفتراض بأن الشركات الأجنبية تفضل التملك المطلق لمشروعات الإستثمار و ذلك بهدف تحقيق الإستغلال الأمثل لكل جوانب القوة المتوفرة لدى الشركة الأجنبية [1].

إنطلاقا من الفرضيات التي تقوم عليها نظرية عدم كمال الأسواق ، يمكن تحديد حالات إنتقال الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم و إتجاهها للإستثمار في أسواق الدول النامية في العناصر التالية :

1. حالة وجود إختلافات و فروق جوهرية في منتوجات الشركة المتعددة الجنسيات ، وذلك إذا ما قورنت بمنتوجات الشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى التي تنشط في الدولة المضيفة .

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق ، ص ص 201 ، 202.

2. حالة توفر مهارات متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ، و لا تتوفر لدى الشركات الأخرى في الدول المضيفة ، و يتعلق الأمر بالمهارات الإدارية ، التسويقية و الإنتاجية .
3. تفوق الشركات العابرة للقوميات من الناحية التكنولوجية .
4. تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، مما يحول دون تمكن الشركات من التصدير لهذه الأسواق ، و هو ما يجعل الإستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل بديل يمكن تلك الشركات من إختراق أسواق الدول المضيفة .
5. وجود عوامل جاذبة في الدول المضيفة ، كمنح حكومات هذه الدول لإمتيازات وتسهيلات جمركية ، ضريبية و مالية مما يزيد من إستقطاب الشركات إلى هذه الأسواق للإستفادة من تلك المزايا.
6. كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات ، مما يؤهلها للإنتاج بأحجام كبيرة ، و هو ما يجعلها قادرة على تحقيق وفورات الحجم الكبير .
7. الخصائص الإحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات ، و التي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة ، و يمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي :

أ. الخصائص التكنولوجية : تتجسد هذه الخاصية في قدرة الشركات على إبتكار أنواع جديدة من المنتوجات و السلع و تنويعها ، مع القدرة على إجراء تحسينات على المنتوجات القديمة كلما دعت الحاجة ، حيث تتميز هذه الشركات بتخصيصها لمبالغ ضخمة من أجل إجراء البحوث في كافة المجالات المتعلقة بالإنتاج ، التسويق و إدارة الموارد البشرية ، مع توفرها على المعرفة و الخبرة الإدارية و تطبيق أساليب الإدارة الحديثة .

ب. الخصائص التمويلية : و تشمل قدرة الشركات على الإستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية و الآلات ، و توفر رؤوس الأموال اللازمة للإستثمارات الإضافية و التوسعات و إجراء البحوث و البحث عن السبل التي من شأنها تسهيل عمليات الإنتاج و التسويق ، كما تتميز هذه الشركات بالقدرة على مواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع إستثماراتها في الخارج [1].

ت. الخصائص التنظيمية و الإدارية : و تتمثل في توفر الشركات المتعددة الجنسيات على مهارات و خبرات تنظيمية و إدارية ، حيث يمكن أن تساهم هذه الشركات في نقل بعض الخبرات و المعارف إلى الدول المضيفة عبر قناة الإستثمارالأجنبي المباشر ، من خلال عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة .

ث. الخصائص التكاملية : و التكامل يحدث بين مختلف مجالات الأنشطة الوظيفية التي تقوم بها الشركة ، كالإنتاج و التصنيع و التسويق ، و هذا يظهر خاصة في الإستثمار في مجال المواد الأولية في الدول النامية الغنية بهذه المواد ، إذ سرعان ما يؤدي دخول الشركات المتعددة الجنسيات للإستثمار في هذا القطاع

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق ، ص ص 202، 203.

إلى تمديد سيطرتها عليه من خلال التحكم في الإنتاج ، أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيع منتوجات مرتبطة به أو تسويقها .

ii. **الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال الأسواق :** قدم كل من روبوك وسيموندوس مجموعة من الإنتقادات لنظرية عدم كمال الأسواق نلخصها فيما يلي :

أ. أن قيام النظرية على الإفتراض بوعي الشركات المتعددة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج يفتقد إلى الواقعية من الناحية العملية .

ب. عدم تقديم النظرية لأي تفسير مقبول حول سبب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإستثمار الإنتاجية كوسيلة لإستغلال المزايا الإحتكارية التي تتمتع بها ، و ذلك في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار .

ت. أن الشركات المتعددة الجنسيات حتى و إن توفرت لديها مزايا إحتكارية تؤهلها للإستثمار في الخارج ، إلا أن تحقيق ذلك لا يتوقف على توفر تلك المزايا فحسب ، بل يمتد إلى بعض الشروط التي تفرضها الدول المضيفة ، و المتعلقة بتنظيم الأنشطة الإستثمارية على أراضيها .

ثانيا : نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة

I. نظرية الموقع

مضمون النظرية : قام كل من العالمين الإقتصاديين "باري" و "دننج " بتطوير هذه النظرية ، حيث حاولا التركيز على العوامل الدولية و المحلية التي يمكن أن تؤثر على قرار الشركات الراغبة في الإستثمار ، إذ يمكن تلخيص محاور إهتمام هذه النظرية في :

1. الإهتمام بمسألة إختيار الشركة للدولة المضيفة التي ستستضيف الإستثمار الأجنبي المباشر ، سواء كانت أنشطة إنتاجية أو تسويقية أو غيرها .

2. الإهتمام بالعوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج ، التسويق و الإدارة ، وتأثيرها على عملية إختيار الدولة المضيفة .

3. التركيز على المحددات الموقعية و البيئية المؤثرة على قرار الإستثمار في الدول المضيفة خاصة العرض و الطلب ، حيث تؤثر هذه العوامل على الأنشطة الإنتاجية و التسويقية ، إذ يمكن تلخيص هذه العوامل في :

أ. العوامل التسويقية : تشمل درجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة ، حجم السوق ، مدى الرغبة في المحافظة على التعامل مع الشركاء السابقين ، إحتمالات التصدير لدول أخرى .

ب. العوامل المرتبطة بالتكاليف : تشمل وفرة المواد الأولية و إنخفاض تكاليفها ، وفرة اليد العاملة بتكاليف مناسبة ، إنخفاض تكاليف النقل .

ت. ضوابط التجارة الخارجية : يقصد بها السياسة التجارية التي تتبناها الدولة ، و ما تنطوي عليه من قيود على التصدير و الإستيراد .

ث. العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي : تشمل وجود شعور عام بتقبل وجود الإستثمار الأجنبي على أراضي الدول المضيفة ، درجة الإستقرار السياسي ، القيود المفروضة على الملكية الكاملة للأجانب لمشاريع الإستثمار ، ثبات سعر الصرف ، القيود المفروضة على تحويل الأرباح للخارج ، نظام الضرائب ، الإجراءات اللازمة لتحويل العملات الأجنبية و التعامل بهذه العملات.

ج. التسهيلات والإمتيازات التي تمنحها حكومة الدولة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

ح. عوامل أخرى : إضافة إلى الأرباح و المبيعات المتوقعة ، هناك أيضا عاملي الموقع الجغرافي للدولة المضيفة ، إمكانية التهرب الضريبي .

فكلما توفرت العوامل السابقة ، أدى ذلك إلى زيادة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشرمن طرف الدولة التي تتوفر عليها[1].

ثانيا : نظرية الموقع المعدلة

تشترك هذه النظرية مع النظرية السابقة في عدة نقاط ، لكنها تضيف إليها بعض العوامل التي تؤثر على الإستثمارات الأجنبية و التي قدمها كل من" روبوك" و "سيموندوس" ، حيث صنفا هذه المحددات إلى عوامل شرطية ، دافعة و عوامل حاكمة ، و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق ، ص ص 206 ، 207

جدول رقم (1) : العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للإستثمارات الأجنبية

	العوامل	السلعة
العوامل الشرطية	1. خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة و إستخداماتها، درجة حداثة و جودة السلعة ، متطلبات الإنتاج للسلعة (فنية مالية و بشرية)، خصائص العملية الإنتاجية .
	2. الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل، مدى توفر الموارد البشرية و الطبيعية ،مدى التقدم الحضاري.
	3. علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظام النقل و الإتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى ،الإتفاقيات الإقتصادية و السياسية على حركة رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع و الأفراد ، التجارة الخارجية.
العوامل الدافعة	1. الخصائص المميزة للشركة.	مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية إضافة إلى حجم الشركة .
	2. المركز التنافسي	القدرة النسبية للشركة على المنافسة .
العوامل الحاكمة	1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة	الاخطار التجارية ، القوانين و اللوائح الإدارية،نظم الإدارة ،سياسات الإستثمار، حوافز الإستثمار الأجنبي.
	2. الخصائص المميزة للدولة الأم .	القوانين ، اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية ،المنافسة ، إرتفاع تكاليف الإنتاج .
	3. العوامل الدولية	الإتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

المصدر : عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، 1988، ص 50.

إنطلاقا من الأفكار التي طرحتها هذه النظرية و الواردة في الجدول ، يلاحظ أن المحددات التي تضمنتها هذه النظرية ليست بجديدة إذ وردت في كثير من النظريات السابقة ، لكن مع ذلك تتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بالتركيز على العوامل الدافعة للإستثمارات الأجنبية ، و التي ترتبط بالدور الذي تلعبه الدولة الأم في تشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج ، إضافة إلى إهتمام النظرية بعوامل بيئية تساهم في دفع تلك الإستثمارات ، مثل زيادة حدة المنافسة في أسواق الدولة الأم و إرتفاع تكاليف عنصر العمل [1].

ثالثا : نظرية التبعية

تتضمن هذه النظرية محاولة لتفسير آثار عمليات الإستثمار التي تقوم بها دول المركز على أراضي دول المحيط ، من خلال توضيح دور تلك الإستثمارات في تعميق الفجوة بين الطرفين ، إذ يمكن تلخيص موقف هذه النظرية بخصوص الإستثمارات فيما يلي :

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق ، ص ص 208، 209 .

يترتب عن إنتهاج وسيلة التبادل التجاري اللامتكافئ من قبل دول المركز إفتقار دول المحيط لرؤوس الأموال ، مما يؤدي إلى رفع حاجة هذه الأخيرة للأموال ، وهنا تقوم دول المركز بإستغلال الوضع ، حيث تلجأ إلى وسيلة أخرى لتعميق تبعية دول المحيط إليها ، والتي تتجسد في آلية تصدير رؤوس الاموال ، فحتى تتمكن دول المركز من ضمان ديمومة تزويدها بالمواد الأولية الضرورية لتنميتها ، و الحفاظ على البنى الإقتصادية القائمة على الإنتاج الأحادي في دول المحيط أو ما يعرف بالإعتماد على مورد واحد ، تقوم بتصدير رؤوس الأموال لتوظيفها في قطاعات إنتاجية أساسية كالصناعات البترولية و الصناعات الإستراتيجية في دول المحيط .

و حسب رواد هذه النظرية ، فإن الإستثمار المحقق هو من مداخيل المحيط و ليس من مداخيل رأس المال الجديد الوارد من دول المركز، لأنه في كثير من الحالات يقوم المستثمرون الأجانب بالإقتراض من البنوك المحلية لدول المحيط ، أما الأرباح فهي تحول إلى الخارج ، و هي الفكرة التي دافع عنها بيار جالي في كتابه " نهب العالم الثالث " ، كما أكد بول باران أن مستوى الأرباح في العالم الثالث يتميز بالإرتفاع الكبير ، غير أن نسبة 85% منها يتم تحويله إلى المركز ، مما يساهم في إحداث تدفق معاكس لرؤوس الأموال من المحيط إلى المركز ، و هو تدفق قد يزيد في حجمه عن صادرات رؤوس الأموال من دول المركز إلى المحيط التي حدثت في البداية ، و في هذا الصدد أكد سمير أمين أن التجربة تثبت أن دول المحيط هي التي تصدر رؤوس الاموال ، لهذا فإن الإستثمار في هذه الحالة يزيد من تخلف دول المحيط و تهميشها [1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر

تتوقف حركة الإستثمار الأجنبي المباشر دخولا و خروجا بين الدول على مجموعة من العوامل السياسية ، الإقتصادية و القانونية ، و التي تمثل بدورها مكونات المناخ الإستثماري الذي يتحكم في قرار المستثمر من أجل توجيه إستثماره إلى دولة دون غيرها . لكن قرار الإستثمار لا يرتبط فقط بظروف الدول المضيفة ، بل يمتد إلى عوامل تتعلق بالشركات المستثمرة ، والظروف التي تميز دولها الأصلية ، و الإستراتيجيات التي تتبناها الشركات من أجل توسيع نشاطها ، و على هذا الأساس يمكن التمييز بين عوامل جذب الإستثمارات ، و عوامل دفعها .

أولا : عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

هي جملة الظروف المميزة للدول المضيفة ، و التي تشكل عاملا مساعدا على إستقطاب الإستثمار الأجنبي إليها ، حيث تندرج في هذا الإطار العوامل الإقتصادية ، السياسية والقانونية :

[1] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 228، 229.

1) **العوامل الإقتصادية** : تلعب هذه العوامل دورا رئيسيا في توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة دون أخرى ، و هي تتضمن عدة عناصر :

- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي : و هذا يشير إلى غياب القيود على التبادلات التجارية و على حركة عناصر الإنتاج ، و هو ما يسمح للمستثمر بتوجيه إستثماراته إلى هذه الدول ، عكس الإقتصاديات المغلقة التي يتعذر فيها إنتقال عناصر الإنتاج ، و هو ما يحول دون إستقطابها للإستثمارات .
- القوة التنافسية للإقتصاد القومي : فكلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي ، زادت قدرته على جذب الإستثمار الأجنبي ، ذلك لأن تحسن المركز التنافسي للدولة يدل على إزدياد قدرة الإقتصاد القومي على مواجهة و إمتصاص أية ظروف أو صدمات خارجية ، و هو ما يزيد من فرص الربح في هذا الإقتصاد الذي يمثل مسعى كل مستثمر[1] .
- معدل الناتج القومي : كلما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي ، إرتفعت فرص التحسن في الإقتصاد القومي ، و فرص جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك بغرض إشباع الحاجات الجديدة ، و التي تتولد كلما حدث ارتفاع في معدل الناتج القومي .
- درجة تدخل الدولة في الإقتصاد : يؤثر النظام الإقتصادي الذي تتبناه الدولة على قرارات المستثمرين لتوجيه إستثماراتهم ، فإذا كانت الدولة تتبع النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يعطي القطاع الخاص دورا محوريا في الإقتصاد ، فإن ذلك يمكن أن يشجع المستثمر على توجيه نشاطه إلى هذه الدولة ، بإعتبارها تتوفر على عدة مزايا و ضمانات تكفل له تحقيق الربح ، على عكس الدول التي تتبنى النظام الإشتراكي ، و التي تتميز بالتخطيط المركزي الشامل و تدخل الدولة في الإقتصاد ، مما يخلق قيودا على نشاط المستثمرين الأجانب أهمها إحتمالات مواجهة منافسة غير عادلة من طرف المشاريع التابعة للقطاع العام في الدول المضيفة ، و هو ما يشكل تهديدا لمصالح المستثمر الأجنبي [2].
- الإستراتيجيات و السياسات التي تتبناها الدول المضيفة : حيث أكد البنك الدولي أن تبني الدول لإستراتيجية التصنيع بغرض التصدير يزيد من جاذبيتها للإستثمارات المباشرة ، حيث تزيد تلك السياسات من فرص تسويق الشركات الكبرى لمنتوجاتها في السوق العالمية[3] .
- نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي : تؤثر معدلات التضخم بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج و حجم الأرباح في الدول المضيفة ، فارتفاع معدلات التضخم يدل على ضعف الإقتصاد القومي ، و عدم ملاءمة المناخ الإستثماري .

[1] نزيه محمد مبروك ، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية** ، دارالفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2007، ص ص87، 88.
[2] نفس المرجع ،ص ص 90 ، 89 .
[3] دينا أحمد عمر ، مرجع سابق ، ص 134.

- نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي : حسب نتائج الدراسة التي قام بها كل من فري و شنايدر سنة 1958 ، فإن العجز في ميزان المدفوعات يعيق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأن إستمرار العجز لمدة طويلة يؤدي إلى زيادة الضرائب المستقبلية بهدف معالجة العجز ، مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض مداخيل الأفراد و بالتالي يتراجع الطلب على السلع و الخدمات ، و هو ما يقلل من فرص الربح للشركات المتعددة الجنسيات .
- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي : تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي المفرط على عجز الموازنة العامة ، و إلى زيادة الضرائب في المستقبل ، مما يؤدي إلى إنخفاض مداخيل الأفراد ، و هو ما ينعكس سلبا على طلبهم على السلع و الخدمات ، و هنا يظهر أن لهذا العامل نفس تأثير العامل السابق .
- نسبة الإدخار المحلي : كلما قلت نسبة المدخرات المحلية ، زادت الحاجة إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشرلإنشاء المشاريع و توفير فرص العمل ، و ذلك لتغطية النقص خاصة في الدول غير النفطية التي لا تتوفر على أي مصدر للدخل[1].
- فرض قيود على التجارة الدولية : كلما زادت القيود على التجارة الدولية خاصة على الإستيراد ، زاد توجه الشركات إلى توطين الإنتاج في تلك الأسواق لتجاوز العراقيل المعيقة لتسويق منتوجاتها من خلال التصدير .
- العامل الديمغرافي و حجم السوق : يعد العامل السكاني أكثر تأثيرا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بعوامل أخرى كنسبة الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح الإقتصادي في الدول المضيفة ، فنمو السكان بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقدر بـ 1,5% ، لهذا تعتبر الدول ذات الأسواق الكبيرة هي الأكثر جذبا للإستثمارات .
- تحسن البنى التحتية في الدول المضيفة ، خاصة فيما يتعلق بالإتصالات السلكية واللاسلكية [2].
- إنخفاض تكاليف الإنتاج : تنجذب الإستثمارات إلى الدول التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج ، فعدم توفر المواد الأولية الضرورية للإنتاج للشركات محليا ، أو إمكانية الحصول عليها بأسعار باهضة يدفعها إلى توجيه إستثماراتها إلى الدول التي تتوفر على تلك المواد بأسعار منخفضة ، و هذا ينطبق أيضا على تكاليف عنصر العمل ، حيث تسمح التكاليف المنخفضة برفع معدلات الأرباح ، مما يجعل الشركات تتجه إلى الدول ذات اليد العاملة الرخيصة .
- وجود نظام ضرائب لا يفرض أعباء إضافية على المشاريع الإستثمارية الأجنبية ، إضافة إلى عدم السماح بالإزدواج الضريبي ، مع ضمان إمكانية تحويل الأرباح للخارج [3].

---

[1] دينا أحمد عمر ، مرجع سابق ، ص ص 138، 139.

[2] حازم بدر الخطيب ، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية و دورها في دعم المشاريع الصغيرة دراسة حالة الأردن ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، عدد 4 ، لا توجد سنة ، ص ص 99،100.

[3] فرانسيس جيروسلام ، **الإقتصاد الدولي** ، ترجمة محمد عزيز و محمود الفاخري ، بدون طبعة ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1991، ص ص 368،369.

2) **العوامل السياسية :** تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على إتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الإعتبار الظروف السياسية للدول المضيفة قبل أن يتخذ قرار الإستثمار ، و يتضمن العامل السياسي بدوره على مجموعة من العناصر و هي :

- الإستقرار السياسي : والذي يتعلق بمدى إستقرار السياسة الإقتصادية ، و إنعكاسه على إستقرار الإستثمارات الأجنبية و إحتمالات نموها ، و على العكس من ذلك تؤثر السياسة الإقتصادية غير المستقرة سلبا على الإستثمارات الأجنبية .
- طبيعة العلاقة السياسية بين الدولة المصدرة للإستثمارات و الدولة المستوردة لها : فوجود علاقات ودية بين البلدين يمكن أن يعطي دفعة لتلك الإستثمارات .
- طبيعة النظام السياسي في الدولة المضيفة : فالدول الديمقراطية توفر جوا آمنا للإستثمارات بمختلف أنواعها ، خاصة و أن هذه الدول تتبنى سياسات واضحة ، كما تحرص على إحترام الحقوق و الإلتزام بنصوص القانون ، مما يخلق نوعا من الثقة و الإطمئنان في نفسية المستثمر الأجنبي و يشجعه على الإستثمار في تلك الدولة ، أما الدول التي تتميز بوجود أنظمة دكتاتورية ينفرد فيها القادة بإتخاذ القرارات ، و عدم إحترام الحقوق ، تؤدي إلى نفور المستثمرين منها .

3) **العوامل القانونية** : و تعرف أيضا بالبيئة التشريعية في الدول المضيفة ، حيث تشمل مجموعة النصوص القانونية التي تؤثر على قرار الإستثمار و تتمثل في :

- وجود أنظمة قانونية واضحة تحدد كيفية السماح بدخول الإستثمارات ، و تحديد الشكل القانوني الذي سوف تأخذه تلك الإستثمارات ، مع تحديد القطاعات الإقتصادية التي يمكن للأجانب الإستثمار فيها.
- ضمان الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية على رأسها المخاطر السياسية كالتأميم ، المصادرة ، نزع الملكية و التجميد ، إضافة إلى المخاطر الناجمة عن الإضطرابات الداخلية كالحروب .
- طرق تطبيق القوانين المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية ، و درجة التعقيد و التأخير في تطبيق تلك القوانين ، مع تحديد كيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمر الأجنبي و حكومة الدولة المضيفة ، إذ كلما تعقدت تلك الإجراءات ، زاد عزوف المستثمرين الأجانب عن الإستثمار في هذه الدولة[1] .

ثانيا : عوامل دفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة

و هي العوامل المتعلقة بالطرف المستثمر و أهدافه ، و التي تدفعه إلى توجيه إستثماراته إلى الخارج ، و من بين هذه العوامل نذكر :

- طبيعة النشاط الإقتصادي و التجاري : هناك بعض أنماط النشاط سريعة التلف ، و هوما يدفع المنتج إلى البحث عن مناطق في الخارج لنقل وحداته الإنتاجية و التسويقية لمزاولة الإنتاج فيها بهدف تجنب الخسائر .

[1] نزيه محمد مقصود ، مرجع سابق ،ص ص91، 92 .

- رفع مستويات العوائد : إذ يمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال التقليل من التكاليف ، أو بالأحرى الإستفادة من التفاوت في التكاليف بين الدول الأم و الدول المستقبلة للإستثمارات ، كالتخلص من تكاليف التصدير ، وتخفيض تكاليف الإنتاج كالحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة في الدول المضيفة ، و الإستفادة من اليد العاملة الرخيصة خاصة في الدول النامية ، ذلك لأن إرتفاع مستويات الأجور في الشركات يدفعها لتوجيه إستثماراتها إلى المناطق ذات الوفرة في عنصر العمل بتكاليف منخفضة [1].
- الرغبة في النمو و التوسع في المبيعات : حيث تسعى الشركات المستثمرة إلى الإستحواذ على أكبر قدر من الأسواق في الخارج بهدف تصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة ، خاصة إذا تعذر عليها التسويق بفعل وضع الدول الأخرى لقيود على الإستيراد ، أو بسبب إرتفاع تكاليف التصدير، حيث تلجأ الشركات للإنتاج خارج دولتها للتغلب على تلك القيود .
- تخفيض المخاطر : يمكن للمنافسة الداخلية أن تكون من بين أهم أسباب تهديد وجود الشركات ، لهذا تعمل هذه الأخيرة على نقل كل نشاطاتها أوجزء منها إلى دول أخرى ، لا توجد فيها منافسة بنفس الحدة ، وعليه ، فإن رأس المال الأجنبي يميل دائما إلى توزيع إستثماراته في أسواق عدة دول للحد من الآثار السلبية للأزمات الإقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة .
- تحسين الموارد و ضمان توفيرها : فعادة ما تعمل الشركات التي تعتمد على إستيراد المواد الأولية من الخارج ، بإنشاء فروع لها في الدول التي تتمتع بوفرة في هذه المواد لضمان التدفق المستمر لهذه المواد بالكمية و النوعية اللازمتين [2].
- السياسة الإقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة : فالدول المتقدمة تهتم بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج ، و هذا بالنظر إلى الفوائد التي تعود بها تلك الإستثمارات على الدولة الأم ، فهو يمكنها من تأمين الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة ، مما يساهم في تحسين وضعها الإقتصادي ، و زيادة دورها في التجارة الدولية .

كما يمكن لهذه الإستثمارات أن تنبع من رغبة الدول المصدرة للإستثمارات في السيطرة على الإقتصاد الدولي لإحلال الإستعمار

[1] محمود دريد السامرائي ، مرجع سابق ، ص ص 76، 77.

[2] عبد الكريم بعداش ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 54 .

الإقتصادي محل الإستعمار العسكري ، خاصة و أن الدول المتقدمة مدفوعة منذ زمن طويل بالرغبة في السيطرة [1].

المبحث الثاني : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و الفواعل الجديدة المنشطة له

يحتل الإستثمار الأجنبي المباشر مكانة كبيرة في العلاقات الإقتصادية المعاصرة ، حيث أصبح يعرف رواجا كبيرا و إنتشارا واسعا ، غير أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يكن ليصل إلى ما هو عليه لولا مروره على مراحل عبر التاريخ ، حيث تتميز كل مرحلة ببروز ظروف وعوامل تفضي إلى ظهور فواعل تنشط العمليات الإستثمارية على المستوى العالمي ، و هو ما يدفع إلى البحث في مختلف المراحل التي عرفها الإستثمار الأجنبي عبر التاريخ .

المطلب الأول : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر

رغم أن وجود إستثمارت أجنبية مباشرة هو ضارب في التاريخ ، حيث كان مواطنوا فينيقيا وملاطيا اليونانية يهاجرون لإقامة مؤسسات مرتبطة بمدنهم في مدن أخرى ، إلا أن الظهور الفعلي للإستثمار الأجنبي المباشر بشكله الحالي يعود إلى مرحلة الثورة الصناعية ، و في هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل عرفها الإستثمار الأجنبي المباشر :

المرحلة الأولى : مرحلة العصر الذهبي للإستثمار (1800- 1914)[2]

تميزت هذه المرحلة بسيادة ظروف إقتصادية و سياسية ملائمة لإزدهار الإستثمار ، إذ تجلت مظاهرها في : ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ، غياب القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال ، وتمتع الإستثمارات بالحماية من طرف الدول الإستعمارية و عدم تدخل الدولة في الإقتصاد ، و هو ما سمح بتضاعف الإستثمارات الخاصة ،إذ هيأت هذه الظروف الأرضية لإقامة الإستثمارات المباشرة [3]، حيث تجسد أول مشروع إستثماري في قيام شركة باير الألمانية بفتح مصنع تابع لها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1865، تبعته في ذلك شركة سينجر الأمريكية بإنشاء مصنع في اسكتلندا سنة 1867[4].

و قد تميز الإستثمار في هذه المرحلة بكونه أوربي المنشأ ، إذ قدرت الأموال التي خرجت من أوربا في منتصف القرن التاسع عشر بغرض الإستثمار 420 مليون جنيه استرليني ، وتضاعفت بثلاثة مرات سنة 1870 م ، ثم إرتفعت إلى 9500 مليون جنيه استرليني سنة1914 ، و في هذه المرحلة كانت بريطانيا المصدر الأول للإستثمارات ، حيث ساهمت بـ 43% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية بينما ساهمت فرنسا بخمسها ، و جاء الباقي من ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، سويسرا و الولايات المتحدة ، و هنا يلاحظ أن بريطانيا كانت تلعب دورا رئيسيا في تنشيط الإستثمارات المباشرة نتيجة تفوقها الإقتصادي على باقي الأمم ، وإمتلاكها لوسائل إتصالات و مواصلات متطورة ، إضافة إلى شبكة من المصارف و التي

[1] محمود دريد السامرائي ، مرجع سابق ، ص 79.
[2] جيل برتان ، **الإستثمار الدولي** ، ترجمة علي مقداد ، الطبعة الثانية ، منشورات عويدات، بيروت ، 1982،ص14.
[3] جميل هيل عجمي، الإستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية ، **مجلة دراسات إستراتيجية** ،عدد 32 ، الإمارات العربية المتحدة ، 1999، ص 12.
[4] عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ، ص 46.

وصل عددها إلى 3000 مصرف سنة 1914م ، و قد أدت حاجة قطاع الصناعة إلى المواد الأولية ، و إرتفاع عدد السكان و إرتفاع مستويات دخولهم إلى زيادة إستهلاكهم و هو ما أدى إلى توسيع الشركات الإستعمارية لإستثماراتها في الخارج [1]، و إنصبت جل الإستثمارات في هذه المرحلة على مجالات البنى التحتية كإنشاء الموانئ والسكك الحديدية ، وهذا بغرض تسهيل الوصول إلى مصادر المواد الأولية [2].

المرحلة الثانية : مرحلة تراجع الإستثمار (1919-1945)

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تحولات جذرية على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تراجعت إلى ثلاثة أرباع عما كانت عليه قبل الحرب ، و هذا نتيجة إنعدام الإستقرار السياسي و الإقتصادي الذي ميز هذه الفترة ، إضافة إلى انهيار قاعدة الذهب [3]، و هو ما أدى إلى خسارة ألمانيا لإستثماراتها في الخارج ، و تناقص إستثمارات كل من فرنسا و بريطانيا، وإضمحلال إستثمارات روسيا تماما ،بينما إرتفع رصيد الولايات المتحدة من الإستثمارات ، حيث بلغت الاستثمارات الأمريكية سنة 1938 حوالي 28% من الإستثمارات العالمية.

المرحلة الثالثة :مرحلة إزدهار الإستثمار الأجنبي المباشر (ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945)

عرفت الإستثمارات الأجنبية عامة ، و الإستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص إرتفاعا ملحوظا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ميزها تفوق أمريكي في تنشيط الإستثمارات ، إذ كانت الانطلاقة الفعلية لرأس المال الأمريكي مع مشروع مارشال ، حيث خرجت أوربا مفلسة من الحرب العالمية الثانية ، و هذا ما أعطى فرصة لرأس المال الأمريكي ليقوم بدور كبير في بناء اقتصاد أوربا المخربة ، و ألمانيا و اليابان كونهما هزمتا في الحرب ، حيث أتاحت هذه العوامل الفرصة للشركات الأمريكية بأن تصبح شريكا في كثير من المؤسسات الصناعية الأوربية و اليابانية ، كما أصبحت الولايات المتحدة وريثا لمستعمرات الدول المنهارة في الجنوب ، مما سمح لها بالتغلغل الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم ، و إستمرت السيطرة الأمريكية على نصف الإستثمارات العالمية في سنوات الستينات و السبعينات ، تليها بريطانيا ثم كل من ألمانيا ، اليابان ، سويسرا بينما تراجع رصيد دول أخرى من الإستثمارات كفرنسا و هولندا [4]، مع تسجيل تراجع كبير في الإستثمار الأجنبي الخاص في السنوات الأولى من هذه المرحلة ، غير أن الملفت للإنتباه هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة لم يعد يتحرك بحرية كما كان قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث فرضت عليه كثير من القيود إثر أزمة 1929 ، و إستمرت هذه القيود حتى الثمانينات في بعض الدول الصناعية ، بينما فرضت الدول النامية حواجز على الإستثمار الأجنبي المباشر، لأنها كانت ترى فيه إنتقاصا من إستقلالها السياسي و الإقتصادي ، إذ فضلت هذه الدول القروض المصرفية لأنها كانت تعتبرها أقل تكلفة من الإستثمارات .

---

[1] jean louis mucchilli , **relation economique international** ,, ed 4 , sans maison d'edition , paris, 2005, p29.

[2] جيل برتران ، مرجع سابق ، ص 19.

[3] جميل هيل عجمي ، مرجع سابق ، ص 13.

[4] jean louis mucchieli , op.cit,p30.

أما في سنوات الثمانينات ، فقد حدثت تحولات رئيسية أثرت في حركة و إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك بفعل النتائج التي أفرزتها أزمة المديونية لسنة 1982 و عجز كثير من الدول النامية عن تسديد ديونها ، و هو ما أدى إلى التحول من تفضيل القروض المصرفية و الإستثمارات غير المباشرة إلى تفضيل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر [1]، كما عرفت الإستثمارات الأجنبية الخاصة إرتفاعا مقابل تراجع الإستثمارات الرسمية ، و بذلك قل إهتمام الشركات بالإستثمار في قطاع المواد الطبيعية ، حيث أصبح جل إهتمامها ينصب على البحث على الأسواق التي يمكن أن تدر عليها عوائد كبيرة ، و هي نفسها الأسواق التي تتمتع بمناخ إستثماري ملائم ، و إستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي ، وهو ما يفسر تركز النسبة الأكبر من الإستثمارات في كل من أوربا و كندا ، عكس ما كان عليه الوضع في المراحل السابقة حيث كانت الإستثمارات تتوجه إلى المستعمرات[2].

و عليه ، حدث توسع في حجم الإستثمار منذ منتصف الثمانينات شمل بالدرجة الأولى الدول المتقدمة ، حيث بلغ حجم التدفق السنوي للإستثمار الأجنبي المباشر في بداية الثمانينات 59 بليون دولار ، لترتفع في 1990 إلى 209 مليار دولار ، و 332 مليار دولار سنة 1995 لتبلغ مستويات قياسية سنة 2000 ببلوغها 1,3 ترليون دولار و يعزى هذا الإرتفاع في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000 مقارنة بالمراحل السابقة إلى دخول إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حيز النفاذ ، لتشهد إنخفاضا في سنة 2001 و 2002 إلى 735 مليار دولار و 651 مليار دولار على التوالي ، و ذلك بفعل تأثرها بأحداث 11 سبتمبر 2001[3] .

غير أن الإستثمار بدأ في إستعادة التعافي في السنوات الموالية حيث إرتفع في سنة 2004 إلى 711 مليار دولار ، ليواصل الإرتفاع إلى 916 مليار دولار و ذلك في سنة 2005 [4].

و عموما تميزت هذه المراحل بإستحواذ الدول المتقدمة و على رأسها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول الإتحاد الأوربي للمراتب الأولى في تصدير و إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، إضافة إلى زيادة دور بعض الدول النامية في هذا المجال والمتمثلة في كل من الصين و سنغفورة و المكسيك و البرازيل [5].

و قد تأثرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تأثرا شديدا بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 ، و هو ما يظهر من خلال حدوث عدة تغيرات في حجم و إتجاه و توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة بين الدول النامية و الدول المتقدمة الأشد تضررا من الأزمة [6]، حيث

---

[1] جميل هيل عجمي ، مرجع سابق ، ص ص 14،15.

[2] نفس المرجع ، ص 16.

[3] صفوت عبد السلام ، **منظمة التجارة العالمية و الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مؤتمرالجوانب القانونية و الإقتصادية لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، مصر ، بدون سنة ، ص43.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2006 .

[5] نفس المرجع ، ص 6 .

[6] محمد العيد بيوض ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس، المغرب ،الجزائر**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 ، ص 13.

إنخفض حجم التدفقات العالمية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من 1979 مليار دولار سنة 2007 إلى 1697 مليار دولار سنة 2008 ، أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 14%عما كانت عليه في السنة السابقة .

كما أدت الأزمة إلى إحداث تغيرات كثيرة في ترتيب الدول المصدرة و المستقبلة للإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في سنة 2008 ، و التي تميزت بفقدان المملكة المتحدة لمرتبتها الأولى في تصدير و إستقطاب الإستثمارات على المستوى الأوربي ، حيث حلت محلها فرنسا متبوعة بألمانيا ، مع تحسن نصيب اليابان في تصدير الإستثمارات .

و على العموم ، فقد إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة و التي تمثل منشأ الأزمة بنسبة 29% ، و هذا بسبب إنخفاض عمليات إندماج الشركات ، و امتدت الآثار السلبية للأزمة إلى مختلف القطاعات في تلك الدول ، بينما إرتفع نصيب الدول الأقل نموا و الدول النامية خاصة الدول الإفريقية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الموالية للأزمة [1]. و مع ذلك يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حدوث إرتفاع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 1,35 ترليون دولار سنة 2012 إلى 1,6 ترليون دولار سنة 2014 و 1,8 ترليون دولار سنة 2015 و ذلك بإستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط ، و تحسن ظروف الإقتصاد الكلي [2].

المطلب الثاني : الفواعل الجديدة المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر

لقد حدث تحول كبير على صعيد الدول أو الفواعل المنشطة للإستثمار ، حيث لم يعد الأمر يقتصر على الدول الأوربية و الولايات المتحدة كأطراف مصدرة للإستثمارات ، بل إمتد إلى مجموعة من الدول الآسيوية الصاعدة ، و دول أخرى من أمريكا اللاتينية ، التي إنطلقت منذ بداية الثمانينات بخطوات سريعة لتوسيع حصتها من الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا نتيجة تحقيقها لفوائض مالية كبيرة ، و تزايد الضغوط المفروضة على صادراتها بسبب إتباع الكثير من الدول الرأسمالية الصناعية لأسلوب الحماية ، إضافة إلى ظهور حافز جديد للإستثمار في الخارج و هو قرب تحقق السوق الأوربية المشتركة ، و هو ما دفع هذه الدول إلى تكثيف مجهوداتها للتمكن من توسيع إستثماراتها داخل الإتحاد الأوربي للإستفادة من مزايا السوق الواسعة لأوربا الموحدة .

و تتمثل هذه الفواعل الجديدة المصدرة للإستثمار في كل من هونغ كونغ ، سنغافورة ، تايوان وكوريا الجنوبية ، ماليزيا ، الصين ، الشيلي ، الأرجنتين ، البرازيل ، و حتى نيجيريا ، حيث أصبحت هذه الدول مصدرا للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات و التي وصل عددها في سنوات الثمانينات إلى 960 شركة تابعة للدول النامية ، بشبكة فروع في الخارج تقدر بحوالي 2000 فرع ، ليرتفع عددها في 1990 إلى 2700 شركة أم تابعة لهذه الدول .

و قد واصل عدد الشركات العملاقة التابعة لهذه الدول في الإرتفاع ليبلغ 9246 شركة سنة 1998 ، مما أهلها للإستحواذ على نسبة تقدر بـ 14% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية

[1] محمد العيد بيوض ، مرجع سابق ، ص ص 14 ،15.
[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2013 ، ص xi

المباشرة على المستوى العالمي سنة 1997 ، مقابل نسبة تتراوح بين 5% و 7% سنة 1980 .[1]

كما إرتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول الجنوب بنسبة 20% في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2009 .

و في نفس السياق ، تحتل الصين المرتبة الأولى في الإستثمار في الخارج بين دول الجنوب المصدرة للإستثمارات ، خاصة و أنها أصبحت تمتلك شركات عملاقة ، ففي سنة 2006 كانت هناك 16 شركة صينية مصنفة من بين أكبر 500 شركة التي تشملها قائمة فورشن غلوبل العالمية لتصل سنة 2011 إلى 61 شركة ضمن قائمة فورشن ، حيث باشرت الشركات الصينية عمليات حيازة العلامات الشمالية المعروفة بغرض التمكن من رفع قدراتها على الإستثمار في الخارج ، و من أهم عمليات الحيازة التي قامت بها تلك الشركات الصينية سنة 2005 هي شراء شركة "لينوفو" الصينية قسم الحواسيب المحمولة في شركة "أي بي أم" ، إضافة إلى قيام شركة "زيجيانغ جيلي" بشراء شركة " فولفو" السويدية للسيارات ، حيث أنفقت الشركات الصينية سنة 2011 حوالي 42,9 مليار دولار على أكثر من 200 عملية حيازة ، ليصبح عدد الشركات الصينية المتعددة الجنسيات أكبر من عدد الشركات الأمريكية .

و يتم تفسير عمليات الحيازة التي تقوم بها الشركات الصينية و الشركات التابعة لدول الجنوب بشكل عام بالرغبة الكبيرة في تملك المعرفة و المهارات و الكفاءات و الحصول على موطئ قدم في الأسواق القوية [2] .

و على هذا الأساس ، سجل إرتفاع كبير في الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن دول الجنوب النامية بصفة عامة و في مقدمتها الصين ، و هذا على عكس المراحل السابقة حيث كانت مساهمتها في الإستثمار ضئيلة ، حيث وصلت الإستثمارات الصادرة عن هذه الدول سنة 2005 حوالي 133 مليار دولار ، أي ما يعادل 17 % من مجموع الإستثمار العالمي [3].

و قد تعززت إستثمارات دول الجنوب النامية بفضل الظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية ، حيث مثلت هذه الدول في سنة 2009 ربع تدفقات الإستثمار العالمية ، و التي بلغت 229 مليار دولار [4]. و إستمرت التدفقات الصادرة عن الدول النامية في الإرتفاع لتبلغ 426 مليار دولار سنة 2012 ، و هو ما يمثل 31% من المجموع العالمي ، حيث ظلت الدول الآسيوية أكبر مصدر للإستثمارات بما يعادل ثلاثة أرباع مجموع التدفقات الصادرة من الدول النامية ، و تمثل الدول الصاعدة المعروفة باسم BRICS المكونة من البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا أكبر مصدر للإستثمار من ضمن الدول النامية ، حيث إرتفعت التدفقات الصادرة عن هذه الدول من 7 مليار دولار سنة 2000 إلى 145 مليار دولار سنة 2012 إذ تتقدم الصين قائمة كبار المستثمرين حيث إنتقلت من المرتبة السادسة عالميا إلى

---

[1] jean Louis mucchielli, op.cit,p30 , 31

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية : نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع** ، 2013 ، ص 49، 50.

[3] الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2006** ، مرجع سابق ، ص 6.

[4] الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2010 ، ص 9 .

المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و بذلك أصبحت تسبق كل من ألمانيا ، فرنسا و المملكة المتحدة التي كانت تتصدر قائمة الدول المستثمرة على المستوى العالمي منذ عقود طويلة [1].

المطلب الثالث : الفواعل الجديدة المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر

رغم أن الدول المتقدمة كانت تشكل لوقت طويل أهم مستقبل للإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بقي إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر محصورا في عدد محدود من الدول و المتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا و هولندا ، كما تم توضيحه سابقا ، إلا أن العشرية الأخيرة شهدت تحولات عديدة تتعلق بإتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك بفعل بروز مجموعة جديدة من الدول المتلقية للإستثمارات و التي تنتمي بالضبط إلى الدول النامية ، و هذا رغم أن إستقطاب هذه الدول للإستثمار الأجنبي المباشر بقي ضعيفا لعدة سنوات ، حيث بلغ 17,6 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة من 1981-1990 ، و 23 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة من 1986 – 1990 ، و هو ما يمثل نسبة تقدر بـ 15,8 % من مجموع التدفق العالمي للإستثمار المباشر المتجه نحو الداخل ، غير أن الفترة الموالية شهدت إرتفاعا خاصة في الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص إلى الدول النامية ، و الذي إرتفع من 25 مليار دولار سنة 1990 إلى 90 مليار دولار سنة 1995 ، وتفسر هذه الزيادة بإرتفاع عوائد الإستثمار في الدول النامية ، فضلا عن إجراء كثير من هذه الدول لإصلاحات على إقتصادياتها تتعلق بشكل أساسي بإلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل [2].

و مع بداية الألفية ساهمت عوامل أخرى في دفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ، و المتمثلة أساسا في تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة ، وزيادة ضغوط المنافسة في هذه الدول ، و هو ما دفع الشركات إلى البحث عن المواقع الإنتاجية الأرخص و التي يسود فيها إنخفاض الأجور ، و هو ما جعل الدول النامية تحصل في سنة 2001 إلى 28% من الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي [3]، لتواصل الإرتفاع في سنة 2004 إلى 275 مليار دولار ، ثم 334 مليار دولار سنة 2005 ، كما إرتفعت الإستثمارات المتجهة إلى الدول النامية سنة 2006 لتبلغ 379,1 مليار دولار [4]، حيث إستحوذت كل من الصين ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، تركيا ، الهند و تايلندا على النصيب الأوفر منها [5].

و قد أصبحت البلدان النامية تحتل موقع الريادة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك في ظل الظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية من هشاشة و غموض في إقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث إستقطبت الدول النامية سنة 2009 ما يقارب نصف

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** لسنة 2013 ، مرجع سابق ، ص ص 4 ، 5.

[2] جميل هيل عجمي ، مرجع سابق ، ص ص 22، 23.

[3] صفوت عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 48 ، 49 .

[4] صندوق النقد العربي ، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** ، 2006 ، ص 10 .

[5] كريمة قويدري ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011، ص ص 31،32.

التدفقات العالمية الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 478 مليار دولار [1] ، أما في سنة 2012 فقد نالت الدول النامية و لأول مرة على الإطلاق أكثر مما نالته الدول المتقدمة حيث شكل نصيبها 52% من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ، حيث توجد 9 بلدان نامية مصنفة ضمن البلدان العشرين الأوائل المتلقية للإستثمار الأجنبي المباشر ،إذ ظلت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا و أمريكا اللاتينية تحقق إرتفاعات قياسية ، كما سجلت إفريقيا سنة 2012 زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد مقارنة بالسنوات السابقة [2].

و في هذا السياق ، يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2013 أن تدفقات الإستثمار الاجنبي المتجهة إلى إفريقيا إرتفعت بنسبة 5% ، لتبلغ 50 مليار دولار أمريكي سنة 2012 ، و هذا في الوقت الذي يعرف فيه الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضا على المستوى العالمي يقدر بـ 18% ، و يعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة جاذبية كل من قطاع المواد الأولية ، وقطاعي الصناعات التحويلية و الخدمات الضرورين للمستهلك ، مما جعل هذين القطاعين يشهدان إرتفاعا في إستقطاب الإستثمارات ، خاصة مع تزايد القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة الناشئة في إفريقيا ، مما يجعل القارة الإفريقية سوقا واعدة بالنسبة للشركات الأجنبية الراغبة في الإستثمار.

و تعد الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للإقتصاديات الناشئة أهم مستثمر في إفريقيا ، حيث تعد كل من ماليزيا ، جنوب إفريقيا ، الصين و الهند أكبر مستثمر في إفريقيا .

كما عرفت الدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا إنتعاشا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا بعد الإنخفاض الذي شهدته في أعقاب الإضطرابات التي شهدتها المنطقة منذ 2011 [3]. وهو ما يوضح أهمية إفريقيا كقطب جديد مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر ، و يؤكد في نفس الوقت أن الدول النامية أصبحت أهم مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا على عكس ما كانت عليه الوضع في المراحل السابقة أين كانت الدول المتقدمة تحصل على أكبر حصة منه .

و بناءا على ما سبق ذكره ، يلاحظ أن عملية تصدير و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بعدة عوامل و ظروف داخلية خاصة بالدول الأصلية و الدول المضيفة للإستثمارات ، فضلا عن الظروف الدولية ، و هو ما يسمح بظهور أطراف جديدة تقود هذه العملية ، و أطراف أخرى تتلقى بدورها هذه الإستثمارات ، و هو ما يجعل خريطة توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي تتغير بإستمرار.

[1] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2010** ، مرجع سابق ، ص 9.
[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2013** ، مرجع سابق ، ص 2.
[3] مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية ، **تقرير حول الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه على إفريقيا** ، 2013.

المبحث الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تصنيفات لأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك نتيجة تعدد المعايير المعتمدة للتصنيف ، إلا أننا سنكتفي بتناول أشهر أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و هي :

المطلب الأول : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعته

1. الإستثمار المشترك :

هو ذلك الإستثمار الذي يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان ، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال ، بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، الخبرة و براءات الإختراع و العلامات التجارية .

إنطلاقا من هذا التعريف يمكن تحديد الخصائص المميزة للإستثمار المشترك و التي تتلخص في النقاط التالية :

- أن الإستثمار المشترك هو عبارة عن إتفاق طويل الأجل ، يجمع طرفين أحدهما وطني (قد يكون تابعا للقطاع العام أو الخاص) ، و الآخر أجنبي بهدف ممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف .
- أن المشاركة في الإستثمار تكون إما من خلال تقديم أحد الطرفين لجزء من رأس المال أو كله ، على أن يقدم الطرف الآخر إما التكنولوجيا أو الخبرة أو المعرفة التسويقية .
- عدم إنفراد أي طرف في إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المشروع الإستثماري ، و هو ما يساعد على تقييد حركة الشركات المتعددة الجنسيات لتجنب ممارساتها الإنتهازية ، حيث يكون الطرف الوطني بمثابة مراقب على تلك التصرفات .
- أنه إستثمار يساعد على التوفيق في تحقيق مصالح الطرفين الوطني والأجنبي ، مع التقليل من المخاطر التي يمكن التعرض لها ، فبالنسبة للشركة الأجنبية يعد الإستثمار المشترك وسيلة تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات للقيام بإستثمارات في مجالات يصعب عليها ممارسة النشاط فيها نتيجة فرض حكومات الدول المضيفة عدة معوقات أمام التملك المطلق للأجانب فيها ، إذ يتعلق الأمر بالقطاعات الإستراتيجية كالبترول و المعادن [1]. من جهة أخرى ، فإن المشاريع المشتركة تضمن نوعا من الحماية للمستثمر الأجنبي ضد المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها كالتأميم و المصادرة ، إضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الإقتصاد الوطني لإنجاز المشاريع [2].

---

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق ، ص ص 192، 194.

[2] أحمد زغدار ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، **مجلة الباحث** ، العدد الثالث، 2004، ص 160.

2. الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يتجسد من خلال قيام الشركات العابرة للقارات بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق بالدول المضيفة ، و يعد هذا النوع من الإستثمار بأنه الأكثر تفضيلا من طرف الشركات و هذا نظرا للمزايا التي يسمح بتحقيقها ، كما تتميز الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن الأشكال الأخرى من الإستثمار والتي تتلخص في :

- سيطرة المستثمر الأجنبي بمفرده على إدارة المشروع بكل حرية .
- أنه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالمشاريع المشتركة .
- تزايد إحتمالات تعرض الشركة للمخاطر غير التجارية كالتأميم ، المصادرة و التصفية الجبرية .
- يمثل هذا الشكل من الإستثمار وسيلة تنتهجها الشركات الكبرى من أجل التغلب على القيود التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات .

3. مشروعات أو عمليات التجميع :

هي المشاريع التي تأخذ شكل إتفاقية بين طرفين أحدهما أجنبي و الآخر وطني سواء كان عاما أو خاصا ، حيث يتم بموجب هذه الإتفاقية تولي طرف معين تزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين بهدف تجميعها حتى تصبح منتج نهائي ، و يمكن لمشروعات التجميع أن تأخذ بدورها شكل مشاريع مشتركة ، كما يمكن أن تكون في شكل مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1] .

المطلب الثاني : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب دوافعه

1. الإستثمار الباحث عن المصادر :

هو ذلك الإستثمار الذي يسعى إلى إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة المضيفة ، كوفرة الموارد الأولية مثل النفط و الغاز و المنتوجات الزراعية ، أو الإستفادة من إنخفاض تكلفة اليد العاملة المؤهلة و المدربة [2].

2. الإستثمار الباحث عن الأسواق :

يستهدف هذا النوع من الإستثمار تجاوز القيود و الإجراءات المفروضة على الواردات ، إضافة إلى السعي لتجنب تكاليف النقل المرتفعة المرتبطة بعمليات التصدير بشكل يجعل تحويل الإنتاج إلى الدول المستوردة أفضل من التصدير إليها ، كما أنه إستثمار يتميز بعدم تأثيره على الإنتاج المحلي لأنه يحل محل الواردات ، مما يجعله يساهم في رفع معدلات النمو في الدول المضيفة من خلال زيادة رأس المال فيها ، فضلا عن المساهمة في تنشيط

[1] السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص 195، 197.
[2] حسان خضر ، الإستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف و قضايا ، **مجلة جسر التنمية** ، ، عدد 22، 2004 ، ص 6.

التجارة الخارجية للدول المضيفة من خلال زيادة صادراتها ، و زيادة الواردات من السلع الضرورية للإنتاج .

3. الإستثمار الباحث عن الكفاءة :

يحدث عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل جزء من أنشطتها إلى الدول المضيفة بهدف تعظيم عائداتها[1]، و عادة ما يحدث بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .

4. الإستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية :

يتضمن قيام الشركة بعمليات التملك أو الشراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

المطلب الثالث : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة و المستقطبة له

1. **تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر من زاوية الدول المصدرة له :** يتضمن ثلاثة أنواع تختلف من حيث أهدافها :

أ. **إستثمار أفقي :** يهدف إلى التوسع الإستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلعة مشابهة لتلك المنتجة محليا .

ب. **الإستثمار العمودي :** قد يستهدف إستغلال المواد الأولية و هو ما يعرف بالإستثمار العمودي الخلفي ، كما يمكن أن تستهدف الإقتراب أكثرالمستهلكين من خلال إستحداث منافذ للتوزيع أو تملك المشاريع في الدول المضيفة ، حيث يعرف هذا النوع بالإستثمار العمودي الأمامي .

ت. **الإستثمار الأجنبي المختلط :** هو عبارة عن مزيج بين النوعين السابقين .

2. **تصنيف الإستثمار الأجنبي من زاوية الدول المتلقية له :** و هي بدورها تصنف حسب الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها و التي تتمثل في :

أ. إستثمارات هادفة إلى إحلال السلع التي تنتجها محل الواردات.

ب. إستثمارات هادفة على زيادة الصادرات .

ت. إستثمارات أجنبية مباشرة بمبادرة حكومية [2].

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، **رسائل بنك الكويت الصناعي** ، عدد 83، 2005 ، ص 11.

[2] حسان خضر ، مرجع سابق ، ص 6.

المبحث الرابع : مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر و شروط الإستفادة منه

المطلب الأول : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

- ✓ معالجة الإختلال بين النفقات العامة و الإيرادات العامة عن طريق تحصيل الضرائب المفروضة على المشاريع الإستثمارية الأجنبية .
- ✓ توفير العملة الصعبة للدولة المضيفة خاصة إذا كان إنتاج الشركة المستثمرة موجها للتصدير، حيث تسمح زيادة حصيلة الصادرات بزيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي بشكل ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ، و هو ما يرفع من قدرتها على الحصول على السلع و المعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية [1].
- ✓ المساهمة في نقل التكنولوجيا للدول المضيفة : مما يسمح بتقليص حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية المضيفة ، حيث تتميز المعدات و الطرق التي تستخدمها الشركات الكبرى في الإنتاج بدرجة عالية من التكنولوجيا ، و هو ما يتطلب تدريب اليد العاملة المحلية على إستخدام تلك الآلات ، مما ينعكس إيجابا على مستوى كفاءتهم و إنتاجيتهم[2].
- ✓ خلق فرص العمل و التخفيف من حدة البطالة : يؤدي إنشاء مشاريع إستثمارية في الدول المضيفة إلى خلق فرص عمل و توزيع مداخيل جديدة ، خاصة إذا كانت السلع التي تنتجها تلك الشركات تعتمد على الإستخدام الكثيف لعنصر العمل.
- ✓ تحسين و تطوير الإنتاج : يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الإنتاج في الدولة المضيفة ، و ذلك لأن المستثمر الأجنبي يتمتع بخبرة و معرفة أكثر فيما يتعلق بالإنتاج و التسويق قد لا تتوفر للأطراف المحلية.
- ✓ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي ، و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال في الدول المضيفة ، و ذلك من خلال قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشاريع الإستثمارية التي يقوم الأجانب بإنشائها ، أو إستحداث مشاريع جديدة مساندة للمشاريع الإستثمارية الاجنبية .
- ✓ تعزيز المنافسة على مستوى السوق المحلي ، و هو ما يؤدي إلى التقليل من الممارسات الإحتكارية ، كما يؤدي وجود إستثمارات أجنبية إلى تحفيز الشركات المحلية على تعزيز نوعية منتوجاتها و خدماتها [3].
- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول المضيفة ، شرط توجيه و إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية بطريقة سليمة ، فبما أن النمو الإقتصادي يعتمد على مجموعة من العوامل أبرزها وفرة رؤوس الأموال ، و أمام إنخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية ، و إنخفاض معدلات الإستثمار المحلي ، يصبح من الصعب توفير رأس مال محلي قادرعلى دفع الإقتصاد الوطني إلى الوصول إلى مرحلة الإنطلاق ، و في هذا

---

[1] نزيه محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ص407، 408.
[2] نفس المرجع ، ص 450.
[3] حسن خضر ، مرجع سابق ، ص 11.

الإطار يمكن للإستثمار الأجنبي أن يساهم بفعالية في عملية سد الفجوة في المدخرات المحلية الضرورية لتحقيق التنمية ، و هو ما يساعد على كسر الحلقة المفرغة التي تعرفها الدول النامية و التي تتلخص في :

دخل منخفض يؤدي إلى إدخار منخفض و الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الإستثمار و هو ما يعيدنا إلى نفس نقطة الإنطلاق و المتمثلة في إنخفاض الدخل .

- ✓ المساهمة في زيادة الصادرات و خفض نسبة الواردات خاصة إذا كانت المشاريع الإستثمارية تتركز في القطاعات المتخصصة في إنتاج سلع منافسة للواردات ، ومطلوبة من طرف أسواق أخرى مما يجعلها قابلة للتصدير[1] .
- ✓ يمكن للإستثمار الأجنبي أن يعود بكثير من المنافع على المستهلكين في الدول المضيفة ، و ذلك في حالة ما أدى الإستثمار إلى إنخفاض التكاليف في بعض الصناعات ، مما يمكن المستهلكين من إشباع حاجاتهم من تلك المنتجات بأسعار منخفضة .
- ✓ مساهمة الإستثمار الأجنبي في تطوير و تحديث طرق الإدارة في الدول المضيفة ، وذلك نتيجة توظيف الشركات الأجنبية لأساليب إدارية متطورة .
- ✓ في حالة مساهمة الإستثمار الأجنبي في تنمية مشاريع البنية التحتية في الدولة المضيفة ، فإن ذلك قد يؤدي إلى إنعاش الإستثمار المحلي في القطاعات الصناعية وغيرها من القطاعات الأخرى [2].
- ✓ يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر قناة آمنة للحصول على التمويل ، فهو لا يلزم البلد المضيف بمدفوعات مالية خارجية إلا إذا حقق المشروع أرباحا ، و ذلك عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن نتائجها الإيجابية أو السلبية [3].

ثانيا : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المصدرة له :

- ✓ زيادة العائدات : حيث يمكن الإستثمار الاجنبي المباشر من الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو تم الإستثمار في الدولة الأصلية ، دون التعرض للمخاطر ، فالإستثمار هو وسيلة لتكوين الثروات و تنميتها .
- ✓ التمكن من الإستفادة من الموارد المالية و البشرية المتوفرة في الدولة المضيفة .
- ✓ التمكن من توسيع الأسواق التي تسيطر عليها الشركة من خلال تعزيز فرص التصدير لأسواق جديدة ، فضلا عن إقتحام السوق المحلي للدولة المضيفة[4] .
- ✓ يمكن الإستثمار الأجنبي المباشر الشركات من تجنب القيود التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية [5].

---

[1] فرانسيس جيروسلام ، مرجع سابق ، ص ص 372، 373.

[2] نفس المرجع ، ص 374.

[3] عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ، ص 57.

[4] سعاد سالكي ، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011، ص 73.

[5] حازم بدر الخطيب ، مرجع سابق ، ص 99.

المطلب الثاني : عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الإستثمار الاجنبي المباشر على كثير من النتائج السلبية و هو ما جعله يتعرض لكثير من الإنتقادات و التي تتلخص في :

- ✓ توجه العديد من الإستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تدر أكبر قدر من الأرباح للشركة مثل مشاريع الإستهلاك الغذائي ، بغض النظر عن أهمية ذلك القطاع بالنسبة للإقتصاد الوطني .
- ✓ أن التكنولوجيا التي ترافق الإستثمار الأجنبي قد لا تتلاءم مع خصوصيات الدولة المضيفة و مع مرحلة التنمية التي وصل إليها الإقتصاد ، فهي تكنولوجيا تتحدد وفق الإستراتيجية التي تتبناها الشركة دون الأخذ بعين الإعتبار حاجات البلد النامي .
- ✓ تدخل الشركات الأجنبية في الشؤون السياسية للبلد المضيف، حيث يمكن أن يمتد هذا الأمر إلى التأثير على عملية إتخاذ القرارات الداخلية لهذه الدول ، مما يعبر على قدرة الشركات الأجنبية على الإنتقاص من سيادة الدول المضيفة ، و في هذا الإطار يمكن تقديم مثال على الشركات النفطية العملاقة المعروفة بهذا النوع من الممارسات .
- ✓ قيام الشركات الأجنبية بتحويل بعض الصناعات المضرة بالبيئة من الدول الأم إلى الدول المضيفة، و هو ما ينعكس سلبا على الوضع البيئي في هذه الدول .
- ✓ إن إستخدام الشركات الأجنبية لنمط إنتاج كثيف رأس المال في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية لا يؤدي على معالجة مشكلة البطالة في هذه الدول .
- ✓ قد يؤدي الإستثمار الأجنبي إلى سيطرة الأجانب على الثروات التي تتمتع بها الدول النامية ، و المثير في هذا الأمر أنه كثيرا ما يحدث ذلك النهب بتعاون مع فئات إجتماعية و سياسية وطنية مستفيدة من هذا الإستثمار .
- ✓ يمكن أن يترتب عن الإستثمارات الأجنبية عدة مساوئ إجتماعية ، مثل المساهمة في تكوين طبقات إجتماعية مرتبطة مصلحيا بالشركات الأجنبية .
- ✓ خلق نمط إستهلاكي يتعارض مع خصوصيات البيئة الإجتماعية للبلد المضيف.
- ✓ يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي إلى عدم تشجيع الأفراد و الشركات في البلد النامي على زيادة مدخراتهم[1] .
- ✓ قيام الشركات الأجنبية بفضل ما تتمتع به من قوة و نفوذ بإنتهاج سبل لإضعاف الإستقلال الإقتصادي و الرقابة في الدولة المضيفة ، كما قد تقوم ببعض الممارسات والنشاطات المعادية للمصالح الوطنية في تلك الدول ، ذلك لأن إهتمام الشركات الأجنبية ينصب على مصالحها ، دون مراعاة مصالح الدولة المضيفة .
- ✓ قيام المستثمرين الأجانب ببعض الممارسات التجارية غير الشريفة و غير الأخلاقية [2].
- ✓ التأثير السلبي على ميزان المدفوعات : و هذا ما يظهر في الحالات التي تتطلب فيها عملية الإنتاج إستيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية و الوسطية من الخارج ، و مع ذلك يشير البعض إلى أن هذا الإستثمار لا ينبغي أن يثير قلقا لدى الدول المضيفة ، لأنه

[1] عدنان مناتي صالح ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية** ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013، ص ص 367،368.

[2] فرانسيس جيروسلام ، مرجع سابق ، ص 375.

إستيراد يفضي في الأخير إلى رفع مستوى الطاقات الإنتاجية للإقتصاد الوطني ، عكس العجز الذي يمكن أن يسجل نتيجة التوسع في إستيراد سلع إستهلاكية ، لكن مع وجود هذه التبريرات ، يبقى الخطر على ميزان المدفوعات قائم ، و ذلك عند تحويل الأرباح ومرتبات العاملين الأجانب إلى دولهم ، و هو ما يؤدي إلى إستنفاذ الصرف الأجنبي للدولة المضيفة [1].

- ✓ يمكن للإستثمار الأجنبي أن يؤدي إلى تراجع مستويات الإستثمار المحلي في الدولة المستقطبة للإستثمارات ، مما يحول دون تحقيق تلك الإستثمارات لدور فعال في عملية النمو الإقتصادي ، إذ يمكن لهذا التأثير أن يحدث بطريقتين :

أ. تراجع الإستثمار المحلي بفعل توسع الشركات الأجنبية في الإقتراض من البنوك المحلية ، و هو ما يؤدي إلى نقص كمية أو عرض المدخرات التي يمكن للمستثمرين المحليين الإستفادة منها .

ب. تراجع و في بعض الحالات تلاشي الإستثمار المحلي بسبب ضعف قدرة الشركات المحلية على منافسة نظيرتها الأجنبية مما يؤدي إلى إنسحابها بشكل نهائي من السوق ، و يتعين على الأطراف المحلية إذا أرادت إعادة تلك الشركات إلى النشاط ضرورة الإهتمام برفع كفاءتها حتى تتمكن من الصمود أمام قوة الشركات الأجنبية .

- ✓ التأثير السلبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الموازنة العامة للدول المضيفة ، وهذا في حالة إفراط هذه الأخيرة في تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب ، مما يقلل من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة[2].
- ✓ التأثير السلبي على حركية سوق الشغل في الدول النامية ، حيث يؤدي وجود تلك الشركات ذات الأجور و المكافئات المرتفعة مقارنة بنظيرتها الوطنية إلى إتجاه أعداد كبيرة من العمال و الإطارات لا سيما من ذوي الكفاءات و المهارات العالية إلى طلب الشغل في تلك الشركات[3] .

المطلب الثالث : شروط الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر

يتعين على الدول المضيفة حتى تتمكن من ضمان تحقيق أقصى قدر من المنافع من النشاطات الإستثمارية الأجنبية مع تجنب السلبيات و المساوئ التي يمكن أن ترافقه رسم سياسة واضحة تتعلق بتنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تتضمن هذه السياسة مجموعة من الشروط و الضوابط التي تسمح لها بتحقيق أهدافها ، و تتمثل أهم هذه الشروط في :

1. إعتماد سياسة لتحفيز الإستثمار تأخذ بعين الإعتبار مدى مساهمة المشروع الأجنبي في تطوير و تنمية المناطق الفقيرة و النائية في الدول المضيفة ، ومدى قدرته على خلق فرص الشغل و تنمية و تأهيل عنصر العمل ، إضافة

[1] حازم بدر الخطيب ، مرجع سابق ، ص 97.
[2] كريمة قودري ، مرجع سابق ، ص 54.
[3] نزيه محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص 420.

إلى الزيادة التي يمكن أن يجلبها المشروع من العملات الأجنبية ، و هنا إذا كان المشروع فعلا يعود بالنفع على الدولة المضيفة ، فإنها تقوم بتقديم مجموعة من التحفيزات له و المتمثلة في :

- ✓ حوافز زيادة الإيرادات : تشمل تخفيض الضرائب ، إعفاء المشروعات التجارية و الصناعية لمدة معينة ، السماح للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات ، السماح للمستثمرين بتحويل جزء من الأرباح للخارج ، و تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات .
- ✓ حوافز تخفيض التكلفة : تشمل تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الضرورية للإنتاج ، و إعفاء أوتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية .

2. إعتماد أنظمة و قوانين تنظم النشاطات الإستثمارية في مختلف المجالات و هو ما تم تطبيقه في العديد من دول العالم ، إذ يمكن أن تشمل هذه الأنظمة و القوانين الجوانب التالية :

- ✓ إحتفاظ الدول بصناعات رئيسية يحق للدولة فقط إمتلاكها و هو ما سارت عليه كل من المكسيك ، البرازيل ، الهند و مصر ، أو السماح للمستثمر الأجنبي بإمتلاك حصة في المشروع أدنى من حصة الطرف الوطني ، إلا إذا تم الإتفاق على أن الإنتاج سيوجه بالدرجة الأولى إلى التصدير .
- ✓ ضرورة فرض الدول المضيفة لبعض القيود على تحويل الأرباح ، مع الحرص على ضرورة وفاء و إحترام الطرف الأجنبي للشروط المتفق عليها لإنجاز المشاريع الإستثمارية ، كتحديد نسبة معينة من الإنتاج التي ينبغي أن توجه للتصدير ، و تشغيل نسبة معينة من اليد العاملة الوطنية إضافة إلى إستخدام الموارد الوطنية في الإنتاج .
- ✓ تحديد قطاعات النشاط المسموح بالإستثمار فيها ، مع حظر الإستثمار في بعض المجالات كإنتاج الأسلحة .
- ✓ تحديد حجم القروض المسموح للمستثمرين الأجانب الحصول عليها من السوق المحلية [1].

3. عدم منح المستثمر الاجنبي أي إمتيازات غير متوفرة للمستثمرين الوطنيين .
4. ضرورة إعتماد برامج لتدريب و تأهيل اليد العاملة المحلية حتى تنسجم مع متطلبات الإستثمار الأجنبي المباشر [2] .

[1] جميل هيل عجمي ، مرجع سابق ، ص ص 40، 41.
[2] عدنان مناتي صالح ، مرجع سابق ، ص 369.

لعب الإستثمار الأجنبي المباشر منذ نشأته أيام الثورة الصناعية دورا هاما في تطور إقتصاديات الدول المصدرة و المستقطبة له ، بإعتباره يمثل أحد أهم القنوات التي تسمح بإنتقال رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا فيما بين الدول ، مما جعل الدول تتنافس من أجل تقديم مختلف الحوافز التي من شأنها جذب المزيد من الإستثمارات للإستفادة من المزايا التي يمكن أن يحققها لها لا سيما على الصعيد التنموي ، مع إتخاذ كل التدابير و الإحتياطات التي من شأنها تجنب ما يمكن أن يرافقه من مساوئ على مختلف الأصعدة السياسية ، الإجتماعية و الإقتصادية ، و ذلك من خلال رسم سياسات واضحة تنظم عملية الإستثمار ، بحيث تضمن لها تحقيق أكبر قدر من المصالح ، و قد رافق تنامي دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي تطور كبير على المستوى النظري ، حيث ظهرت كثير من النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي والبحث في الدوافع و العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه ، و هي النظريات التي سيتم الإعتماد عليها من أجل فهم محددات الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا أو بالأحرى العوامل المحركة لها .

الفصل الثاني :

واقع الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا: المحددات و الخصائص

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القنوات التي قررت الصين سلكها في إطار سعيها للتحول إلى قوة إقتصادية عالمية ، حيث تعد إفريقيا من بين الوجهات المفضلة للشركات الصينية بسبب جاذبيتها الناتجة عن التحسن التدريجي في مناخها الإستثماري و الفرص الكبيرة التي تتوفر عليها في مختلف القطاعات ، إضافة إلى توفر الصين على عدة مقومات داخلية تؤهلها للتحول إلى واحدة من أكبر الدول المستثمرة في الخارج ، و هو ما دفعها إلى تشجيع شركاتها على إستغلال تلك الفرص مستخدمة وسائل سياسية ، إقتصادية و ثقافية حتى تضمن لنفسها مكانة هامة في السوق الإفريقية ، و قد كان لتدفق الإستثمارات الصينية المباشرة إلى إفريقيا آثار متباينة على مختلف جوانب الحياة الإفريقية ، و حتى على الشركات الأجنبية الأخرى المستثمرة في إفريقيا ، و من أجل التفصيل أكثر في كل هذه النقاط ، سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : إمكانيات الإستثمار في إفريقيا

المبحث الثاني:دوافع،خصائص و الوسائل المساعدة على زيادة الإستثمارات الصينية في إفريقيا

المبحث الثالث : الوسائل المستخدمة لتعزيز الإستثمارات الصينية في إفريقيا

المبحث الرابع : توزيع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من 2000 إلى 2011

المبحث الأول : إمكانيات الإستثمار في إفريقيا

تشير الكثير من الدلائل إلى توفر القارة الإفريقية على عدة إمكانيات تؤهلها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هو ما يظهر من خلال التحسن الذي يشهده مناخها الإستثماري ، إضافة إلى إتساع فرص الإستثمار فيها ، إذ تؤثركل هذه العوامل إيجابا على جذب الإستثمارات إليها ، و هذا رغم وجود بعض العراقيل التي لا تزال تميز بيئة الإستثمار الإفريقية ، و هو ما سيتم تناوله في المطالب التالية :

المطلب الأول : مناخ الإستثمار في إفريقيا

تلعب طبيعة مناخ الإستثمار في إفريقيا بما يتضمنه من مكونات سياسية ، إقتصادية و تشريعية دورا كبيرا في جذب أو طرد الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، لهذا سيتم في هذ المطلب فحص مختلف الجوانب السياسية و الإقتصادية التي تميز بيئة الإستثمار الإفريقية :

1. البيئة السياسية للإستثمار في إفريقيا

لقد تظافرت مجموعة من العوامل السياسية التي ساهمت في تهيئة المناخ المناسب للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا و لعل أهمها :

تعزيز الإستقرار السياسي : حيث عرفت إفريقيا في العقد الماضي تحسنا كبيرا على الصعيد السياسي ، إذ إنتهت فيها عدة حروب ، و إنتشرت فيها ديمقراطية تعدد الأحزاب [1]، و الإنتخابات ، وهذا بعد أن إرتبط إسمها بالحكام المستبدين ، وتتجلى أهم مظاهر إنتشار الديمقراطية في إفريقيا من خلال المقارنة بين مرحلتي ما قبل و ما بعد التسعينات ، ففي الفترة الممتدة من 1960 و 1991 كانت مورشيوس هي الدولة الإفريقية الوحيدة (من أصل 53 دولة إفريقية آنذاك) التي تمكنت من النجاح في إجراء إنتخابات سلمية سنة 1982 ، لكن منذ 1991 تمكنت الشعوب الإفريقية بفضل التصويت من الإطاحة بـ 30 حزب حاكم و رئيس [2]، كما تدل المؤشرات أيضا على أن الحوكمة قد تحسنت في السنوات الأخيرة ، حيث يظهر مؤشر إبراهيم للحوكمة في إفريقيا لسنة 2010 أن 11 بلد إفريقي من أصل 53 بلد شهدت أوضاع حوكمة متدهورة منذ عامي 2004 – 2005، في حين تحسنت جميع الدول الأخرى بشكل ملحوظ[3] ، ويمكن إيضاح التحسن الذي تعرفه دول القارة في مجال الحوكمة من خلال الشكل البياني التالي :

[1] جيمس واتسون ، **نظرة على إفريقيا : تطعات المؤسسات الإستثمارية حتى عام 2012**، شركة أبو ظبي للإستثمار، أبو ظبي ، يناير 2012، ص 6.
[2] نفس المرجع ، ص 8.
[3] نفس المرجع ، ص 12.

الشكل رقم 1 : تحسن الحوكمة وفق مؤشر إبراهيم في دول إفريقية مختارة[1]

(النقاط الأعلى هي الأفضل)

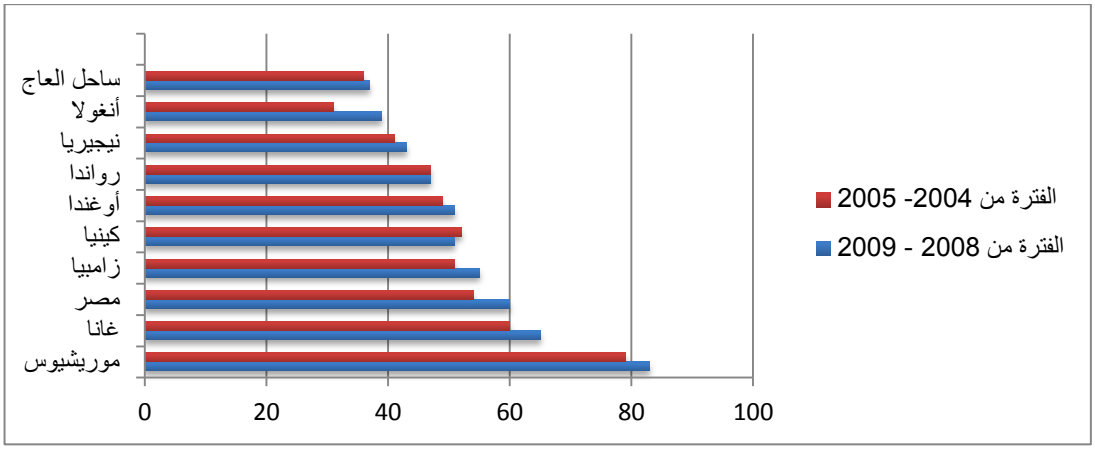

المصدر : مؤشر إبراهيم 2010.

ملاحظة : الدول الواردة في الشكل البياني مقدمة على سبيل المثال و ليس الحصر.

1. البيئة الإقتصادية للإستثمار في إفريقيا : رغم كل الصعوبات التي تعرفها الدول الإفريقية إلا أن وضعها الإقتصادي يعرف تحسنا ملحوظا ، و هو ما يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، و يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في زيادة جاذبية القارة الإفريقية للإستثمار فيما يلي :

أ. تحسن الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية : حسب ما ورد في تقرير مؤشرات التنمية الإفريقية الصادر عن البنك الدولي سنة 2007 ، فإن مجمل الإقتصاديات الإفريقية كانت تنمو بشكل أسرع و أكثر ثباتا في الفترة الممتدة بين 1995 و 2005 مقارنة بالعقد الذي سبقه ، إذ تجاوزت معدلات النمو في إفريقيا نظيرتها في الدول المتقدمة ، و هو ما يعني أن المستقبل واعد أمام الإستثمار في القارة ، حيث إرتفع نمو الناتج الإجمالي للدول الإفريقية من معدل 3,5% سنة 1997 إلى 6% سنة 2007 ، كما صنفت أنغولا في المرتبة الثانية في قائمة البلدان الخمسين التي حققت أعلى معدلات نمو في العالم سنة 2005 [2] ، بينما تضمنت قائمة أسرع 10 إقتصاديات نموا في العالم 6 بلدان إفريقية ، و إن كان معدل النمو في القارة عرف تباطئا بسبب الأزمة في سنة 2009 حيث وصل إلى عتبة 2,8% ، ثم عاد ليرتفع في سنة 2010 إلى 4,9%، ويمكن توضيح النمو المحقق في الدول الإفريقية في الجدول التالي [3]:

[1] جيمس واتسون ، مرجع سابق ، ص 13.

[2] فيجاي ماهاجان ، **نهوض إفريقيا : 900 مليون مستهلك إفريقي يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك** ، ترجمة : مركز إبن العماد للترجمة و التعريب ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2009، ص 73.

[3] جيمس واتسون ، مرجع سابق ، ص8.

جدول رقم 2 : النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي 2004 – 2012 حسب فئة الدولة [1]

فئات الدول	متوسط 2004-2010	2011	2012
البلدان المصدرة للبترول : أنغولا، الكاميرون ، تشاد ، جمهورية الكونغو، غينيا الإستوائية ، الغابون ، نيجيريا.	**%7,8**	**%6,7**	**%6,9**
البلدان متوسطة الدخل(ماعدا جنوب إفريقيا): بوتسوانا ،الرأس الأخضر، ليسوتو ، موريشيوس ، ناميبيا ، السيشل ، سوازيلاند.	**%3,7**	**%4,7**	**%5,1**
البلدان منخفضة الدخل : بنين ، بوركينافاسو ، إثيوبيا ، غانا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالي ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، السنغال ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا.	**%6**	**%6,1**	**%6,7**
البلدان الهشة : بورندي ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، كوت دي فوار، إريتيريا ، غامبيا، غينيا ، غينيا بيساو،ليبريا ، ساوتومي و برنسيب ، زيمبابوي ، توغو سيراليون.	**%3,4**	**%0,6**	**%5,7**

المصدر : صندوق النقد الدولي

ملاحظة : يشمل الجدول دول إفريقيا جنوب الصحراء فقط.

كما تشير الدراسات الإستشرافية لصندوق النقد الدولي أنه ستكون هناك 11 بلد إفريقي من بين 20 بلد ستعرف إقتصادياتها أسرع معدلات نمو في العالم في غضون 2017[2]. و هو ما يؤثر إيجابا على آفاق الإستثمار في القارة .

ب. **تراجع معدلات الدين الخارجي و إنخفاض معدلات التضخم** *: حدث إنخفاض في الدين الخارجي للدول الإفريقية إثر تبني برامج لتقليص الديون مثل "مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون " المشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و التي منحت إعفاءات بلغت قيمتها 72 مليار دولار لنحو 36 دولة في العالم ، من بينها 30 دولة إفريقية مقابل إجراء مجموعة من الإصلاحات ، و هو ما ساهم في إنخفاض متوسط الدين الحكومي بنسبة 28% ، وتقليص العوائق أمام التجارة ، و تسارع عمليات الخوصصة ، إضافة إلى إنخفاض متوسط معدلات التضخم على إمتداد القارة من 22% في تسعينات القرن الماضي ، إلى 8% خلال العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين .

ت. **إرتفاع إنتاجية العمالة :** إرتفعت إنتاجية العمالة في إفريقيا بمعدل سنوي قدره 2,7% خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2008 .

ث. **إرتفاع مستوى العائدات و إنخفاض مستوى المخاطر في الدول الإفريقية :** تحافظ الأرباح في الأسواق الإفريقية على مستويات مرتفعة ، بينما تشهد مستويات المخاطر إنخفاضا متواصلا ، ففي

[1] جيمس واتسون ، مرجع سابق ، ص 8.

[2] Diana layfeild, **seeking the opportunity and managing the risk** , Ernst and young's attractiveness survey , 2013,p10.disponible sur : **www.ey.com\attractivness**. telecharge le10-2-2014 a 13:20

*للمزيد أنظر الملحق رقم : 1 .

19 إقتصاد إفريقي تمت دراسته ، هبطت التصنيفات الإجمالية للمخاطر بمعدل 7,6 نقاط ، لتصل إلى 56,7 نقطة من أصل 100 نقطة خلال الفترة من جانفي 2000 إلى أوت 2011[1].

ج. **إجراء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال في الدول الإفريقية *:** منذ بداية سنوات التسعينات أدركت الدول الإفريقية ضرورة إجراء إصلاحات لتحسين مناخ الإستثمار لجعله أكثر جاذبية ، وقد مست هذه الإصلاحات عدة جوانب مثل : تسريع و تبسيط إجراءات إنشاء الشركات الإستثمارية ، تخفيض الرسوم على الصادرات و الواردات ، إدراج إصلاحات لضمان حماية حقوق الملكية ، و حرية تحويل رؤوس الأموال ، و تبسيط النظم الضريبية ، إذ قامت 28 دولة في إفريقيا بـ 58 عملية إصلاحية خلال 2007 – 2008 ، و تم تصنيف 3 دول إفريقية ضمن قائمة العشرة دول الأولى في العالم التي أدخلت إصلاحات لتشجيع الإستثمارات خلال نفس السنة و هي : السنغال ، بوركينافاسو ، بوتسوانا، مع تسجيل تزايد في الإصلاحات في الدول الخارجة من الحروب كرواندا ، ليبريا و سيراليون ، فيما إحتلت موريشيوس المرتبة 24 عالميا من حيث توفير التسهيلات المشجعة للإستثمار [2]، و إستمر التحسن في السنوات الموالية ، و الذي تجسد في تصدر بلد من إفريقيا لأول مرة و هو رواندا قائمة بلدان العالم في إجراء إصلاحات في المجالات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، إضافة إلى بروز الدول الإفريقية كأكثر دول تنفذ أكبر عدد من الإصلاحات ، و يمكن إبراز المكانة التي تحتلها الدول الإفريقية في قائمة العشرة دول التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2008 -2009 حسب مجموعة من المؤشرات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 3 : البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2008 -2009 [3]

مجال إجراء الإصلاح	البلد
بدء النشاط التجاري	**ساموا**
إستخراج تراخيص البناء	**المملكة المتحدة**
توظيف العاملين	**رواندا**
تسجيل الملكية	**موريشيوس**
الحصول على الإئتمان	**رواندا**
حماية المستثمرين	**رواندا**
دفع الضرائب	**تيمور ليتشي**
التجارة عبر الحدود	**جورجيا**
إنفاذ العقود	**بوتسوانا**
تصفية النشاط التجاري	**مالاوي**

المصدر : قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010

و تجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات لم تقتصر على البلدان الواردة في الجدول ، بل شملت معظم البلدان الإفريقية ، ففي إفريقيا جنوب الصحراء ، قام 29 بلد من أصل 46 بلد بتنفيذ 67 إصلاح في الفترة من 2008 – 2009 ، تركز نصف هذه الإصلاحات على تسهيل بدء النشاط التجاري و التجارة عبر الحدود ، أما فيما يخص دول شمال إفريقيا ، فقد جاءت مصر ضمن

---

[1] جيمس واتسون ، مرجع سابق ، ص ص 8،9.

*للمزيد أنظر الملاحق 3، 4 ، 6.

[2] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، **دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في إفريقيا** ،ص ص 19، 20 متوفر على الرابط : www.badea.org\ portal\document_repository\100\3_investstudy-ar.pdf.le 20\02\2014 a 9 :38

[3] البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010**، ص ص 2، 3.

البلدان الأكثر نشاطا في تنفيذ الإصلاحات إضافة إلى المغرب و تونس[1] ، و تواصلت الإصلاحات في سنة 2010 ، حيث حققت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسنا في مجال إستخراج تراخيص البناء ، غانا في الحصول على الإئتمان ، سوازيلاند في حماية المستثمرين ، تونس في دفع الضرائب ، و مالاوي في إنفاذ العقود ، من جهة أخرى ، فإن نصف الإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة المحققة على المستوى العالمي في سنتي 2009 -2010 كان من نصيب دول إفريقيا جنوب الصحراء (9 إصلاحات) ، والشرق الاوسط و شمال إفريقيا (6 إصلاحات) ، ويرجع هذا إلى إعتبارات مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الإتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.... [2]، و يمكن توضيح تطور نسبة البلدان الإفريقية لجنوب الصحراء (46 دولة) التي نفذت على الأقل إصلاحا واحدا أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال منذ سنة 2005 إلى غاية 2010 من خلال الشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم2 : نسبة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي نفذت على الأقل إصلاحا واحدا أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال % ، حسب سنوات صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال[3] .

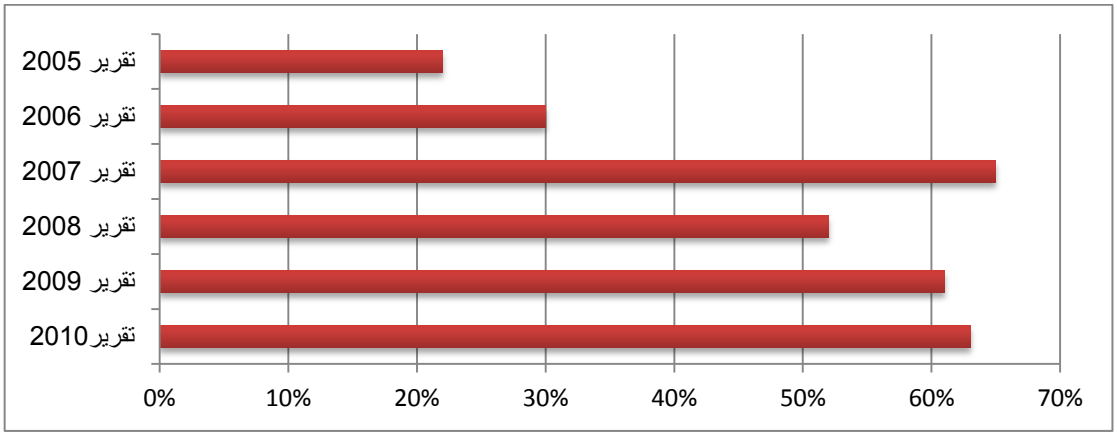

المصدر : قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن الدول الإفريقية تتجه منذ سنة 2005 إلى إجراء المزيد من الإصلاحات بإستثناء سنة 2008 التي تراجعت فيها نسبة الدول التي تجري إصلاحات بنسبة 13%، لتعود و ترتفع في السنوات الموالية .

و بصفة عامة ، فإنه في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012 تم تصنيف 17 بلد من إفريقيا جنوب الصحراء ضمن قائمة البلدان الخمسين التي حققت أكبر تقدم نحو الحد الأعلى للأداء ، إذ إحتلت رواندا منذ 2005 المرتبة الثانية على مستوى العالم والمرتبة الأولى على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في إجراء الإصلاحات*، بتضييق الفجوة مع الحد الأعلى للأداء بحوالي النصف ، بينما صنفت مصر كأكبر بلد يطبق إصلاحات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، غير أن ما حققته مصر من إصلاحات تركز في فترة ما قبل 2009 ، ولم يتحقق أي تحسن في الفترة التي تلتها [4].

[1] البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص 5.
[2] البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الاعمال**، 2011 ، ص ص 2،3.
[3] البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010** ، مرجع سابق ، ص 5.
[4] البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013** ، ص ص 9، 10.
*للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 5.

و بناء على كل ما سبق ، يتضح أن مناخ الإستثمار في إفريقيا يتجه بإستمرار نحو التحسن ، مما يجعل القارة سوقا واعدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الثاني : فرص الإستثمار في إفريقيا

تتوفر إفريقيا على عدة فرص للإستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية ، فهي سوق لم تصل بعد إلى مرحلة التشبع ، نتيجة إرتفاع عدد سكانها المرافق بإرتفاع حاجاتهم الإستهلاكية ، مقابل وجود قطاعات إقتصادية لا تزال متعطشة للإستثمار ، خاصة و أن القارة تعرف نقصا في الإستثمار المحلي بسبب نقص التمويل و ضعف الخبرة ، و هو ما يزيد من إمكانية تحقيق الشركات الأجنبية لعائدات عالية في هذه السوق ، و للتفصيل في هذا الموضوع ، يتم فيما يلي تناول أهم الفرص التي تتوفر عليها القارة :

أولا : الفرص التي توفرها إتساع السوق الإستهلاكية الإفريقية : يوجد في إفريقيا أكثر من 900 مليون مستهلك ، و هم بحاجة يوميا إلى طعام ، ملجأ ، ملبس ، دواء ، سيارات ، هواتف خلوية ، حواسيب و تعليم لأبنائهم ، مما يمثل فرصا للشركات الأجنبية للإستفادة من هذه الأسواق[1]، خاصة و أن التوقعات تشير إلى تضاعف عدد سكان إفريقيا الحالي ، حيث ستنضم دول كجمهورية الكونغو الديمقراطية ، مصر ، أوغندا ، نيجيريا و إثيوبيا إلى قائمة الدول الـ 15 الأكثر إكتضاضا بالسكان ، كما أن القارة هي من أكثر الأسواق شبابا في العالم ، إذ أن نصف سكانها تحت سن 24 سنة ، و هو ما يوجد فرصا في كل ما يتعلق بفئة الشباب[2] ، من جهة أخرى ، فإن الفرص تتوفر بكثرة عبر مختلف شرائح السوق الإفريقية ، من الطبقة الغنية إلى الفئات الفقيرة ، و في وسط هذه الشرائح يوجد ما يعرف بقطاع إفريقيا 2 (الطبقة المتوسطة) الذي يغطي 400 مليون مستهلك [3]، إضافة إلى نمو شريحة الأثرياء في إفريقيا بشكل سريع[4] ، و رغم أن إفريقيا تضم عددا من أفقر البلدان في العالم ، إلا أن متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد في البلدان الـ53 كلها بلغ نحو 1,066 دولار سنة 2006 ، أي أكثر بـ200 دولار عما هو عليه في الهند ، حيث يشير هذا التركز للثروة بدوره إلى وجود سوق ضخمة الإمكانيات تجذب الشركات الأجنبية لتلبية الطلب سريع النمو على مختلف البضائع و الخدمات[5] .

ثانيا : الفرص الناتجة عن عدم تشبع القطاعات الإقتصادية

1. **فرص الإستثمار في قطاع السياحة** : تتمتع إفريقيا بمقومات سياحية كبيرة ، من شأنها زيادة فرص الإستثمار فيها ، إذ تتميز سواحل الرقيق في غرب إفريقيا بجاذبيتها ،إضافة إلى وجود الحيوانات البرية في جنوب إفريقيا ، زيادة على الكنوز المصرية و طقوس القبائل و تقاليد الشعوب الإفريقية ، و هو ما يمكن الدول الإفريقية من التفوق في القطاع السياحي مستقبلا ، خاصة و أنها تعرف إرتفاعا مستمرا في عدد الزائرين سنويا رغم الأزمة الإقتصادية ، إذ حسب البيانات المقدمة من منظمة السياحة العالمية ، فإن عدد السياح القادمين من حول العالم عرف إنخفاضا بنسبة 8%في الأربعة أشهر الأولى من سنة 2009، بينما شهدت إفريقيا نموا في عدد السواح القادمين بنسبة 3% ، حيث تشكل كل من مصر ، جنوب إفريقيا ، المغرب ، تونس،

[1] فيجاي ماهاجان ، مرجع سابق ، ص 21.
[2] نفس المرجع ، ص 74.
[3] نفس المرجع ، ص 101.
[4] نفس المرجع ، ص 117.
[5] نفس المرجع ، ص ص61 ،62.

مورشيوس ، كينيا ، تنزانيا ، غانا ،إثيوبيا و بوتسوانا أفضل الوجهات السياحية في إفريقيا ، وأمام هذا الوضع تزيد فرص الإستثمار في قطاع السياحة في كل من مرافق الخدمات السياحية ، المنتجعات الشاطئية ، الألعاب و المجمعات الرياضية و منتجعات الحيوانات والمجمعات السكنية ، و تزداد هذه الفرص أهمية كون النشاط السياحي يتميز بسهولة و سرعة الإنخراط فيه ، لأنه لا يتطلب أشياء كثيرة ، عكس الصناعة النفطية التي تتطلب تقنيات متطورة و مهندسين ماهرين[1]، كما أن الصناعة السياحية يمكن أن تولد طلبا محليا على الأثاث ، و النقل، الإتصالات و المصالح المالية و تنشأ جسرا نحو قطاع الصناعات الخفيفة ، مما يعزز من فرص الإستثمار[2]

2. **فرص الإستثمار في قطاع الزراعة** : تعد الزراعة مجالا خصبا للإستثمار في إفريقيا ، خاصة مع تزايد الضغوط المتعلقة بتوفير الغذاء ، و التي تظهر في إندلاع أعمال الشغب في عدة دول كالسنغال و مصر بسبب نقص المنتوجات الغذائية ، إضافة إلى إعلان عدة دول منتجة للغذاء حضرا على صادرات الغذاء من أجل ضمان سد إحتياجاتها المحلية ، فالضغوط المتعلقة بتوفير الغذاء مطروحة على المستوى العالمي نتيجة تزايد الطلب العالمي على الغذاء ، و الذي يرجع بشكل أساسي إلى إرتفاع عدد سكان العالم الذي يتوقع أن يصل إلى 9 مليار نسمة ، لهذا فإن إفريقيا تمثل رهانا لتوفير الغذاء على الصعيد العالمي ، و ليس على صعيد القارة فحسب [3]، فهي تتمتع بمؤهلات تجعلها قابلة لإستقطاب الإستثمارات في هذا القطاع ، كونها تستأثر بـ 27% من الأراضي الصالحة للزراعة ، كما تتمتع بمصادر كبيرة من المياه المتجددة سنويا [4]، إذ يجري فيها 13 نهر، إضافة إلى إرتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة ، فضلا عن مخزونها الضخم من المياه الجوفية ، و نظرا لإتساع مساحة القارة فإنها تتميز بتنوع الأقاليم المناخية و بنوعيات مختلفة من التربة الغنية مما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة مختلف المحاصيل [5]، و تعد كل من منطقتي شرق ووسط إفريقيا أنسب المناطق للإستثمار ، حيث تتميز تتميز أوغندا في شرق إفريقيا بإمتلاكها لأكبر مساحة للإستغلال الزراعي و التي تقدر بـ 14 مليون هكتار ، كما تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط إفريقيا أكبر إحتياطي مائي و مساحة زراعية كبيرة [6].

3. **فرص الإستثمار في قطاع الموارد الأولية** : تتمتع إفريقيا بموارد طبيعية متنوعة ، و هي موارد مرغوبة لدى كل من الدول المتقدمة و الدول الصاعدة ، لكنها تفتقر إلى الموارد المالية والوسائل التقنية الضرورية لإستغلال مواردها مما يجعلها مجالا مهما للإستثمار، و من أهم هذه الثروات التي تتوفر عليها إفريقيا نذكر:

أ. **المعادن** : تحتل إفريقيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الكثير من المعادن مثل : البلاتين ، الذهب ، الكروم ، الفانديوم ،الكوبالت ،البوكسيت ، الحديد ،النحاس ، كما تحتل المرتبة الثانية في إنتاج المنغنيز ، و من أهم الدول التي تتوفر على هذه المعادن :

---

[1] وزارة التجارة الخارجية ، **دراسة بشأن الإستثمارات الواعدة و أسواق الصادرات لدولة الإمارات العربية المتحدة في إفريقيا** ، الإمارات العربية المتحدة ، نوفمبر 2009 ، ص ص28،29.

[2] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 28.

[3] وزارة التجارة الخارجية الإماراتية ، مرجع سابق ، ص ص 43،44.

[4] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 25.

[5] قسم تحرير مجلة قراءات إفريقية ، الإستثمار في إفريقيا : آمال و تحديات ، **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد 4 ، سبتمبر 2009، ص 5 ، على الرابط : www.qiraatafrican.com تحميل يوم : 13-03-2014 على الساعة 14:45

[6] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 27.

- البوكسيت : متوفر في غينيا ، الكاميرون ،غانا ، كوت ديفوار ، سيراليون .
- النحاس : متوفر في جنوب إفريقيا ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، ناميبيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، زامبيا .
- النيكل : موجود في بوتسوانا ، بورندي ، كوت ديفوار، مدغشقر.
- الزنك : متوفر في بوركينا فاسو ، ناميبيا ، زامبيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية .
- الذهب : تعد كل من جنوب إفريقيا ، غانا ، تنزانيا ، مالي من أهم الدول الغنية به [1].

ب. **النفط :** يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية مجمل الإحتياطي النفطي لإفريقيا بـ 80 مليار برميل أي 8% من الإحتياطي العالمي الخام ، حيث تنتج دول إفريقيا جنوب الصحراء لوحدها ما يعادل إنتاج كل من المكسيك ،إيران و فنزولا مجتمعة بعد أن تجاوز إنتاجها 4 مليون برميل يوميا [2].

4. **فرص الإستثمار في قطاع البنى التحتية :** إن نقاط الضعف في البنى التحتية تتيح فرصا لتأسيس أعمال تجارية تلبي الحاجات الإجتماعية و تحقق الربح في نفس الوقت ، فإفتقار القارة للبنية التحتية يجعلها تمتلك أعظم فرص كامنة للإستثمار في العالم ، و هذا يتوقف على تمكن الشركات من رؤية تلك المشاكل بوصفها فرص يمكن الإستفادة منها[3].
5. **فرص الإستثمار في مجال الإتصالات** : يحتاج المستهلكون في إفريقيا إلى الإتصال من أجل القيام بمشاريعهم ، تسويق منتوجاتهم ...، حيث تعد سوق الهواتف الخلوية في إفريقيا أسرع سوق نموا في العالم مما يجعل الشركات تتسابق لكسب مشتركين جدد فيها [4]، إضافة الى بطء و نقص خدمة الأنترنيت في معظم الدول الإفريقية ، إذ لم يتجاوز عدد مستخدمي الأنترنيت 5 % من سكان القارة سنة 2007 ، مما يجعل قطاع الإتصالات فرصة أخرى للاستثمار[5] ، و تعززت هذه الفرصة بإنهاء إحتكار الدول الإفريقية لقطاع الإتصالات الذي كان يقتصرالعمل فيه على الشركات العمومية فقط[6].

إن كل هذه الفرص تتعزز بوجود ضمانات للإستثمار في إفريقيا، إذ تقدم وكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي ضمانات (تأمينات)ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في الدول النامية و المقرضين لها ، إذ تعد إفريقيا من أهم الأولويات في إستراتيجية الوكالة ، حيث أصدرت الوكالة منذ إنشائها ضمانات إستثمارية بقيمة 2,6 مليار دولار لدعم 100 مشروع في 27 بلد إفريقي ، و يتراوح حجم المشاريع التي تدعمها الوكالة في إفريقيا من أقل من مليون دولار إلى أكثر من مليار دولار[7].

---

[1] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] علي حسن باكير ، **دبلوماسية الصين النفطية : الأبعاد و الإنعكاسات** ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010 ، ص ص 117 ،118.

[3] فيجاي ماهاجان ، مرجع سابق ، ص 173.

[4] نفس المرجع ، ص 85.

[5] نفس المرجع ، ص 189.

[6] Valerie Niquet , Sylvain Touati, **la chine en afrique:interests et pratique**s ,sans num d' edition , ifri , France,2011 , p 17

[7] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 21 .

المطلب الثالث : معوقات الإستثمار في إفريقيا

رغم أن الكثير من المؤشرات تدل على أن بيئة الإستثمار في إفريقيا قد تحسنت إلى حد كبير ، إلا أن القيام بالأعمال في إفريقيا لايزال يواجه الكثير من العراقيل التي يمكن أن تؤثر سلبا على ثقة المستثمرين الأجانب في السوق الإفريقية ، و حتى إذا كان وجود و حدة هذه العراقيل يتفاوت من دولة إلى أخرى ،إلا أن تقارير البنك الدولي المتعلقة بمناخ الأعمال في إفريقيا لا تزال تطرح الكثير من المعوقات التي تطبع بيئة الأعمال في إفريقيا بوجه عام ، و يمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه الإستثمار في إفريقيا في مايلي :

1. **المعوقات السياسية و الأمنية :**

إذا كان الوضع السياسي العام في إفريقيا يتجه إلى الإستقرار إلا أن الكثير من المناطق لا تزال تشهد إضطرابات سياسية و أمنية تؤثر سلبا على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فمن أهم مظاهر عدم الإستقرار التي شهدتها الساحة الإفريقية في السنوات الأخيرة ، الثورات التي شهدتها تونس في ديسمبر 2010 ، ثم مصر و ليبيا ، إضافة إلى مشكل كثرة الإنقلابات و التي كان آخرها الإنقلاب في مالي في مارس 2012 ، فتغير الحكومات و عدم الإستقرار السياسي يمثل أهم المشاكل التي تواجه الإستثمارات [1].

2. **المعوقات المتعلقة بطبيعة البنى بالتحتية الإفريقية :**

لا تزال إفريقيا تعاني من تدهور بنيتها التحتية ، مما يعيق أداء الأعمال فيها ، و هو ما يظهر في الوضع السيء الذي تعرفه أنظمة النقل في القارة كالطرق و الموانئ و السكك الحديدية[2]، ففيما يتعلق بنقص الطرق المعبدة ، فإنه من بين 1,8 مليون كيلومتر من إجمالي شبكة الطرق في إفريقيا ، تبلغ نسبة الطرق المعبدة حوالي 16% فقط [3]، كما أن السكك الحديدية الموجودة لا تربط بين الدول الإفريقية بشكل كافي ، ذلك لأن معظم هذه الطرق يرجع إنشاؤها إلى المرحلة الإستعمارية لهذا فهي تربط بين مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من طرف دولة واحدة ، مثل وجود سكك حديدية تربط بين كل من ساحل العاج ، مالي و بوركينافاسو و هي كلها مستعمرات فرنسية ، لكنه لا يمر بدولة غانا التي كانت مستعمرة بريطانية ، و هو ما يجعل فعالية أنظمة النقل الإفريقية جد محدودة ، و هو ما يفرض على الدول الإفريقية التنسيق فيما بينها من أجل إنشاء طرق على المستويات الإقليمية[4] .

3. **مشكلة نقص التزود بالطاقة الكهربائية :**

تعاني إفريقيا من عدم توفر الطاقة الكهربائية بشكل كافي للسكان و الأنشطة الإقتصادية ، فهي تتميز بالإنقطاعات المتكررة للكهرباء على مستوى المحطات المركزية ، حيث توجد محطة معطلة من بين كل أربعة محطات ، كما تمثل إنقطاعات الكهرباء معدل 56 يوم في السنة ، وهو ما يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الصناعية[5] .

[1] Hou weili , risques et opportunites , **chinafrique** , numero 7, juillet 2013 , p 43.
[2] Diana layfeild , op.cit , p6..
[3] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 29 .
[4] وزارة التجارة الخارجية الإماراتية ، مرجع سابق ، ص 34.
[5] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 29.

4. **انتشار الفساد و الرشوة :**

لا يزال الفساد يشوه صورة إفريقيا في نظر المستثمرين ، فكثير من الصفقات في القارة تم حلها بسبب ممارسات فاسدة ، حيث يقوم المستثمرون الأجانب بتقديم رشوة للمسؤولين المحليين لتجنب العقبات التي تواجه الإستثمار ، و هو ما يؤدي إلى سجن المستثمرين .

5. **معوقات ناتجة عن الدورالسلبي للمؤسسات شبه الحكومية في إفريقيا :**

فأغلب الأعمال في إفريقيا تتم عبر المؤسسات شبه الحكومية ، و هي عبارة عن مؤسسات تتولى مهمة خدمة المصالح العامة و لا تستهدف تحقيق الربح ، مثل مجالس الطاقة و السلع ، هيئات الطرق العامة و مجالس النفط التابعة للدولة ، حيث تدار هذه المؤسسات من طرف الموظفين الحكوميين غير متخصصين في مجال الأعمال ، و هو ما يجعلهم يفكرون بمنطق يختلف عن منطق الأعمال مما يدفعهم لرفض الكثير من المشاريع الإستثمارية .

6. **معوقات متعلقة بالموارد البشرية الإفريقية :**

❖ عدم أداء الكثير من الموظفين و العمال الأفارقة لأعمالهم بجدية ، خاصة في شرق إفريقيا ، بسبب تناولهم لنباتات مخذرة مما يؤثر على أداء أعمالهم[1].

❖ إفتقار بعض الدول الإفريقية للموارد البشرية ذات الخبرة و المدربة على طبيعة الأعمال التي ينجزها المستثمرون الأجانب.

7. المعوقات الإدارية المتعلقة ببطء الإجراءات الخاصة بالإستثمار في إفريقيا .
8. المعوقات القانونية المتعلقة بالتغيرات في القوانين و طرق تطبيقها .
9. المعوقات المالية المرتبطة بصعوبة توفير السيولة النقدية اللازمة للمشاريع بالدولار الأمريكي أو العملات الدولية الأخرى ، إضافة إلى إنخفاض قيمة العملات المحلية للدول الإفريقية .
10. المعوقات المتعلقة بنقص الضمانات الضرورية للإستثمار ، إضافة إلى التقلبات التي تعرفها السوق الإفريقية ، فضلا عن غياب الإستراتيجيات المتعلقة بالإستثمار لدى بعض الحكومات الإفريقية [2].

يظهر من خلال كل ما سبق أن بيئة الإستثمار في إفريقيا أصبحت أكثر جذبا مما كانت عليه من قبل ، حتى و إن وجدت بعض العراقيل التي لا تختلف عن العراقيل التي تواجه الإستثمار في أي منطقة في العالم ، و التي يمكن التغلب عليها تدريجيا بإجراء المزيد من الإصلاحات .

المبحث الثاني : دوافع ، خصائص و الوسائل المساعدة على زيادة الإستثمارات الصينية في إفريقيا

المطلب الأول : دوافع توجه الصين للإستثمار في إفريقيا

هناك عدة أسباب دفعت حكومة الصين لتشجيع شركاتها متعددة الجنسيات (التابعة للدولة)على الإستثمار في إفريقيا ، و هو ما يوحي بوجود علاقة وثيقة بين توجه الشركات الصينية إلى الإستثمار في إفريقيا و بين المصالح الإستراتيجية للصين ، إضافة إلى وجود دوافع أخرى مرتبطة بمصالح الشركات التابعة للقطاع الخاص في حد ذاتها ، و هو ما سيتم تناوله فيما يلي :

[1] وزارة التجارة الخارجية الإماراتية ، مرجع سابق ، ص ص 57، 58.
[2] المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 36.

1. دوافع مرتبطة بحاجة الصين للمواد الأولية :

أ.النفط : أدى النمو الإقتصادي الإستثنائي الذي تسجله الصين منذ سنوات إلى زيادة طلبها على النفط لتلبية إحتياجاتها الإقتصادية خاصة في قطاعي النقل و الصناعة ، مما جعلها تتحول من بلد مصدر للنفط إلى مستورد رئيسي له سنة 1993 ، إذ تجاوزت الصين اليابان سنة 2003 لتصبح ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ليستمر إستهلاكها للنفط في الإرتفاع سنة 2004 بنسبة 15% عما كان عليه سنة 2003 ، بينما لم يرتفع إنتاجها إلا بنسبة 2% ، و في هذا السياق ، تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة بأن واردات الصين من النفط سنة 2020 ستصل إلى 7 ملايين برميل يوميا ، و 11 مليون برميل يوميا سنة 2030 ، حيث يفرض برنامج التحديث و الإستراتيجية التنموية التي تتبناها الصين البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق أمن الطاقة [1]، خاصة و أنها تعاني من عدة ضغوط أهمها :

- ❖ عدم كفاية حقول "داكينغ" للنفط في الصين لتلبية إحتياجات الصين لمواصلة عملية التنمية.
- ❖ زيادة المخاطر الخارجية التي تحول دون تزويد الصين بالنفط ، نتيجة الإضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط بعد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، مما جعل نفط الشرق الأوسط محجوزا لصالح أطراف أخرى ، إضافة إلى تزايد مخاوف بكين من تصاعد الخلافات بين إيران و الولايات المتحدة بشكل يؤثر على مصالحها النفطية [2].

و أمام هذه الضغوط تصبح إفريقيا أهم مصدر يمكن للصين الإعتماد عليه لتموينها بالنفط ، كونها تمتلك 9,5 % من الإحتياطي العالمي للبترول* ، إضافة إلى تميز النفط الإفريقي بإنخفاض تكلفة إستخراجه ، و سهولة الوصول إليه بأقل المخاطر ، خاصة وأن حقول النفط الإفريقية مفتوحة أمام إستثمارات الشركات الأجنبية ، و هو ما شجع الصين على العمل من أجل التنقيب على النفط في إفريقيا من خلال إنشاء مشاريع مشتركة [3] ، فهي تسعى لشراء موجودات خارجية في صناعة الطاقة ، من خلال الحصول على حصص رئيسية في حقول النفط الإفريقية حتى تكون مسؤولة عن الموارد النفطية من منابعها ، وهو ما يمكنها من التحكم في الأسعار في المستقبل ، وتلبية حاجاتها الإستهلاكية ، والحصول على مصدر جيد للعائدات [4].

ب.المعادن : أدى النمو السريع للصين إلى إرتفاع إستهلاكها للمعادن لمواصلة نشاطاتها الإقتصادية خاصة في قطاع الصناعة ، و يمكن توضيح الإرتفاع في حاجات الصين للمعادن من خلال الجدول التالي [5]:

---

[1] أيان تايلور ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا ، **دراسات عالمية** ، عدد 63 ، 2007، ص ص14 ، 15

[2] كريس ألدن ، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس** ، ترجمة :عثمان الجبالي المثلوثي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2009 ، ص 23.

*ليس هناك إتفاق على حجم إحتياطي إفريقيا من النفط ، فحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، تمتلك إفريقيا 8% من الإحتياطي العالمي.

[3] Eric Nguyen **, les relations chine –afrique** , studirama perspective, France , 2009 ,p p 34,35.

[4] أيان تايلور ، مرجع سابق ، ص 13.

[5] Eric Nguyen , op.cit , p38.

جدول رقم 4 : نسبة الإرتفاع في حاجات الصين للمعادن في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005 :

المعادن	نسبة الإرتفاع في حاجات الصين (2003-2005)
الزنك	%113
الرصاص	%110
الفولاذ	%54
القصدير	%86
النحاس	%51
البوكسيت	%320

المصدر : إعداد الطالبة إعتمادا على الإحصائيات الواردة في كتاب :

Eric Nguyen,**les relation chine –afrique** , France,studirama perspective,2009 ,p38.

و قد أدى الإرتفاع في هذه الحاجات إلى زيادة طلب الصين على المعادن ، إذ يمكن توضيح نسبة طلب الصين على المعادن من إجمالي الطلب العالمي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 5 : نسبة طلب الصين على بعض المعادن من إجمالي الطلب العالمي

المعادن	نسبة طلب الصين من الطلب العالمي
الزنك	30% من الطلب العالمي على الزنك
الحديد و الصلب	27% من الطلب العالمي على الحديد
الرصاص	25% من الطلب العالمي على الرصاص
الألومنيوم	23% من الطلب العالمي على الألومنيوم
النحاس	22% من الطلب العالمي على النحاس

المصدر: إعداد الطالبة إعتمادا على معلومات واردة في كتاب لـ :

Valerie Niquet,sylvain touati**,la chine en afrique:interests et pratiques**,France,ifri,2011,p 14.

إضافة إلى المعادن الواردة في الجدول أعلاه ، تستهلك الصين موارد معدنية أخرى بكميات كبيرة ، مثل النيكل و المطاط ، اليورانيوم و البلاتين الضروري لصناعة السيارات و لقطاع الإتصالات وهو ما يدفعها لتوثيق علاقاتها مع الدول الإفريقية الغنية بهذه الموارد ، فإفريقيا تزود الصين بـ 80% من إحتياجاتها من الكوبالت ، و 40% من المنغنيز[1] ، غير أن الصين تسعى للتخلص من هذه التبعية ، من خلال التوجه إلى إفريقيا للحصول على المواد الخام بقصد إمتلاكها ، و ذلك من خلال السيطرة على مصادرها لتلبية متطلبات نموها الإقتصادي [2].

ت.المحاصيل الزراعية : تهتم الصين بالإستثمار في القطاع الزراعي في إفريقيا لعدة أسباب نذكرمنها

- تقلص نسبة الأراضي الزراعية في الصين بسبب التصحر و التوسع العمراني ، إذ تقدر المساحة الصالحة للزراعة 7% من إجمالي مساحة الصين ، بالمقابل تمتلك الصين 20% من سكان العالم مما يرفع من إحتياجاتها الغذائية ، حيث أصبحت الصين مستوردة للمنتوجات

[1] Valerie Niquet,Sylvain Touati , op.cit , p 14.

[2] أيان تايلور، مرجع سابق ، ص 7.

الزراعية منذ 2003 خاصة الذرة ،القمح ، و هوما يدفعها للإستثمار في القطاع الزراعي لتأمين تدفق المواد الغذائية إليها.

- إرتفاع حاجات الصين من الخشب ، فهي تحتل المرتبة الأولى في إستهلاك هذه المادة.
- إهتمام الشركات الصينية بالزراعة في إفريقيا من أجل توفير الوقود الحيوي ، إذ تبنت الصين سياسة تستهدف تعويض 12 مليون طن من البترول سنويا بـ 2 مليون طن من الديزل الحيوي ، و 10 مليون طن من الإيثانول الحيوي ، و هو ما يجعلها تتجه إلى إفريقيا لتوفير هذه الحاجات .
- تزايد حاجة صناعة النسيج الصينية إلى القطن ، و ذلك إثر تضاعف إنتاج النسيج الصيني بثلاثة مرات من 1998 إلى 2007، مما يدفعها للإستثمار في زراعته في إفريقيا ، ثم توجيهه إلى الصين بغرض تحويله .
- تأثر أعداد كبيرة من عمال القطاع الفلاحي في الصين بالأزمة الإقتصادية ، مما أدى ببنك الصين للتصدير و الإستيراد إلى تشجيع هؤلاء على الهجرة إلى إفريقيا ، مع ضمان تقديمه لدعم لإستثمار الصينيين في القطاع الفلاحي في القارة [1].

2. سعي الصين إلى إستغلال الأسواق الكبيرة التي تتمتع بها بعض الدول الإفريقية : مثل تفضيل الصين الإستثمار في مصر بدل تونس بسبب العدد الكبير للسكان في هذه الأخيرة .

3. سعي الصين لإستخدام الدول الإفريقية المضيفة كقاعدة للتصدير لأسواق أخرى : و هذا في إطار إستراتيجيتها لغزو الأسواق ، فهي مثلا تعمل على زيادة إستثماراتها في شمال إفريقيا بهدف تسهيل تسويق منتوجاتها (خاصة النسيجية) في الأسواق الأوربية و الأمريكية من خلال :

- ❖ إستغلال إتفاقات التجارة التفضيلية التي تربط بعض دول المنطقة مع دول أخرى كاتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، إتفاق التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة .
- ❖ إستغلال الإمتيازات التي تتمتع بها مصر في قطاع الصناعة النسيجية ، و التي تسمح لها بالوصول إلى السوق الأمريكية ، إضافة إلى إمكانية التسويق في العالم العربي من خلال الإستفادة من المنطقة العربية للتبادل الحر.

كما يسعى المستثمرون الصينيون إلى الإستفادة من الإمتيازات التي توفرها السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا و غيرها من التجمعات الإقليمية .

4. تحسين قوام الشركات الصينية : لأن توسع نشاط الشركات يسمح لها برفع مستوى كفاءتها [2].

5. الإستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للقارة الإفريقية ، فهي تقع في جنوب أوربا ، كما أنها تتوسط المحيطين الهندي و الأطلسي ، و هو ما يمنحها عدة المزايا فيما يتعلق بالتجارة [3].

6. تبني بعض الحكومات الإفريقية لسياسة الإحلال محل الواردات ، و التي دفعت المستثمرين الصينيين خاصة أولئك الذين ينشطون في مجال الصناعة التحويلية بالإنتقال إلى إفريقيا لتجنب تلك الحواجز المعرقلة للتجارة ، و هو ما ينطبق على كل من إثيوبيا و نيجيريا.

---

[1] Valerie Niquet , Sylvain Touati,op.cit, p p 15,16.

[2] François Nicolas **, la presence economique chinoise et indienne au maghreb** ,sans num d'edition , centre des etudes economiques , paris, 2010 , p p44 ,45.

[3] Marie Bal , Laura Valentin, **la strategie de puissance de la chine en afrique** , mastere specialise marketing management part time, ESSEC , France , 2008 ,p13.

7. الإستفادة من إنخفاض تكاليف الإنتاج في الدول الإفريقية ، حيث تعمل الكثير من الشركات الصينية خاصة تلك التي تنتمي إلى القطاع الخاص على توجيه إستثماراتها إلى إفريقيا بهدف تخفيض تكاليف عنصر العمل بعد أن إرتفعت في الصين بثلاثة مرات ، و الإستفادة من إنخفاض تكلفة عنصر الأرض ، إضافة إلى إستغلال وفرة المواد الأولية الزراعية الضرورية للصناعات التحويلية بكميات كبيرة و أسعار تنافسية ، و كذا التخفيف من الأعباء المترتبة عن إرتفاع تكاليف النقل نتيجة إرتفاع أسعار الوقود[1].
8. الإستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركات الصينية أمام نظيرتها الإفريقية ، خاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع المصنعة كالمنسوجات ، الأدوات الكهربائية والدراجات[2].
9. ظهور بعض المشاكل المتعلقة بالإستثمار بالنسبة لبكين نتيجة تأخرها في التوجه للإستثمار في إفريقيا ، إضافة إلى إفتقادها النسبي للخبرة خاصة في مجال تطوير و إدارة المشاريع الإستخراجية الكبيرة في الخارج ، مما جعل الشركات الصينية لا تتمتع بميزة تنافسية أمام نظيرتها الغربية في الأسواق المفتوحة ، و بما أن السوق الإفريقية تتسم بكونها مغلقة فإن هذا يسمح للشركات الصينية من تحقيق أهدافها[3] .
10. إرتفاع عدد السكان في الصين ، و الذي بلغ 1,3 مليار نسمة ، مما دفعها للبحث عن توطين بعض منهم في إفريقيا ، أو على الاقل خلق مناصب عمل لهم هناك ،حيث قامت الصين بوضع إستراتيجية تهدف إلى توطين 300 مليون صيني في إفريقيا[4] ، و ذلك بعد تفاقم مشكلة البطالة داخلها ، إذ وصل عدد البطالين24 مليون صيني سنة 2004، مع وجود إحتمالات بتفاقم هذه المشكلة نتيجة وجود توقعات تشير إلى وجود 137 مليون فلاح زائدين عن الحاجة في السنوات القادمة ، و هو ما يتطلب من الحكومة توفير ما بين 10 إلى 15 مليون وظيفة سنويا[5].

المطلب الثاني : خصائص إستراتيجية الصين الإستثمارية في إفريقيا

تتميز الإستثمارات الصينية المباشرة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الإستثمارات الصادرة من دول أخرى ، و يمكن إجمال أهم هذه الخصائص فيما يلي :

1. سرعة تأقلم الشركات الصينية مع أنظمة شركائها ، إذ أن تفاعل الشركات الصينية مع الدول الإفريقية يعكس طبيعة تلك الأنظمة المستقبلة لها ، فإذا كانت الأنظمة تتعامل بشفافية ، فإن الشركات تتعامل معها بنفس النهج و تحرص على إحترام معايير الشفافية ، أما إذا كان النظام في الدولة المضيفة فاسدا ، فإنها تتعامل بطرق فاسدة ، حيث تقوم بإستغلال الفساد الإداري والمالي في الدول الإفريقية لصالحها .
2. سرعة الشركات الصينية في تقديم و تسليم خدماتها مثل شركات الإتصالات السلكية و اللاسلكية وشركات البناء و هو ما زاد من جاذبيتها في الأوساط الإفريقية [6].

---

[1] Xiaofong Shen, **private Chinese investements in Africa** , the world bank , January 2013 , pp21 , 23 . disponible sur : http://econ. Worldbank. Org. le 6\02\2014 a 20:30

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 68.

[3] نفس المرجع ، ص 61.

[4] عبد الغني حومر،**العلاقات الصينية الإفريقية : دراسة حالتي الجزائر و تنزانيا** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 34.

[5] هدى ميتكيس ، الصعود الصيني : التجليات و المحاذير ، **السياسة الدولية** ، عدد 167 ، 2007 ، ص ص 75، 76.

[6] مهاري مورو ، **العلاقات الصينية الإفريقية : الديمقراطية و التوزيع** ، ترجمة يعقوب بن أبو مدين ، مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2013، ص 5.

3. إهتمام الشركات الصينية بالإستثمار في كل القطاعات بدون إستثناء ، حتى تلك التي تدر عليها عائدا ضعيفا ، و القطاعات التي أصبحت الشركات الغربية لا ترغب في الإستثمار فيها .
4. الإعتماد على مضاعفة الإستثمارات التي تقوم بها الشركات الصينية الصغيرة و المتوسطة ، بهدف التقليل من الخسائر في حالة وقوع مشاكل ، إلى جانب الإستثمار في المشاريع الضخمة .
5. إعتماد الصين على إقتراح حزم من المشاريع في إطار مفاوضاتها مع الدول الإفريقية ، و ذلك للحصول على عدة عقود دفعة واحدة و في مجالات متنوعة كالبنى التحتية ، المناجم و الزراعة
6. إعتماد الشركات الصينية على الإستثمار في شكل مشاريع مشتركة مع نظرائهم الأفارقة [1]، أوالشركات الغربية المتعددة الجنسيات ، فضلا عن العمل على الإنخراط في عمليات إندماج لشركات موجودة لإكتساب الخبرة في التسيير الإداري ، و الإستفادة من التكنولوجيا الجديدة بهدف الحصول على إنتاج متقدم [2].
7. التخطيط للقيام بالمشاريع في إفريقيا على مراحل ، حيث تنطلق في إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية أو الأجنبية من أجل توسيع حظوظها في الحصول على فرص للإستثمار كخطوة أولى ، ثم تقوم في الخطوة الثانية بإستيراد التجهيزات و الوسائل الضرورية و جلب اليد العاملة من الصين لإنشاء البنية التحتية الضرورية للمشروع ، و تنطبق هذه الآلية خاصة في الإستثمارات المتعلقة بقطاع الموارد الأولية ، حيث تستهدف الصين بالدرجة الأولى تأمين الوصول إلى الموارد ، أما مسألة الحصول على العائدات فتأتي في الدرجة الثانية [3].
8. الميزة التفاضلية الإقتصادية : أي العمل على تقليل التكاليف بشكل يعطي الأفضلية للشركات الصينية على غيرها من الشركات الغربية و حتى الشركات الجنوب إفريقية القادرة على الإستثمار في القارة ، حيث تمكنت الصين من إكتساب هذه الميزة من خلال توظيف اليد العاملة الصينية الماهرة و شبه الماهرة ، إضافة إلى التقليل من التكاليف الإدارية [4].
9. إهتمام الشركات الصينية الكبيرة و حتى صغار المقاولين بالإنطلاق في القيام بمشاريع في المناطق التي تواجد فيها التايوانيون ، و هو ما يظهر من خلال قيام شركات النسيج الصينية بمشاريع في منطقة نيوكاسل الجنوب إفريقية و في ليسوتو حيث كانت تتواجد 250 من الشركات التايوانية منذ السبعينات[5] .
10. إختيار الصين لمناطق خالية (zones vides) و التي يغيب فيها الأمن للمشاريع ، إذ تسمح هذه المناطق بتسهيل تدفق الإستثمارات الصينية ، لأن الشركات الصينية قادرة على تحمل المخاطر التي لا يمكن للشركات الغربية تحملها[6] ، و في هذا السياق ، قامت الصين بإنشاء شركات أمن خاصة في عدة دول إفريقية بهدف الدفاع عن مصالحها و التغلب على التهديدات الأمنية [7].

---

[1] Eric Nguyen ,op.cit,pp 86,87.

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 59.

[3] Marie Bal,Laura Valentin,op.cit ,p 18.

[4] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 61.

[5] نفس المرجع ، ص 69.

[6] VALERIE Niquet **,la strategie africaine de la chine** ,www.cain.info\load.pdf.phpid-article pe062-0361pdf. Le 6\02\2014 a 20 :40

[7] Wais Ahmed , Meryem Amrani , Oumoul Sanfo , **accords sino-africains**,mastere specialize strategy et management of international business , france , 2012,p11.

11. إرتباط الإستثمارات الصينية بشرط مسبق يكمن في ضرورة عدم إعتراف الدول المضيفة بتايوان حتى تتمكن من الحصول على الإستثمارات ، و هذا رغم عدم إهتمام الصين بالشروط التي تفرضها الدول الغربية المرتبطة أساسا بإحترام معايير الديمقراطية و حقوق الإنسان [1].
12. تميز الإستثمارات الصينية في إفريقيا عن غيرها من الإستثمارات بكونها تندرج في إطار العلاقات جنوب – جنوب مما يؤهلها لأن تكون أكثر ملاءمة و نفعا للدول المستقطبة لها [2].
13. الإستناد إلى آلية التعاون وفق قاعدة رابح – رابح : حيث تستفيد كل من الصين وإفريقيا من زيادة فرص الأعمال في القارة ، فالصين بحاجة إلى مواد أولية ، أما إفريقيا فهي بحاجة إلى من يساعدها على تحويل هذه المواد ، كما تقوم الصين بدعم المشاريع التنموية في إفريقيا وفي نفس الوقت ، تقوم بتشجيع شركاتها على الإستثمار أكثر في إفريقيا[3].

المطلب الثالث : العوامل المساعدة على توجيه الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا

هناك الكثير من العوامل التي ساعدت الصين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القيام بالإستثمار المباشر في الخارج عامة و في إفريقيا خاصة و من بين أهم هذه العوامل نجد :

- **إصلاح الشركات الصينية** : فبعد قيام الحكومة الشيوعية الصينية بطرد الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تتواجد على أراضيها منذ سنة 1949، فرضت الصين شبه عزلة على نفسها لمدة أربعة عقود ، عملت خلالها على إنشاء شركات كبيرة ، تركز معظمها في قطاع الطاقة ، التعدين و البناء و التشييد ، لكن غياب شركات أجنبية على الساحة الصينية حال دون تمكين الشركات الصينية من زيادة قدراتها التنافسية كونها كانت محمية من المنافسة الأجنبية ، مما جعلها تنطلق في الإصلاحات ، كان أولها إطلاق عملية إصلاح قطاع النفط الذي سمي "محور الإصلاح و نموذج لسائر القطاعات الأخرى " ، حيث أصبحت الشركات مجبرة على التصرف ككيانات تخضع لمبدأ الربح و الخسارة حتى و إن كانت تابعة للدولة ، كما قررت الحكومة سنة 1988 إنشاء مجموعة من الشركات أهمها : الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ، الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحرية CNOOC ، و المؤسسة البتروكيماوية الصينية SINOPEC المعنية بتكرير البترول ، و المؤسسة الصينية لإستيراد و تصدير الكيماويات SINOCHEM ، مع العمل على تحديثها من خلال إدراج أسمائها في البورصات الأجنبية في سنوات التسعينات كخطوة أولى لإنشاء الشركات الصينية المتعددة الجنسيات ، و وإمتدت الإصلاحات في سنة 1997 إذ تم التأكيد على ضرورة خصخصة الشركات الحكومية في القطاعات الإقتصادية الرئيسية في إطار عملية " إمساك الكبيرة و إطلاق الصغيرة "[4].

[1] Emmanuel De Loeul ,les chinois convoitent-ils l'agriculture africaine ?, **defis sud** , num97 ,2007,p23.
[2] Claire Mainguy,Eric RUGRAFF,**DE la connaissance des IDE chinois et de leurs effets en afrique subsaharienne**, colloque international de Gemdev , paris , 1-3 fevrier2012 , p1.
[3] Wais Ahmed , Meryem Amrani , Oumoul Sanfo , op.cit, p p17,18.
[4] كريس ألدن ،مرجع سابق ، ص ص 56،57.

- تبني الصين إستراتيجية جديدة لترقية الإستثمار ، حيث قامت في أواخر التسعينات بإطلاق سياسة جديدة للتدويل تتضمن إلغاء كل العراقيل القانونية و الإدارية التي كانت تواجه تدويل نشاط الشركات ، مع تسهيل إجراءات الإستثمار في الخارج [1].
- إطلاق أحد كبار الإصلاحيين الإقتصاديين في الحكومة الصينية و هو" تشو رونجي " لإستراتيجية جديدة تعرف بإستراتيجية الخروج أو" zouchuqu " سنة 2001 و هي عبارة عن خطة تستهدف تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الصينية إلى شركات متعددة الجنسيات من طراز عالمي [2]، حيث تعكس هذه الإستراتيجية طموحات الصين لتوسيع مصالحها الإقتصادية في الخارج ، و هو ما أدى بالصين إلى إختيار ما عرف بـ " شركات بطلة " من مختلف القطاعات الإقتصادية ، و هي الشركات المؤهلة و المهيئة بفضل الدعم الفعال لإحتلال مرتبة مميزة في قائمة أفضل 500 شركة بمجلة فورشن ، كما قامت الحكومة الصينية بتصنيف 180 شركة على أنها قابلة للتمتع بالتمويل التفضيلي و الإمتيازات و الدعم السياسي ، حتى تصبح شركات عالمية و متعددة الجنسيات .
- تبني بعض الشركات الصينية لإستراتيجيات من أجل التوسع في العالم ، من خلال حيازة العلامات التجارية العريقة و الإهتمام بالتكنولوجيا ، و إقامة مشاريع مشتركة مع شركات غربية متعددة الجنسيات قبل الإنتقال إلى الأسواق الخارجية ، مع العمل على الإنخراط في عمليات إندماج لشركات موجودة ، و هو ما يسمح لها بالحصول على إنتاج متقدم ، تكنولوجيا جديدة و خبرة في التسيير الإداري[3] .
- دور الشبكات ما بين الأفراد في زيادة الإستثمارت : فإنتشار المهاجرين هو مصدر مهم للمعلومات المتعلقة بالفرص التي تتوفر عليها الأسواق[4]، فالشركات الصينية المستثمرة تفضل الإستثمار في الدول التي تربطها بها علاقات تجارية نتيجة توفر إمكانيات للحصول على المعلومات بخصوص واقع الأعمال في تلك الدول ، لكن في حالة غياب هذه العلاقات التجارية فإنه يتم الإعتماد على معلومات من رجال أعمال سبق لهم العمل في إفريقيا ، فوجود رجال أعمال صينيين ناجحين في إفريقيا يعطي ثقة أكبر للمستثمرين الذين لا يزالون مترددين ، حيث يقدمون لهم النصائح فيما يتعلق بالإجراءات الأولية للإستثمار ، و تحديد المواقع الصناعية المتاحة ، و المناطق المزودة بالخدمات [5].
- إمتلاك الصين لأكبر إحتياطي نقد أجنبي على المستوى العالمي حيث بلغ في سنة 2005 حوالي 800 مليار دولار ، ليصل سنة 2007 إلى 1,53 ترليون دولار بإرتفاع نسبته 47,7 % مقارنة بسنة 2006[6]، ليصل إلى 1900 مليار دولار ، حيث وضعت هذه الأموال تحت تصرف بنك الصين للتصدير و الإستيراد بهدف تفعيل سياستها الإستثمارية [7] ، فضلا عن إنشاء la china investement corporation (CIC) في جويلية 2007 ، حيث قامت

[1] Francois Nicolas , op. cit ,p20.

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 155.

[3] نفس المرجع ، ص ص58 ،59.

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سابق ، ص ص 50،51 .

[5] xiaofang shen , op.cit,p 26

[6] علي حسن باكير ، مرجع سابق ، ص 21.

[7] Wais Ahmed , Meryem Amrani , oumoul sanfo , op.cit , p14.

الحكومة الصينية بوضع 240 مليار دولار من ذلك الإحتياطي تحت تصرف هذه المؤسسة بهدف إستثمارها على المستوى العالمي بدون إستثناء[1].

- إنفتاح الصين على العالم الخارجي منذ سنوات الثمانينات ، و ذلك في إطار تبنيها لمبدأ "ليخدم كل ما هو عالمي ، كل ما هو صيني " ، إذ تتميز إستراتيجية الصين بقبول التعامل مع كل من يستطيع مساعدتها في تطوير قدراتها الإقتصادية و التكنولوجية بغض النظرعن الإختلافات السياسية و العقائدية [2]، و في هذا السياق عملت الصين على الإستفادة من العولمة الإقتصادية التي مكنتها من الثبات في وجه كل محاولات إبعادها عن الإستثمار في إفريقيا خاصة في المجال النفطي [3].
- إنضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة : حيث تم خلال مؤتمر وزراء بلدان المنظمة العالمية للتجارة المنعقد في الدوحة سنة 2001 قبول الصين للإنضمام إلى المنظمة ، لتصبح سارية المفعول في مارس 2002 [4]، و رغم أن الإنضمام إلى المنظمة من شأنه تعريض تعريض الإقتصاد الصيني لعدة ضغوط ، لكنه يسمح للشركات الصينية خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص من الإستفادة من الفترة الإنتقالية الممتدة حتى سنة 2007 ، بغرض تهيئة نفسها لمواجهة المنافسة العالمية و اللحاق بالشركات الأجنبية ، و عليه ، فإن الإنضمام إلى المنظمة يجعل الإقتصاد الصيني أكثر كفاءة ويمكنه من التوصل إلى القدرة على المنافسة العالمية [5].
- قيام الحكومة الصينية بمنح إمتيازات و مساعدات مالية للمقاطعات و البلديات لتسهيل إستثمار الشركات الموجودة في هذه المقاطعات في الخارج ، و هو ما يعكس لا مركزية إتخاذ القرار في الشؤون الإقتصادية الخارجية ، حيث أصبح المسؤولون عن هذه المقاطعات يمسكون بزمام عدة صفقات في إفريقيا ، مثل الإتفاق بين ولاية سيشوان الصينية و وولاية أوغون النيجيرية لإنشاء مصنع للأدوية قيمته 50 مليون دولار ، و قد سمح هذا الوضع بنمو الشركات في المقاطعات ، التي أصبحت توفر الموارد المالية لتحقيق إستثمارات في الخارج ، إذ أصبح رؤساء المقاطعات يجتهدون في إستخدام نفوذهم للحصول على فرص لمحافظاتهم ، زيادة على الدور الكبير الذي تلعبه مكاتب الشؤون الخارجية و لجان الإقتصاد والتجارة ، و التي جندت بأوامر من وزارتي الخارجية و التجارة من أجل إجراء الإتصالات اللازمة لتعزيز الإستثمارات في العالم الخارجي[6].

المبحث الثالث :الوسائل المستخدمة لتعزيز الإستثمارات الصينية في إفريقيا

تسعى الصين إلى زيادة إستثماراتها في إفريقيا من خلال تسخير مجموعة من الوسائل السياسية و الإقتصادية و حتى الثقافية التي من شأنها تمكين الشركات الصينية من توسيع حظوظها على الساحة الإفريقية ، و هو ما سيتم إستعراضه من خلال المطالب التالية :

[1] MARIE BAL , LAURA VALENTIN , op.cit , p18.

[2] أنور عبد الملك ، نحن و الصعود الآسيوي ...رؤية حضارية ،**السياسة الدولية** ، العدد 167، يناير 2007، ص 64.

[3] أمير سعيد ، الصين الصاعدة و فرنسا الآفلة في قلب إفريقيا ، **مجلة قراءات إفريقية** ، عدد11، جانفي 2012، بدون صفحة .

[4] كونراد زايتس، **الصين : عودة قوة عالمية** ، ترجمة : سامي شمعون ، ط 1 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات ،2003 ، ص483.

[5] نفس المرجع ، ص ص 488 ، 489.

[6] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 46.

المطلب الأول : الوسائل السياسية

أدت حاجة الصين إلى الموارد إلى التحول من الإهتمام بالأسس الإيديولوجية إلى الإهتمام بالأسس الإقتصادية في علاقاتها مع الدول الإفريقية ، و قد ظهر التحول الحقيقي في سياسة الصين تجاه إفريقيا سنة 1996 ، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى إفريقيا [1]، حيث طرح خطة جديدة للتعاون ترتكز على : إقامة علاقات صداقة متينة ، تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية ، الوحدة و التعاون و التنمية المشتركة ، النظرة الواحدة للمستقبل ، و قد أصبحت عناصر هذه الخطة تمثل الركائز التي تقوم عليها السياسة الصينية تجاه إفريقيا ، و من هذا المنطلق قامت الصين بتسخير مختلف الوسائل السياسية خدمة لمصالح الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بمجال الإستثمار ، و من بين هذه الوسائل نذكر :

- إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 : يستهدف إنشاء المنتدى تعميق التشاور الثنائي و التفاهم و التوافق ، تشجيع التعاون المشترك و مجابهة التغيرات في البيئة الدولية ، تلبية إحتياجات العولمة الإقتصادية ، و تحقيق التنمية المشتركة من خلال التفاوض و التعاون و قد تم الإتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاثة سنوات بالتناوب بين الصين و الدول الإفريقية الأعضاء ، و تم عقد أول مؤتمر وزاري في بكين سنة 2000 [2]، إذ مثلت هذه القمة أرضية لتعزيز الإستثمارات الصينية حيث سمحت بتوطن حوالي 600 شركة صينية في إفريقيا[3] ، بينما أفضت القمة الثانية المنعقدة في أديس أبابا سنة 2003 إلى عدة نتائج على مختلف الأصعدة أهمها : دفع التنمية الإقتصادية بين الطرفين خاصة في مجالات الإستثمار، الزراعة ، البنى التحتية و خفض وإلغاء الديون[4] ، أما القمة الثالثة و المنعقدة في بكين في سنة 2006 ، فقد تضمنت مبادرة تتكون من ثمانية نقاط تستهدف تعزيز التعاون الإقتصادي و التجاري بين الطرفين ، و يمكن تلخيص أهم ما جاء في المبادرة في :
  - ✓ إنشاء صندوق تنمية صيني – إفريقي برأسمال يقدر بـ 5 مليار دولار ، بهدف تشجيع الشركات الصينية على الإستثمار في إفريقيا ، و العمل على تقديم الدعم لها .
  - ✓ فتح السوق الصيني أمام إفريقيا ، و ذلك لزيادة الصادرات إلى الصين ، حيث تقدم إعفاءات جمركية كاملة للدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين .
  - ✓ مضاعفة حجم المساعدات و منح قروض تفضيلية تقدر بـ 2 مليار دولار.
  - ✓ إلغاء الديون في شكل قروض حكومية معفاة من الفوائد ، و المدينة بها للدول الفقيرة المثقلة بالديون ، و الدول الأقل تقدما في إفريقيا ، و التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين
  - ✓ بناء مركز للمؤتمرات للإتحاد الإفريقي .
  - ✓ تدريب 10 آلاف مهني و إرسال 100 خبير زراعي إلى إفريقيا .

أما على الصعيد العملي فقد قامت الصين فعلا بإعفاء التعريفات الجمركية لصادرات الدول الإفريقية الأقل نموا إلى الصين ، مع تأسيس صندوق التنمية الصيني الإفريقي ، إضافة إلى إرسال خبراء زراعيين على مراحل إلى إفريقيا .

---

[1] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 30.

[2] منى حسين عبيد ، السياسة الصينية تجاه شرق إفريقيا ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،عدد 29، جانفي 2011، ص 80.

[3] ERIC NGUYEN , op.cit , p76.

[4] رضا محمد هلال ، العلاقات الصينية بالدول النامية ...المنطلقات و الأبعاد، **السياسة الدولية** ، العدد173، يوليو 2008، ص134.

و قد إستهدفت الصين من وراء هذا الإهتمام تعزيز الإستثمار الصيني النفطي بشكل خاص في إفريقيا ، مع وضع حد لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة [1].

- تبني نهج مرن مع الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الصين : إستهدفت الصين عزل تايوان من خلال دفع علاقاتها مع الدول الإفريقية في إتجاه القطع ، إذ سمح العدد الكبير لهذه الدول بإستعادة الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن سنة 1971 ، ورغم هذا فقد إحتفظت تايوان بعلاقات مع بعض الدول من خلال الإعتماد على ما يعرف بدبلوماسية الدولار التي تتضمن تقديم الإستثمارات و الدعم المالي و المعونة للحكومات الصديقة ، و هو ما دفع بكين لإعادة النظر في سياستها القاضية بمعاقبة الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها ، وذلك بسحب الإستثمارات والمساعدات عنها ، حيث تبنت الصين نهجا أكثر مرونة مع هذه الدول و الذي يسمح بالمشاركة الإنتقائية للشركات التجارية الصينية [2].
- أسلوب تكثيف زيارات الدولة : فبعدما كانت الزيارات في مراحل سابقة تتمحور أساسا حول المسألة التايوانية ، فإنها أصبحت منذ سنة 1995 تتضمن أهدافا إقتصادية ، إذ يلاحظ تكثيف للزيارات الصينية إلى الدول الإفريقية و من بينها :

- سنة 2003 : تميزت بزيارة الرئيس الصيني هيوجنتاو إلى الغابون ، إضافة إلى تنظيم أكثر من 100 لقاء رسمي من طرف وزارة الخارجية الصينية و وزارة التجارة الصينية التي تزودت بأقسام خاصة بإفريقيا .
- سنة 2004 : قيام الرئيس هيوجنتاو بزيارة إلى مصر و الغابون و الجزائر[3] .
- أفريل 2006 : قيام الرئيس هيوجنتاو بزيارة رسمية إلى المغرب ، نيجيريا ، كينيا ، حيث تمكن خلال زيارته لنيجيريا من إحراز عدة عقود لإستغلال البترول ، مع تقديم 4 مليار دولار لتحسين البنى التحتية ، إضافة إلى الحصول على حقوق الإستكشاف في كينيا ، مع تقديم 7,5 مليون دولار كمساعدات و قروض من أجل مكافحة الملاريا ، تطوير زراعة الأرز و إنشاء ملعب .
- جوان 2006 : قام الوزير الأول الصيني وان جياباو بزيارة إلى كل من مصر ، غانا ، كونغو برازافيل ، أنغولا ، جنوب إفريقيا ، تنزانيا تتضمن في مجملها أهداف إقتصادية [4].
- سنة 2007 : قيام الرئيس هيوجنتاو بزيارة إلى الكاميرون ، ليبيريا ، السودان ، زامبيا ، جنوب إفريقيا ، ناميبيا ، الموزمبيق و السيشل و ذلك بهدف تأمين تموين الصين بالبترول ، النحاس ، القطن و اليورانيوم حيث تم التوقيع على عدة عقود بين الصين و الدول الإفريقية المضيفة [5]، و بما أن الصين تعتمد على الشركات المملوكة للدولة في تنفيذ مختلف المشاريع المشتركة في الدول النامية ، فإنه عادة ما يتم إصطحاب رؤساء تلك الشركات في الزيارات الخارجية التي يقوم بها المسؤولون الصينيون لتلك الدول[6].

- تبني الصين موقف غير مبالي تجاه إحترام المعايير المتعلقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان ، بهدف حماية إستثماراتها في بيئة عالمية مضطربة ، وهذا في إطار إستراتيجيتها لإقتناص

---

[1] منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، ص ص 82، 83.
[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 35.
[3] Marie Bal , Laura Valentin , op.cit , p19.
[4] Ibid . ,p.10.
[5] Eric Nyugen , op.cit , pp78 , 78.
[6] رضا محمد هلال ، مرجع سابق ، 133.

الفرص أينما وجدت[1]، و بما أن الدافع الإقتصادي هو المهيمن على العلاقات الصينية - الإفريقية فإنها تستخدم الغطاء العقائدي المتمثل في "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول "، الذي يعد شعارا جذابا للقادة الأفارقة من أجل تحقيق مصالحها ، حيث يقترن إهتمام الصين بالنفط و باقي الموارد في إفريقيا بإنعدام الإهتمام بالشؤون الداخلية لتلك الدول[2].

المطلب الثاني : الوسائل الإقتصادية

تعتمد الصين على حزمة من الوسائل الإقتصادية التي من شأنها تسهيل و تهيئة الأرضية للشركات الصينية للقيام بإستثمارات مباشرة في القارة ، حيث تؤثر هذه الوسائل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على فتح المجال أمام تلك الإستثمارات ، و من بين أهم هذه الوسائل نذكر :

- **المساعدات الخارجية** : تقدم الصين مساعدات خارجية لتوطيد الروابط مع الحكومات الإفريقية لتأمين الحصول على الموارد ، فإفريقيا تتمتع بالحصول على أكبر نسبة من المساعدات الإنمائية التي تقدمها الصين ، إذ تستحوذ على 44% من تلك المساعدات ، و التي تقسم بدورها إلى : معونات مشروطة ، هبات خالصة ، قروض ، الضمانات الحكومية للإستثمار في عدد من القطاعات في المنطقة ، و هنا يلاحظ الخلط بين المعونة و التعاون ، فمعظم المعونات مرتبطة بإستخدام الشركات و اللوازم الصينية ، فالمعونات التي تقدمها الصين هدفها خلق توافق مع الحكومات الإفريقية ، كبناء مقر البرلمان في أوغندا ، مكاتب جديدة لوزارات الخارجية في أنغولا و الموزمبيق ، القصور الرئاسية في هراري و كينشسا ، وملاعب في سيراليون و إفريقيا الوسطى ، حيث تستخدم الشركات الهندسية مشاريع البناء الممولة من طرف الحكومة الصينية لكسب مكانة في السوق المحلية الإفريقية ، و إنشاء مكاتب و تقديم عطاءات للحصول على عقود للإستثمار[3] ، حيث تتمكن الشركات الصينية من الإطلاع أكثر على البيئة الإفريقية و الفرص التي تتوفر عليها [4].
- **الإعتماد على الإستثمار وفق النموذج الأنغولي** : تقوم الحكومة الصينية بتوكيل شركات الإنشاء العمومية الصينية من خلال تقديم الدعم لها عبر بنك الصين للتصدير و الإستيراد ، لإنجاز مشاريع البنى التحتية في الدول الإفريقية ، بالمقابل تمنح الحكومات الإفريقية للشركات الصينية الحق في إستخراج المواد الأولية ، إما عن طريق الإستحواذ على أجزاء في الشركات الوطنية الإفريقية أو الحصول على رخص للإستثمار في الموارد ، مما يسمح للشركات الصينية بالتوطن في إفريقيا[5].
- **القروض** : يظهر تأثيرها في قيام الحكومة الصينية بتقديم قروض بمعدل فائدة ضعيف ، وذلك حتى تتمكن الشركات الصينية و الشركات الإفريقية من القيام بمشاريع مشتركة .
- **إنشاء الصين مراكز للتجارة و الإستثمار في الدول الإفريقية** : بلغ عددها 10 مراكز في كل من : الموزمبيق ، الكاميرون ، غابون ، تنزانيا ، نيجيريا ، زامبيا ، كوت ديفوار، غينيا ، مالي ، مصر، تكمن مهمة هذه المراكز في تقديم المساعدة القانونية ، المالية و التقنية للشركات

[1] أيان تايلور ، مرجع سابق ، ص 27.
[2] نفس المرجع ، ص 11.
[3] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص ص 37،38.
[4] نفس المرجع ، ص 56.
[5] Valerie Niquet , Sylvain Touati , op.cit, p45.

الصينية الراغبة في الإستثمار في إفريقيا ، حيث يتم توفير لها مكاتب ، مستودعات و محلات و حتى مساكن ، إضافة إلى تولي مراكز التجارة و الإستثمار القيام بدراسات حول السوق [1].

- **مضاعفة الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإستثمار :** خاصة منذ سنة 2000، والتي تتضمن إتفاقيات ثنائية لحماية المستثمرين ، إتفاقيات لمنع الإزدواج الضريبي ، و هذا بهدف إستدراك التأخر الذي تعرفه الصين مقارنة بالدول الغربية في توسيع أطر التعاون الصيني الإفريقي[2].
- **إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة** : أعلنت الصين في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2006 عزمها عن إنشاء مناطق إقتصادية خاصة في غضون 2009، و تم في 2008 فتح خمسة مناطق حصلت نيجيريا على 2 منها (منطقتي : lekky et guandang) إضافة إلى زامبيا ، مصر (السويس) ، إثيوبيا ، و لتعلن عن إنشاء منطقة أخرى في موريشيوس سنة 2009، بهدف تشجيع الشركات الصينية على الإستثمار في هذه المناطق ، والتي تسمح بخفض أو رفع كلي للتسعيرات على الشركات الصينية العاملة في هذه المناطق ، وإعفائها من إحترام قوانين العمل في الدول المضيفة ، حيث تسمح هذه الشروط بتمتع الشركات الصينية بمزايا نسبية مقارنة بنظيرتها المحلية و الأجنبية [3].
- **تفعيل دور بنك الصين للتصدير و الإستيراد (EXIM BANK)في مجال الإستثمار** : أنشأ البنك سنة 1994 بهدف دعم السياسة الإقتصادية و التجارية الخارجية للصين ، حيث يقوم البنك بتوفير القروض اللازمة لتمويل إستراتيجية "الخروج" التي تم تشجيعها من طرف السلطات المركزية [4]، كما يقوم بتمويل شركات تابعة للقطاع الخاص بشكل إنتقائي للإستثمار في إفريقيا ، لكنه تمويل محدود مقارنة بذلك الممنوح للشركات التابعة للدولة[5] ، و قد تم إنشاء فرع لبنك الصين للتصدير والإستيراد في الخرطوم سنة 2000.
- إنشاء غرف تجارية في 49 دولة إفريقية[6].
- **إنشاء صندوق التنمية الصيني ـ الإفريقي** : أنشأ الصندوق سنة 2007 برأسمال يقدر بـ 5 مليار دولار ، وحدد رأسماله الأولي بـ 1 مليار دولار مقدمة من طرف البنك الوطني الصيني للتنمية ، بهدف تشجيع و دعم الشركات الصينية على الإستثمار في إفريقيا، و تحقيق الرفاهية للشعوب المستقبلة لتلك الإستثمارات ، و قام الصندوق بإنشاء ثلاثة وكالات تابعة له في كل من جنوب إفريقيا ، إثيوبيا ، و زامبيا ، و بفضل تعاون الصندوق مع الشركات الصينية تم تحقيق أكثر من 40 مشروع في 30 دولة إفريقية كخطوة أولى بقيمة تتجاوز 1مليار دولار، أهمها مشروع مصنع تحويل القطن في مالاوي ، إنشاء مصنع للإسمنت في إثيوبيا ، إنشاء منطقة التعاون الإقتصادي و التجاري للسويس ، و قد أدى هذا النجاح إلى الإعلان في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي المنعقدة سنة 2009 بالإعلان عن رفع رأس مال الصندوق [7].
- **إنشاء المنتدى الصناعي الصيني – الإفريقي** : حيث ينهض هذا المنتدى بتقديم الإرشادات الضرورية للشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا .

---

[1] Eric Nyugen , op.cit , pp28 , 29.
[2] Claire Maiguy , Eric Rugraf , op.cit , p15.
[3] Valerie Niquet , Sylvain touati , op.cit , p61.
[4] Ibid. p.43.
[5] Ibid. p.59.
[6] Marie Bal , Laura Valentin , op.cit , p18.
[7] **Le fonds de developpement sino-africain**, chinafrique , vol 1 , sans numero ,novembre 2011 , p 65.

- **إنشاء مركز الشؤون القانونية لإفريقيا** : و هي أول مؤسسة من هذا النوع يتم إنشاؤها في الصين ، لتقديم خدماتها القانونية للشركات الصينية [1].

المطلب الثالث : الوسائل الثقافية

تستهدف الوسائل الثقافية المستخدمة من طرف الصين من أجل تعزيز إستثماراتها في إفريقيا ، تهيئة المناخ الملائم للشركات الصينية للعمل في بيئة ثقافية مختلفة عن تلك التي تتميز بها الدولة الأم ، وإعطاء صورة جيدة عن ممارسات الشركات الصينية ، و من أهم هذه الوسائل :

1. وسائل الإعلام : تظهر في محاولة الشركات الصينية شراء قنوات تلفزيونية ، إذاعات ، صحف ومجلات في إفريقيا ، لتعزيز قوتها الناعمة ، حيث إشترت مؤسسة التلفزيون الصيني الدولي أبرز المؤسسات الإعلامية في جنوب إفريقيا ، زيمبابوي و كينيا ، و قد أصبحت هذه الشركات الإعلامية تضيق الخناق على وسائل الإعلام الموجودة ، مما يحول دون توجيه أي إنتقادات إلى الصين ، علما أن شركات الإعلام الصينية أصبحت تعمل في كافة أرجاء القارة الإفريقية ، حيث تمتلك الشركة الوطنية للبث الإذاعي في راديو الصين الدولي ثلاثة إذاعات "أف أم" في ثلاثة مدن في شرق إفريقيا و إذاعة "أي أم" تغطي الأراضي الكينية ، كما أطلقت " تشاينا دايلي" الناطقة بالإنجليزية نسخة إفريقية في 2012 ، أما وكالة الإعلام الرسمية الصينية "شاينخوا " فهي حاضرة في 30 دولة إفريقية ، كما يقدم التلفزيون الصيني المركزي خدمة التلفزيون النقال والمسماة "أحب إفريقيا " ، و يظهر تأثير هذه الوسائل من خلال المضمون الذي تقدمه و الذي يتجسد في :
   - بث برامج تتضمن صور متفائلة عن قطاع الأعمال في إفريقيا .
   - ممارسة ضغوط على الصحفيين المحليين لتتبع الأخبار المتعلقة بالشركات و الإستثمارات الصينية و المساعدات و الإشادة بها ، مع تجنب التطرق إلى سلبيات الممارسات الصينية كالصيد غير المشروع .
   - مدح الأنظمة و الحكومات المحلية مع التستر على قضايا حقوق الإنسان ، و الجوانب السلبية لتعاظم النفوذ الصيني في القارة [2].
2. تكوين الموارد البشرية الإفريقية في الصين : أعلنت الصين عن إستقبالها أكثر من 150.000 طالب إفريقي سنويا كإستجابة لطلب الشركات الصينية ، وهو ما يلغي مشكل اللغة و يساعد على تقارب الطرفين ، كما قامت الشركات الصينية بوضع برامج تكوين موجهة للأفارقة لتحسين مستواهم و هذا للتخلص من الصعوبات في إيجاد يد عاملة مؤهلة[3] .
3. إهتمام منتدى الإستثمار الصيني الإفريقي بدفع الشركات الصينية لتعلم عادات وثقافات الشعوب المحلية ، لتحسين قدرتها على التعامل و الإتصال مع الأفارقة ، من أجل ضمان إستدامة أعمالها [4].

---

[1] Cheng Zhigang , fort potential : le commerce des services entre la chine et les pays africains se developpe rapidement , **chinafrique** , vol 5 , sans numero , juin2013, p41.

[2] بورك جيوفري ،الصين تكم الأصوات في إفريقيا ، **مجلة الإعلامي الإخبارية** ، بدون عدد ، أكتوبر 2013 ، متوفرة على الرابط : http://www.ele3lami.com/article detail.aspsc?id=5774 telecharge le 19/12/2013 a 13:10

[3] Valerie Niquet , Sylvain Taouti , op.cit , p49.

[4] Hou weili , op.cit , p43.

المبحث الرابع : توزيع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من 2000 إلى 2011

عرفت الإستثمارات الصينية المباشرة في السنوات الأخيرة نموا كبيرا ، إذ تتوزع هذه الإستثمارات على عدة قطاعات بنسب متفاوتة ، و يرتبط هذا إلى حد كبير بدرجة أهمية تلك القطاعات للإقتصاد الصيني و العائدات الممكن تحقيقها ، كما تتركز هذه الإستثمارات في الدول الإفريقية بدرجات مختلفة بناء على ما تتوفر عليه تلك الدول من فرص ومقومات تؤهلها لتحقيق ما تسعى إليه الشركات الصينية و يترتب على توسع نشاط الشركات الصينية في إفريقيا عدة آثار خاصة على الدول المستقطبة لها ، وعلى الشركات الأجنبية الأخرى المستثمرة في هذه الدول .

المطلب الأول : تطور الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا

تتميز إفريقيا بضعف حصتها من الإستثمار العالمي ، حيث وصلت سنة 2009 إلى نسبة 4,4% من إجمالي التدفقات العالمية الوافدة ، لتنخفض سنة 2010 إلى 3,3% ثم 2,8% سنة 2011 ، و هذا بسبب الأزمات السياسية التي تعرفها شمال إفريقيا خاصة ليبيا و مصر ،إضافة إلى إنخفاض التدفقات من البلدان المتقدمة[1] ، و رغم أن أغلب الإستثمارات الوافدة إلى إفريقيا مصدرها الدول المتقدمة إلا أن الشركات الصينية تعرف إنتشارا واسعا في القارة منذ بداية الألفية و هذا مقارنة بالمرحلة التي سبقتها ، و التي تتميز بقلة المشاريع الصينية ، إذ بلغت الإستثمارات الصينية المباشرة خلال الفترة من سنة 1979 إلى سنة 2000 حوالي 681 مليون دولار تغطي 499 مشروع ، تركز معظمها في قطاع التصنيع الذي إستحوذ منها على 230 مشروع بمبلغ 315 مليون دولار،غير أن الإستثمارات الصينية المباشرة بدأت تعرف إرتفاعا مطردا منذ بداية الألفية و هذا نتيجة تشجيع الصين لشركاتها على إكتشاف الفرص التي تتوفر عليها السوق الإفريقية و الذي يرجع بدوره إلى وعي القيادة الصينية بأهمية القارة بالنسبة للنمو الإقتصادي الصيني[2]، و يمكن توضيح التطور الذي عرفه تدفق الإستثمارات الصينية المباشرة إلى إفريقيا من خلال الجدول التالي و الممثل في الشكل الذي يليه [3]:

الجدول رقم 6 : تدفقات الإستثمارات الصينية إلى إفريقيا بالمليون دولار.

السنة	تدفقات الإستثمارات الصينية بالمليون دولار	السنة	تدفقات الإستثمارات الصينية بالمليون دولار
2003	74,81	2008	5490,55
2004	317,43	2009	1438,87
2005	391,68	2010	2111,99
2006	519,86	2011	3173,14
2007	1574,31	\	\

المصدر: وزارة التجارة الصينية سنة 2011

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقريرالإستثمار العالمي**، 2012 ، ص 43.

[2] Aissatou Diallo , **la chine et l'afrique :les faits et les chiffres** , enda cacid , senegal , 2012 , pp33 ,34.

[3] وزارة التجارة الصينية ، على الموقع: www.mofcom.com ،تحميل يوم :9 /2014/2 على 13:10

الشكل رقم3 : تطور تدفقات الإستثمارات الصينية المباشرة إلى إفريقيا من 2003 إلى 2011.

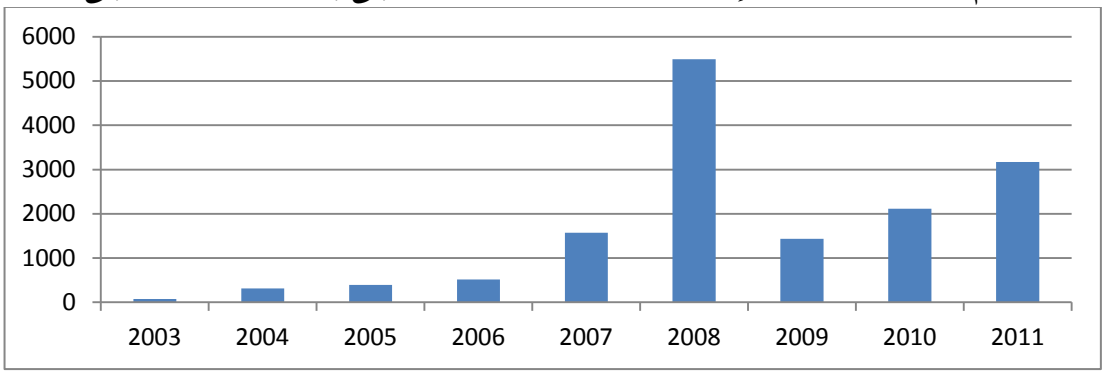

المصدر : وزارة التجارة الصينية سنة 2011.

ملاحظة : إن كل البيانات الواردة حول تدفقات الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا لا تحتسب الإستثمارات المباشرة في القطاع المالي .

يظهر من خلال الشكل البياني السابق أن الإستثمارات المباشرة الصينية عرفت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2003 إلى 2008 ، فبينما كانت نسبة تدفقات الإستثمارات الصينية إلى إفريقيا تمثل 1,6% من إجمالي التدفقات الصينية على المستوى العالمي سنة 2003 ، إرتفعت لتصل إلى 9,82% من إجمالي التدفقات الصينية في الخارج سنة 2008، غير أن تدفقات الإستثمارات المباشرة الصينية إنخفضت بشكل مؤقت بحوالي 4,051 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بالسنة التي سبقتها ، حيث أصبحت التدفقات المتجهة إلى إفريقيا تقدر بـ 2,54 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية الصينية في الخارج و هذا بفعل الأزمة الإقتصادية .

و تظهر أهم آثار الأزمة الإقتصادية في تعليق الكثير من الشركات الصينية لنشاطاتها في الدول الإفريقية ، مثل تعليق شركة sinoma international مشروع إنتاج الإسمنت في نيجيريا الموقع مع شركة dangote و المقدر بمبلغ 1,5 مليار دولار ، كما غادرت 60 شركة صينية تعمل في قطاع المعادن كاتنجا (الكونغو) نهاية 2008، أما في زامبيا ، فقد قامت أكثر من 100 شركة صينية تنشط في مجالات النحاس و الألماس بنفس الخطوة [1].

غير أن تدفقات الإستثمارات الصينية المتجهة إلى إفريقيا عادت لترتفع سنة 2010 و 2011 حيث وصلت في هذه السنة الأخيرة إلى 4,25 % من إجمالي تدفقات الإستثمارات الصينية في الخارج ، من جهة أخرى ، تعرف حصة تدفقات الإستثمارات الصينية في إفريقيا من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إلى القارة إرتفاعا في السنوات الأخيرة ، إذ ورد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2012 أن تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إلى إفريقيا بلغ 52,6 مليار دولار سنة 2009، ثم 44 مليار دولار سنة 2010 و 48 مليار دولار سنة 2011 ، تشكل منها الإستثمارات

[1] Valerie niquet , sylian touati , op.cit , p 75.

*للمزيد أنظر الملاحق رقم 9 ، 10 .

الصينية نسبة 2,73% ، 4,79% و 6,6% في السنوات الثلاثة على التوالي ، و هو ما يوضح أن الإستثمارات الصينية بدأت تشغل مكانة مهمة في إفريقيا [1].

كما يظهر التطور الكبير في الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من خلال تتبع الإرتفاع الذي يشهده مخزون الإستثمار الصيني في القارة و الذي بلغ سنة 2003 حوالي 491,23 مليون دولار ، ليتجاوز في 2005 مبلغ 1,595 مليار دولار ، ثم 7,803 مليار دولار سنة 2008 ، و إستمرت في الإرتفاع لتصل إلى 13,042 مليار دولار سنة 2010 ، ثم 16,244 مليار دولار و 21,729 مليار دولار سنة 2011 و 2012 على التوالي ، و يمكن تمثيل نسبة مخزون الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من إجمالي مخزون الإستثمارات الصينية في الخارج من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 4 : مخزون الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من إجمالي مخزون الإستثمارات الصينية على المستوى العالمي

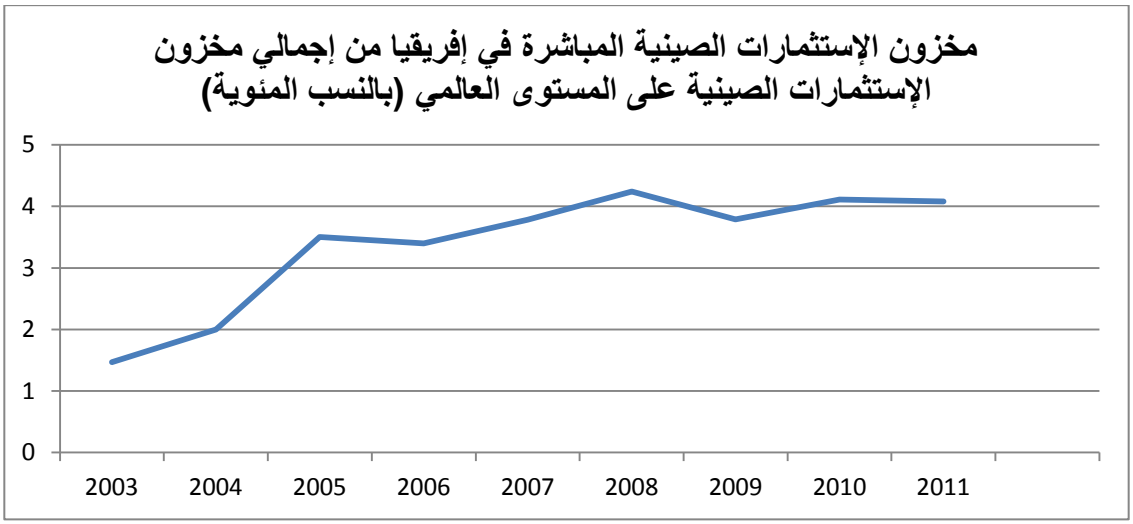

المصدر : إعداد الطالبة إعتمادا على الإحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية و الواردة في الملحق رقم10.

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن نصيب إفريقيا من إجمالي مخزون الإستثمارات الصينية على المستوى العالمي و إن كان يعرف إرتفاعا لكنه لا يزال ضعيفا حيث بلغ 4,24% كأقصى حد له سنة 2008 ليعود إلى الإنخفاض في سنة 2009 تحت تأثيرالأزمة ثم إرتفع إلى 4,11% سنة 2010 [2].

و تتوزع المشاريع الصينية بين القطاعين العام و الخاص ، حيث أخذت المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص في إفريقيا في الإرتفاع في العشرية الأخيرة بشكل سريع ، حيث بلغ عدد المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص في إفريقيا سنة 2005 ما يعادل 52 مشروع ، ليواصل هذا العدد في الإرتفاع

[1] إعداد الطالبة إعتمادا على الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية و الواردة في الملاحق رقم 9 و 10 ، و الإحصائيات الصادرة في تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2012 ، صفحة رقم 43 .

[2] إعداد الطالبة إعتمادا على الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية و الواردة في الملاحق رقم 9 و 10، و الإحصائيات الصادرة في تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2012 (صفحة رقم 43)، و تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2013 (الصفحة 3)

لتصل في نهاية 2011 إلى 923 مشروع ، و بذلك أصبح القطاع الخاص يمثل 55% من الإستثمارات الصينية في إفريقيا مقابل 45% من الإستثمارات التي تقوم بها الشركات التابعة للدولة[1] .

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا

تتوزع الإستثمارات الصينية المباشرة على عدة قطاعات إقتصادية و مناطق جغرافية بنسب متفاوتة ، و هو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي :

أولا : التوزيع القطاعي للإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا

1. الإستثمار في مجال المواد الأولية (النفط ، المعادن)

أ. النفط : يعد تأمين الحصول على النفط أهم هدف للإستثمارات الصينية و هو ما جعل هذا القطاع يستحوذ على نسبة كبيرة من تلك الإستثمارات و التي نذكر منها :

- قيام شركة cnooc ltd المملوكة للدولة الصينية بشراء حصة 45% من حقل (OML130 blok) الذي يعد أكبرحقل نفطي و غازي داخلي في نيجيريا ، و هو أكبر إستملاك عالمي لهذه الشركة ، إضافة إلى شراء نفس الشركة حصة تقدر بـ 35% من حقل (opl 229) بمبلغ 60 مليون دولار تتضمن إمكانية البحث و التنقيب[2] .
- شراء شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)حصة تقدر بـ 40% من شركة النيل الأعظم النفطية في السودان و التي بدأت التصدير سنة 1999 و تضخ 300 ألف برميل يوميا تستورد الصين منها 150,000 برميل يوميا [3].
- إستثمار شركة sinopec في حقل نفطي في ساحل العاج و الذي تمتلك منه حصة 27% .
- إستثمار شركة جونجيوان للنفط في إستكشاف النفط في حوض جامبيالا جنوب إثيوبيا[4].

وعموما يمكن توضيح إنتشار شركات النفط الصينية في إفريقيا من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 7 : الشركات الصينية الناشطة في المجال النفطي في إفريقيا .

الشركة	الدول التي تنشط فيها الشركات النفطية الصينية
CNPC شركة النفط الوطنية الصينية	**الجزائر ، ليبيا ، تونس ، تشاد ، النيجر ، السودان ، نيجيريا ، أنغولا**
SINOCHEM	**الغابون ، مصر ، تونس**
SINOPEC شركة البتروكياويات الصينية	**السودان ، الكونغو ، مالي**
CNOOC شركة النفط البحرية الوطنية الصينية	**كينيا ، الكاميرون ، غينيا الإستوائية ، نيجيريا ، غانا**
CHINA SHINE	**ناميبيا**

المصدر : general schaeffer

[1] Xiaofang shen , op.cit , p6.

[2] علي حسن باكير ، مرجع سابق ، ص ص 121، 122.

[3] نفس المرجع ، ص 127.

[4] أيان تايلور ، مرجع سابق ، ص ص 16، 17.

ب.**المعادن** : هناك عدد كبير من الإستثمارات في هذا المجال أهمها :

- إستثمار شركة (chinalco) china aluminium corporation في التنقيب عن البوكسيت و الحديد في غينيا بموجب إتفاق مع شركة ريو تينتو بمبلغ 1,35 مليارددولار.
- قيام شركة sinosteel بإستثمارات كبيرة في جنوب إفريقيا ، زيمبابوي و الغابون تتعلق بعدة معادن كالحديد ، الكروم و المنغنيز .
- إستثمار شركة china non ferrous metals mining group في عدة مشاريع في مجال النحاس بزامبيا .
- إستثمار شركة wuhan iron and steel corp في قطاع الفحم في الموزمبيق ، وخام الحديد في مدغشقر.
- إستثمار شركة china national machinery و شركة equipement import and export corp في أكثر من 10 عمليات في إفريقيا في مجال المعادن .
- إستثمارات شركة la china railwaiys engineering corp في الكونغو الديمقراطية
- إستثمارات شركة jinchuan group في النحاس و النيكل في زامبيا [1].
- إستثمار الشركة الصينية china nuclear international uranium corporation في الإستثمار في اليورانيوم في نيجيريا [2].

و يلاحظ من خلال هذه الإستثمارات وجود تعدد للشركات الصينية المستثمرة و تنوع في الجهات التي تقصدها تلك الشركات .

2. **قطاع إنشاء البنى التحتية**: توجد عدة شركات صينية نشيطة في هذا المجال أهمها شركة china civil enginnering construction company المختصة في مجال النقل (السكك الحديدية) ، و شركة la china hydraulic and hydroelectric construction group التي تنشط في مجال الطاقة الكهربائية، إذ إستحوذت كل شركة منهما على 33% من المشاريع في القارة[3].

و قد سمحت الخبرة التي تتمتع بها الشركات الصينية في مجال البناء بزيادة إهتمامها بالإستثمارفي هذا القطاع في إفريقيا ، خاصة أمام تزايد حاجات القارة للبنى التحتية ، إذ تتواجد الشركات الصينية في أكثر من 35 دولة إفريقية أهمها نيجيريا ، أنغولا ، السودان ، الكونغو الديمقراطية ، إثيوبيا و دول أخرى غنية أو يحتمل أن تكون غنية بالنفط و المواد الأولية عامة[4] ، وهذا راجع لقبول الشركات الصينية دفع مستحقاتها مقابل مواد أولية ، فضلا عن عوامل أخرى جعلت الشركات الصينية تكتسب مكانة مميزة في السوق الإفريقية من بينها :

- ✓ إنخفاض تكاليف المشاريع التي تقوم بها مقارنة بالشركات الأجنبية الأخرى ، إذ تعرف الشركات الفرنسية مثلا إرتفاعا للتكاليف بنسبة 50% مقارنة بمنافسيها الصينيين .
- ✓ لجوء الشركات الصينية لطرق غير مشروعة من أجل الحصول على عقود للإستثمار في مشاريع البنى التحتية كتقديم بكين للدعم للشركات الصينية الراغبة في دخول السباق من أجل الظفر بالمشاريع .

[1] Aissatou Diallo , op.cit ,p 44.
[2] Ahmed Wais, Meryem Amrani , Oumoul Sanfo , op.cit , p 10.
[3] Ibid.p 14.
[4] Valerie Niquet , Sylvain Touati , op.cit , p20.

- ✓ إستفادة الشركات الصينية من الفراغ الذي وفره لها منع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للدول الغربية من القيام بمشاريع البنى التحتية التي يمكن للقطاع الخاص إنجازها ، وأمام عدم إنجذاب هذا الأخير للإستثمار في القارة ، زادت الفرص أمام الشركات الصينية للإستثمار[1].

3. **قطاع الزراعة و الصيد البحري** :

أ. الزراعة : تعد الزراعة إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في إفريقيا ، حيث تتجسد جهود الصين في تشجيع هذه الإستثمارات في :

- تقديم بكين الدعم للصينيين من أجل إستئجار المزارع في إفريقيا ، حيث أنشأت الصين منذ 2006 حوالي 14 مركز للإنتاج في إفريقيا تتوزع على عدة دول منها 300 هكتار في تنزانيا ، 4000 هكتار في أوغندا ، 10000هكتار في الكاميرون و 20000 هكتار في زيمبابوي و زامبيا .
- تقديم بنك الصين للتصدير و الإستيراد لدعم مالي للصينيين الراغبين في الإستثمار في إفريقيا بهدف إمتصاص البطالة التي تعرفها الصين و تأمين حاجاتها الغذائية [2] ، و لتحقيق هذا الغرض الأخير ، أعفت الصين 170 سلعة إفريقية من التعريفات الجمركية التي كانت تعيق دخولها السوق الصينية ، غير أن الدول الإفريقية بقيت عاجزة على التصدير نتيجة ضعف كلا من نسيجها الإنتاجي و بنيتها التحتية ، و هو ما دفع الصين لتخصيص 5 مليار دولار خلال الفترة من 2006 - 2010 لتشجيع شركاتها على رفع قيمة إستثماراتها في إفريقيا ، و تكثيف نشاطها في مجال تحويل المنتوجات الزراعية و إنتاج العتاد الفلاحي وتجسد أهم إستثمار صيني في هذا المجال في إطلاق شركة la china state farm and agribusiness corporation –C S F A C لـ 11 مشروع في القطاع الزراعي يمتد على مساحة تقدر بـ 16000 هكتار في كل من جنوب إفريقيا ، غانا ، الطوغو ،إذ تشمل هذه المشاريع عمليات إنتاج و تحويل و تجارة المنتوجات الزراعية ، على أن يوجه الإنتاج بصفة رئيسية إلى الصين أو يسوق على المستوى الدولي[3].

ب . الصيد البحري : هناك عدة إستثمارات في هذا القطاع أهمها :

- توقيع إتفاقية بين موريتانيا و الشركة الصينية - بولي هوندون فيلاجي فيشري كو- سنة 2010 تتضمن إستثمار الشركة لـ 100 مليون دولارعلى شواطئ نواذيبو، و تتمثل أهم المشاريع التي تقوم بها هذه الشركة في : بناء مجمع صناعي يضم مصنع لتحويل الأسماك و مجمع للتبريد ، ومصنع للثلج و مصنع لدقيق الاسماك وورشة لصناعة زوارق الصيد التقليدي و مركز للتأهيل وإعادة التأهيل و تمتد الإتفاقية على مدى 25 سنة مقابل منح الدولة الموريتانية للشركة الصينية مزايا قانونية ، مالية و إقتصادية و تجارية [4].
- إستثمار الصين 150 مليون دولارفي قطاع الصيد في المغرب ، إذ تم إنشاء 26 شركة برأسمال مختلط[5].

---

[1] Eric Nguyen, op.cit , pp 45, 46.

[2] Ibid , pp 114 ,115.

[3] Emmanuel de Loeul , op.cit , pp 11,12.

[4] منسقية من أجل موريتانيا ، **تقييم إتفاقية الصيد الموقعة بين موريتانيا و الشركة الصينية بولي هوندون بيلاجي فيشري كو** ، أوت 2011 ، ص 1 ، على الموقع : **http://fr. For- Mauritania.org** تم تحميله يوم : 28 \10\ 2013 على 14:50

[5] Francois Nicolas , op.cit ,p39.

- إنشاء الصين لمناطق للصيد في الكونغو برازافيل تمارس فيها السفن الصينية أنشطتها ، مع تشغيل 1000 صيني في هذه المشاريع[1].

4. قطاع الخدمات :

أ. **الإستثمار في مجال الإتصالات** : توالت إستثمارات شركات الإتصالات الصينية إلى إفريقيا بعد إنهاء إحتكار الدول الإفريقية لقطاع الإتصالات ، و فتحه أمام المستثمرين الأجانب ، خاصة شركة : huawei و china mobile إضافة إلى شركة zhong scing telecommunication equipment company limited ZTE ، و هي كلها شركات تتلقى دعما ماليا من الدولة و تنشط في عدة دول إفريقية.

ب . **الإستثمار في القطاع المالي** : يظهر أهم إستثمار في هذا المجال في قيام البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC سنة 2007 بشراء حصة تقدر بـ 20% في - ستندار بنك - الجنوب إفريقي مقابل 5,6 مليار دولار.

ت . **الإستثمار في مجال السياحة** : إستثمرت الصين سنة 2009 حوالي 90 مليون دولار في مجال الفندقة في مالاوي ، إضافة إلى إنشاء مجموعة من الفنادق في سيراليون[2] .

5. قطاع الصناعة :

أ.**الصناعة النسيجية** : تتطور إستثمارات الصين في قطاع النسيج في إفريقيا تدريجيا حيث تم إنشاء مصانع النسيج في جنوب إفريقيا ، جزر موريس ، و المغرب ، إذ يوجد شركتين صينيتين من بين أربعة شركات نسيج في غانا ، و شركتين صينيتين من بين ثلاثة شركات نسيج في البنين ، و يعود سبب إهتمام بكين بالإستثمار في قطاع النسيج في غرب إفريقيا في رغبتها في الإستفادة من قانون النمو و الفرص الأمريكي الذي يتضمن فتح السوق الأمريكي أمام المنتوجات المصنعة في الدول الإفريقية ،إضافة إلى الإستفادة من المزايا التي توفرها الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا ، و من وفرة القطن الضروري لهذه الصناعة في هذه المنطقة[3].

ب. **تركيب السيارات :** هناك عدة إستثمارات في هذا المجال أهمها :

- الإتفاق بين شركة sinotruk الصينية والشركة المغربية riad motors holding لإنشاء مصنع لتجميع السيارات النفعية .
- الإتفاق بين الشركات الصينية cherry automobile و chenyang brilliance و كل من Daewoo Egypt و Bavarian auto group لإنشاء مصنع لتجميع السيارات في مصر.

و لا تقتصر الإستثمارات الصينية في مجال الصناعة على النسيج و تركيب السيارات ، بل تمتد إلى عدة مجالات أخرى كالصناعة الإلكترونية و الصناعة الغذائية [4].

و يلاحظ من خلال كل ما سبق أن الشركات الصينية تسجل حضورها في كل القطاعات الإقتصادية لكن بنسب متفاوتة ، كما تختلف هذه النسب من سنة لأخرى باختلاف الفرص الذي يتوفر عليها كل قطاع و يمكن توضيح هذا الإختلاف من خلال الأشكال البيانية التالية :

[1] Eric Nguyen, op.cit , p125 .
[2] Valerie Niquet , Sylvian Touti , op.cit , pp 17,18.
[3] Eric Nguyen , op.cit , p 100.
[4] Francois Nicolas , op.cit , p 34.

الشكل رقم 5 : التوزيع القطاعي للإستثمارات الصينية في إفريقيا سنتي 2000 و 2010

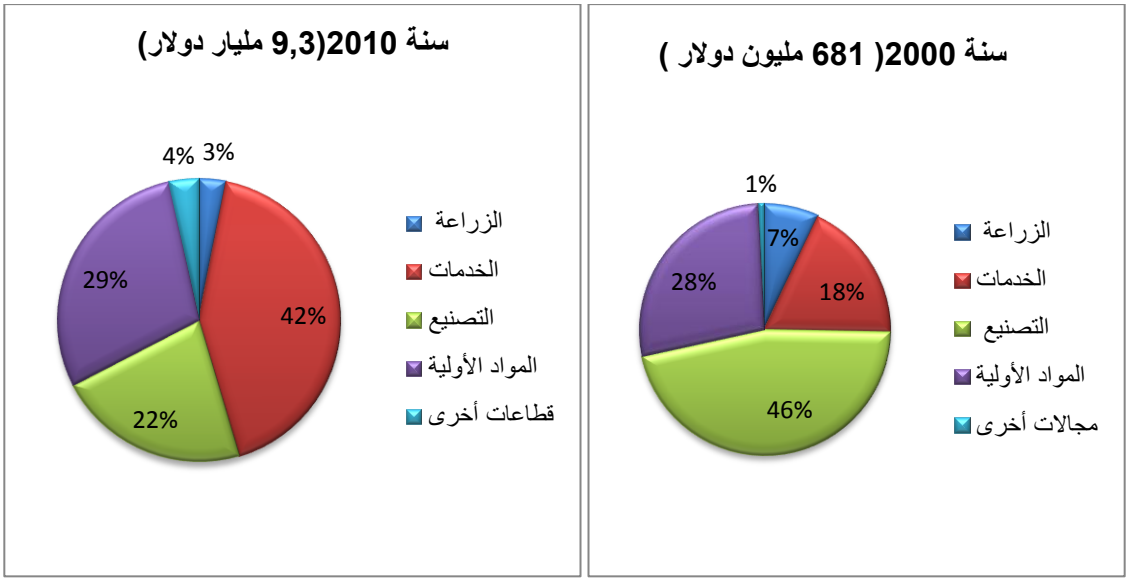

المصدر : economist intelligenc e unit

نستنتج من خلال ملاحظة توزيع الإستثمارات الصينية على القطاعات الإقتصادية لسنة 2000 ، أن قطاع التصنيع إستحوذ على أكبر نسبة مقارنة بباقي القطاعات ، يليه الإستثمار في مجال المواد الأولية بنسبة 28% و هذا راجع لأهمية هذه المواد (خاصة النفط) بالنسبة للإقتصاد الصيني ، بينما لم يحصل قطاع الخدمات سوى على 18% ، و هذا على عكس سنة 2010 الذي إنخفضت فيه حصة قطاع التصنيع بنسبة 24% عما كانت عليه سنة 2000 ، لصالح قطاع الخدمات الذي إستحوذ على نسبة 42% من إجمالي الإستثمارات المتدفقة إلى إفريقيا و هذا راجع إلى زيادة الإستثمارات في قطاع الإتصالات ، بينما حافظ قطاع المواد الأولية على نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه سنة 2000 ، مع تسجيل إنخفاض في حصة قطاع الزراعة بنسبة 4% .

ثانيا : التوزيع الجغرافي للإستثمارات الصينية في إفريقيا

تعد الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطاقوية و المعدنية ، و الدول التي إتبعت سياسات الخوصصة والتحرير الإقتصادي، و الدول التي تبنت إستراتيجيات تستهدف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأكثر إستقطابا للإستثمارات الصينية المباشرة ، و هي جنوب إفريقيا ، نيجيريا أنغولا ، غينيا الإستوائية ، السودان ، الكونغو الديمقراطية ، الجزائر ، مصر ، إثيوبيا ، موريشيوس ، زامبيا ، و هو ما يتضح من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 6 : تدفقات الإستثمارات الصينية المباشرة إلى دول إفريقيا (2003 – 2011)

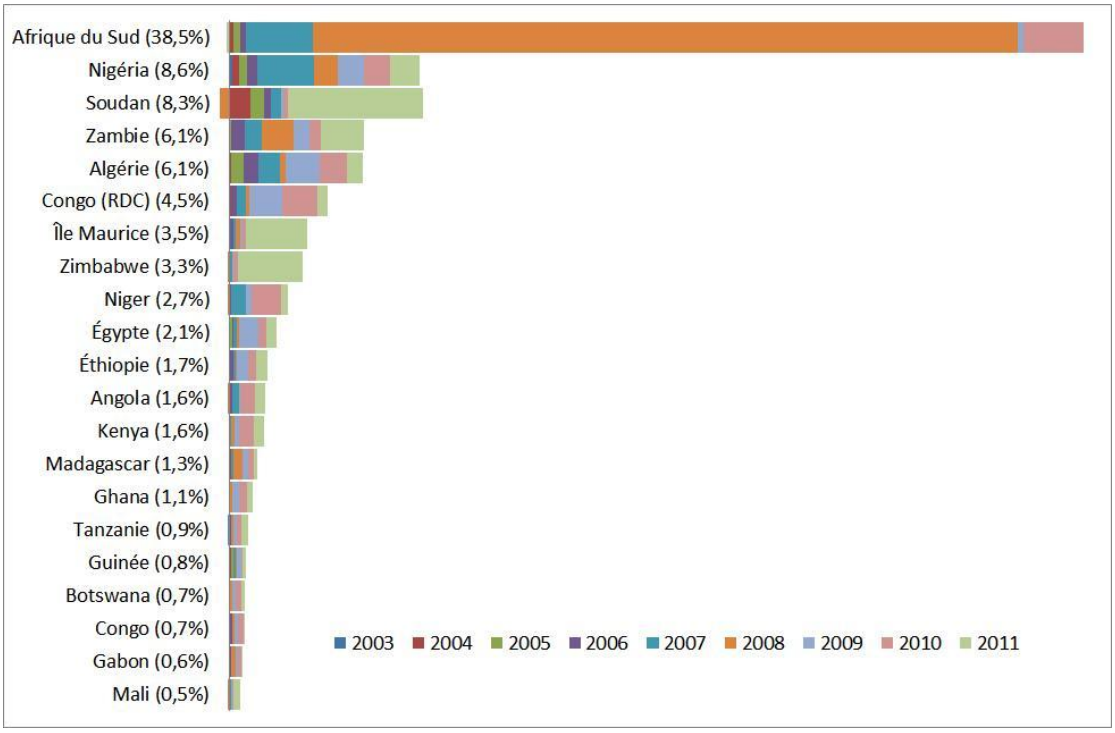

المصدر : وزارة التجارة الصينية 2012

و يلاحظ من خلال هذا الشكل أن جنوب إفريقيا إستحوذت على أعلى حصة من الإستثمارات الصينية و التي تقدر بـ 38,5% و هذا راجع إلى مناخها الإستثماري الجاذب ، إضافة إلى "زيادة الإستثمارات الصينية فيها في مجال البنى التحتية في المرحلة التي سبقت تنظيم جنوب إفريقيا لكأس العالم سنة 2010"[1] ، أما في المرتبة الثانية فتأتي نيجيريا بنسبة تقدر بـ 8,6% من إجمالي التدفقات الصينية الواردة إلى إفريقيا ، و يعود هذا بشكل أساسي إلى تكثيف الشركات الصينية لإستثماراتها في كل من مجالي النفط و اليورانيوم ، ثم تأتي السودان في المرتبة الثالثة بحصة تقدر بـ 6,1% ويفسر هذا بالإستثمارات التي تقوم بها شركات النفط الصينية هناك ، كما حصلت كل من زامبيا و الجزائر على نسبة 6,1% من إجمالي التدفقات ، و يفسر هذا بالنسبة لزامبيا بوجود عدة شركات صينية تستثمر في مناجم النحاس في زامبيا ، أما فيما يخص الجزائر فإن وجود الإستثمارات الصينية راجع إلى إطلاق عدة مشاريع خاصة في مجال الأشغال العمومية و هو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثالث .

المطلب الثالث : آثار الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا

يترتب على وجود الشركات الصينية في إفريقيا عدة آثار إيجابية و سلبية ، على الدول الإفريقية المضيفة لها ، و حتى على الشركات الأجنبية الأخرى ذات الوجود العريق في القارة و هو ما سيتم تناوله فيما يلي :

[1] Claire Maiguy ,Eric Rugraf , op.cit , p8.

أولا : آثار الإستثمارات الصينية المباشرة على الدول الإفريقية

1. الآثار الإيجابية :

- سمحت الإستثمارات الصينية خاصة في مجال إستغلال الموارد الطاقوية إلى رفع معدلات النمو في الدول الإفريقية ، و التي وصلت أحيانا إلى 5%[1] .
- يؤدي وجود الشركات الصينية في إفريقيا إلى ظهور مقاولين صينيين جدد ، الذين يقيمون بدورهم مشاريع تجارية متنوعة ، و التي حتى و إن كانت صغيرة لكن تأثيرها كبير على حياة المواطنين الأفارقة ، كإقدام الصينيين على فتح محلات الجملة و التجزئة و التي تساهم في توفير سلع تتلائم و القدرة الشرائية للشعوب المحلية و هنا تظهر الآثار غير المباشرة للإستثمارات الصينية في إفريقيا [2].
- تساهم الإستثمارات الصينية في تنمية و تطوير القارة ، فهي تقدم لإفريقيا إستثمارات ضرورية عزف المستثمرون الآخرون عن القيام بها ، كمشاريع البنى التحتية ، من جهة أخرى ، يمكن إعتبار الإستثمارات الصينية بمثابة القطرة التي تعد بغيث إستثماري من مصادر أخرى مما يساهم في تنمية القارة [3].
- إن الإستثمارات الصينية المباشرة تساهم في تهيئة الوضع في إفريقيا للإقلاع الإقتصادي ، إذ توفر المصانع الصينية الوظائف و تستخدم تكنولوجيا إنتاج يسهل على أصحاب المشاريع الأفارقة إعتمادها ، كما يمكن أن يحفز وجود الشركات الصينية على الساحة الإفريقية الثروة المالية الإفريقية الموجودة في الخارج على العودة إلى المنطقة ، إذ يقدر البنك الدولي بأن 40% من ثروات النخب الإفريقية موجودة في الخارج.
- مساعدة الدول الإفريقية على إستغلال مصادرها الطبيعية ، و تنويع الأطراف التي تتعامل معها بالمقابل تقدم إفريقيا للشركات الصينية فرصة لإكتساب الخبرة .
- أدى إستثمار الصينيين في المناطق الخطيرة في إفريقيا إلى تغيير الوضع في هذه المناطق ، حيث كان الدخل الذي يحصل عليه الأفراد أقل بكثير من المعدل الوطني ، لكن وجود الإستثمارات الصينية في هذه المناطق غير الوضع و رفع من مستويات دخول الأفراد [4].
- تكوين الموارد البشرية الإفريقية : ساهمت كثير من الشركات الصينية في تكوين الموارد البشرية الإفريقية ، مثل ما قامت به كل من شركة sinohydro و شركات الإتصالات huawei و ZTE حيث سطرت هذه الأخيرة برنامجا لتكوين 4500 شخص كل سنة في 15 مركز في إفريقيا[5] .

2. الآثار السلبية :

- محدودية نقل التكنولوجيا و الخبرات من الشركات الصينية إلى الدول الإفريقية المضيفة لها ، وهذا رغم بذل الكثير من الدول الإفريقية كإثيوبيا و نيجيريا لمجهودات كبيرة لنقل التكنولوجيا.

[1] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 30.
[2] نفس المرجع ، ص 55.
[3] أيان تايلور ، مرجع سابق ، ص 26.
[4] .Emmanuel de louel , op.cit , p16.
[5] Valerie niquet , sylvain touati , op.cit , p49.

- تورط الكثير من الشركات الصينية في قضايا الفساد[1].
- عدم إحترام الشركات الصينية للمعايير البيئية ، حيث تساهم في تلويث و تدميرالبيئة في القارة ، فعمليات قطع الأشجار من أجل الحصول على الأخشاب في كل من ليبيريا ، الغابون ، غينيا الإستوائية ، الكاميرون و الموزمبيق أدت إلى تدمير الغابات ، كما أن الإفراط في صيد الأسماك يضر بالمجتمعات المحلية التي تعتمد على الصيد لكسب قوتها [2].
- الآثار السلبية الناجمة عن إستخدام الشركات الصينية لليد العاملة الصينية : تظهرهذه الآثار في :

✓ إن إعتماد الشركات الصينية على اليد العاملة الصينية يؤدي إلى البطالة في الدول الإفريقية ، إذ تعد الحالات التي تم فيها توظيف الأفارقة جد محدودة ، وعادة ما يكون ذلك مقابل أجور زهيدة ، علما أن إستخدام اليد العاملة الصينية في دول كأنغولا و تنزانيا راجع إلى غياب مطلق للمؤهلات و الخبرات لدى اليد العاملة المحلية[3] .

فالتهديد الذي تشكله اليد العاملة الصينية يكمن في أنه كلما قضى العمال الصينيون وقتا أطول في إفريقيا ، تولدت لديهم الرغبة بعد إنتهاء مهامهم في البقاء في القارة إما لمواصلة العمل مع نفس الشركة التي جلبتهم أو فتح مشاريع تجارية جديدة خاصة بهم ، مما يؤدي إلى تزايد المخاوف بشأن الإستيطان الصيني في أجزاء من إفريقيا ، و ما يمكن أن ينجر عنه من نتائج خطيرة ، إذ أفضت الممارسات السلبية للتشغيل وغيرها من الممارسات التمييزية إلى إثارة أعمال تنم عن العنصرية و كراهية الأجانب [4].

من جهة أخرى ، سمح وجود هؤلاء الصينيين بإنتشار محلات البيع بالتجزئة المملوكة من طرف صينيين ، بشكل هدد بالقضاء على تجار التجزئة المحليين في مختلف الدول كزامبيا ، نيجيريا ، ناميبيا ، بوتسوانا ، أنغولا ، جنوب إفريقيا ، الرأس الاخضر ، وتتمثل طريقة عمل هذه المحلات في إنطلاق محل صيني واحد في البيع بأسعار منخفضة ، و هو ما يساهم في القضاء على التجار المحليين ، وبعدها تتدفق موجة من الصينيين بطرق شرعية و غير شرعية للعمل في هذا المجال ، مما دفع برجال الأعمال الأفارقة إلى رفع شكاوى لحكوماتهم ، و هو ما دفع بهذه الأخيرة إلى تشديد الإجراءات المتعلقة بالهجرة ، مما أدى بدوره إلى ظهور مشاكل من نوع آخر كتقديم رشوة من أجل الدخول للدول الإفريقية (إنتشارالهجرة الغير شرعية)، و قد وصل أعداد هؤلاء الصينيين إلى ما بين 300.000 إلى 400.000 صيني في جنوب إفريقيا فقط[5].

- إن تعامل الصين مع حكومات إفريقية مستبدة ، و السماح لشركاتها بتقديم خدماتها في هذه الدول يمكن الأنظمة الفاسدة من البقاء في السلطة ، حتى و إن كانت لا تحظى بشعبية كبيرة [6]، فالصين تمثل بالنسبة للأنظمة المنبوذة مصدرا للإستقرار و بديل للتزود بالإستثمار الأجنبي مثل زيمبابوي ، أنغولا و تشاد التي تعرضت لعدة عقوبات بسبب إخفاقها في إرساء الحكم الراشد و إحترام حقوق الإنسان مما حال دون تمكنها من جمع رؤوس الاموال[7] ، و عليه يؤدي تعامل الصين وفق مبادئ عدم التدخل في الشؤون

[1] مهاري مورو ، مرجع سابق ، ص4.
[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 121.
[3] نفس المرجع ، ص 68.
[4] نفس المرجع ، ص ص 117 ، 118 .
[5] نفس المرجع ، ص 72 ، 73.
[6] مهاري مورو ، مرجع سابق ، ص 9.
[7] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 87.

الداخلية للدول إلى الحيلولة دون إنبثاق دولة القانون في القارة ، و يؤدي إلى إختلال التوازن مع سياسات القوى الأخرى في القارة ، كتهديد مضمون قانون النمو و الفرص الأمريكي و مضمون إتفاقية كوتونو بين الإتحاد الأوربي وكل من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، الكاريبي ، و الباسيفيك ، التي تشترط التعامل التجاري بإحترام حقوق الإنسان ، الديمقراطية و الحكم الراشد[1].

ثانيا : آثار الإستثمارات الصينية المباشرة على إستثمارات الشركات الأجنبية الأخرى

تحول تواجد و ممارسات الشركات الصينية في إفريقيا إلى سمات دائمة للمشهد الإقتصادي الإفريقي ، مما زاد من مخاوف اللاعبين التقليديين الغربيين الذين إكتشفوا أن نفوذهم غير المتنازع عليه في إفريقيا يتعرض للتحدي من قبل شركات صينية متعددة الجنسيات متواطئة مع الدولة الصينية ، حيث أصبحت الشركات الغربية تخسر الكثير من العقود لصالح شركات صينية ، و هذا راجع لمسألة الحكم الراشد التي تلتزم الدول الغربية بمراعاتها في تعاملاتها التجارية إضافة إلى التعقيد الذي يميزعمليات توقيع الصفقات التجارية مع الدول الغربية مقارنة بالبساطة و عدم إقحام قضايا حقوق الإنسان و حماية البيئة في الصفقات التجارية الصينية ، و من أهم الآثار التي ترتبت عن وجود الشركات الصينية على الدول الغربية :

1. آثار الإستثمارات الصينية في إفريقيا على الشركات الأمريكية : تشكل الإستثمارات الصينية تحديا للشركات الأمريكية ، و هو ما جعل رئيس مجلس إفريقيا للشركات و هي عبارة عن جماعة ضغط أمريكية يصرح أن الشركات الأمريكية ستفقد حصة هامة من السوق في إفريقيا لصالح الصين نتيجة عدم إتخاذها مزيد من المبادرات في القارة [2].
2. آثارها على الإستثمارات الفرنسية : إن مشاركة الصين في مجال النفوذ التقليدي أو ما يعرف بالحديقة الخلفية لفرنسا ، يمثل تحديا للتفوق الفرنسي في القارة ، و دليل على أن عظمة فرنسا فيها بدأت في الإنتهاء ، حيث أصبحت فرنسا تواجه صعوبات مع الوجود الصيني في القارة ، حيث خسرت كبرى الشركات الفرنسية عقودا لصالح شركات صينية مثل ما حدث مع شركة ELF (حاليا تسمى شركة توتال) لصالح شركة ساينوبك الصينية سنة 2005 في أنغولا ، إضافة إلى خسارة كونسورتيوم فرانكو – برازيليان لخامات الحديد لصالح الشركة الوطنية الصينية لإستيراد و تصديرالآليات CEMEC في الغابون سنة 2006[3]...، حيث لم تعد الشركات الفرنسية كـ BOUYGUES, DUMEZ في مجال البناء ، VEOLIA في مجال المياه ، و BOLLORE في مجال الخشب تستثمر في إفريقيا، غير أن المنافسة الصينية يمكن أن تؤدي إلى دفع الشركات الفرنسية إلى تنويع أنشطتها من خلال التركز في قطاعات ذات قيمة مضافة كبيرة ، حيث يتم تعويض الشركات النشيطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية بشركات تنشط في قطاع الخدمات ذو القيمة المضافة العالية كالبنوك و شركات التأمين ، مثل دخول شركة CARREFOUR وAXA إلى الساحة الإفريقية ، إضافة إلى شركة COGEMA التي

[1] *Marie Bal, Laura Valentin ,op.cit , pp 24,25.*

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص ص139 ، 140.

[3] نفس المرجع ، ص ص 146، 147.

عادت تحت إسم جديد و هو AREVA سنة 2009 التي قامت بإبرام عقد مع النيجر بقيمة 1,2 مليار أورو لإستخراج كمية 5000 طن من اليورانيوم في فترة تمتد على مدى 35 سنة[1] .

3. آثار الإستثمارات الصينية على الإستثمارات الوافدة من الدول الصاعدة : تؤدي الإستثمارات الصينية إلى الإبقاء على ضعف كل من إستثمارات الوافدة من الهند ، البرازيل ، دول الخليج حيث تمثل إستثمارات الهند ما يعادل 10% نظيرتها الصينية[2] .

[1] Eric Nguyen , op.cit , pp69, 70.
[2] marie bal, laura valentin ,op.cit.

يتضح من خلال كل ما سبق أن القارة الإفريقية أصبحت تمثل وجهة هامة للشركات الإستثمارية الصينية ، نتيجة وجود نوع من التوافق بين العوامل والفرص التي تتوفر عليها البيئة الإفريقية و بين المصالح و الأهداف التي تسعى الشركات الصينية إلى تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوفر الموارد الأولية الضرورية لضمان إستمرارية وتيرة عمل الإقتصاد الصيني ، و كذا الآفاق الواسعة التي تتوفر عليها القارة من حيث إمكانية تسويق المنتوجات إلى العالم أجمع ، إضافة إلى إتساع الفرص في كل القطاعات بعد الإصلاحات التي أدخلتها كثير من الدول الإفريقية و التي أنهت إحتكارها لعدة قطاعات كقطاع المواد الأولية و الإتصالات ، و هو ما مكن الشركات الصينية من تسجيل حضورها في كل الدول الإفريقية ، و على مستوى كل القطاعات ، حيث يظهرعمق هذا الوجود في حدة الأثار التي تتركها الإستثمارات الصينية على مختلف جوانب الحياة الإفريقية الإقتصادية ، السياسية و حتى على التركيبة الإجتماعية ، و كذلك على الشركات الأجنبية الأخرى المستثمرة أو الراغبة في الإستثمار في القارة ، وهنا تظهر فعالية الإستراتيجية التي سطرتها الصين من أجل التحول إلى قوة إقتصادية عالمية ، وبإعتبار أن الجزائر تمثل إحدى أكبر الإقتصاديات على مستوى إفريقيا ، كان من الأجدر البحث في مختلف الجوانب المتعلقة بنصيبها من الإستثمارات الصينية المباشرة و هو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي .

الفصل الثالث :

دراسة حالة الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر من 2000إلى 2011

تمثل الجزائر إحدى أهم الوجهات الإفريقية التي تقصدها الشركات الصينية بغرض الإستثمار ، وهو ما يظهر من خلال تسجيل هذه الأخيرة لحضور قوي على الساحة الجزائرية في السنوات الأخيرة ، حيث يعبر هذا الوجود عن تزايد مصالح الصين الإقتصادية في الجزائر ، و الذي تزامن مع تزايد مساعي الجزائر لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كونه يمثل قناة يمكنها من خلاله نقل التكنولوجيا الحديثة ، والتي تعد أهم عامل يصعب عليها تحقيقه بمفردها حتى و إن توفرت على رؤوس أموال كبيرة ، و تظهر أهمية هذا الأمر في بذل الجزائر لجهود كبيرة من أجل تحسين مناخها الإستثماري بكل ما يحتوي عليه من مكونات تشريعية ، إقتصادية وسياسية بغرض جعله أكثر جاذبية ، فضلا عن جهودها في تنويع شركائها الإقتصاديين و الخروج من دائرة الإعتماد المفرط على الشركاء الأوربيين في الحصول على الإستثمارات ، و هو ما يبرر إقدام الجزائر على توثيق علاقاتها الإقتصادية مع الدول الصاعدة و في مقدمتها الصين ، وذلك بهدف توسيع فرص تدفق الإستثمارات المباشرة من هذه الدول إليها ، ومن أجل التفصيل أكثر في هذا الموضوع سيتم إتباع الخطوات التالية :

المبحث الأول : مناخ الإستثمار في الجزائر

المبحث الثاني : دوافع تصدير و إستقطاب الإستثمارات الصينية إلى الجزائر و الضمانات المتوفرة لها

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر

المبحث الرابع : تقييم مكانة و آثار الإستثمارات الصينية في الجزائر

المبحث الأول : مناخ الإستثمار في الجزائر

أولت الجزائر منذ بداية الألفية إهتماما كبيرا بتحسين مناخها الإستثماري بهدف جعله أكثر ملاءمة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هو ما يظهر في إدخال إصلاحات على تشريعاتها المتعلقة بالإستثمار ، مع السعي لتحقيق الإستقرار على المستويين الإقتصادي و السياسي ، و سيتم التفصيل أكثر في هذه النقاط فيما يلي :

المطلب الأول : الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصدرت الجزائر منذ سنة 2001 تشريعات متعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر فيها ، و التي تتجسد في الأمر رقم 01 – 03 الصادر في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار ، و الذي جاء ليلغي كل الأحكام السابقة المخالفة له ، خاصة تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93 – 12 الصادر في أكتوبر 1993 المتعلق بدوره بترقية الإستثمار (ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات) حيث جاء هذا التحول في إطار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل مواكبة عملية الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق ، و قد عرفت السنوات التي تلت صدور الأمر 01 – 03 ظهور عدة قوانين تعدله و تممه و التي تتمثل في كل من الأمر رقم 06 – 08 الصادر سنة 2006 ، و قوانين المالية التكميلية لسنتي 2009 ، 2010 على التوالي ، إضافة إلى قانون المالية التكميلي لسنتي 2012 و 2014 ، إذ تضمنت كل تلك القوانين أحكاما تنظم و تضبط عمل الإستثمارات الأجنبية والمزايا التي يمكن أن تستفيد منها ، مع إستحداث مؤسسات تكفل مساعدة المستثمرين من أجل القيام بإستثماراتهم ، و على هذا الأساس يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة عناصر :

أولا : الأحكام المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حدد المشرع الجزائري من خلال الأمر 01 – 03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ، و كذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتياز أو الرخص ، و قد حدد هذا الأمر مفهوم الإستثمار على أنه :

- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج ، أوإعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .
- إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

حيث تستفيد هذه الإستثمارات في ظل هذا الأمر من :

- ضمان إنجاز الإستثمار في حرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة ، مع الإستفادة من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- إستفادة الإستثمارات المنجزة إنطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة يتحقق بنك الجزائر من إستيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عنه[1] .

و قد عرفت سنة 2009 توجها نحو إدراج مزيد من الإصلاحات في سياق الأزمة المالية التي عرفها العالم و ما ترتب عليها من إنكماش في إقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث جاء قانون المالية التكميلي رقم 09 - 01 لسنة 2009 ليدخل بعض الإضافات التي من شأنها تحقيق تنظيم أكبر للإستثمارات الأجنبية ، حيث نص في مادته الثامنة و الخمسون على :

- إلزامية إنجاز الإستثمارات الأجنبية في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي ، حيث يمكن لهذه المساهمة الوطنية أن تتكون من عدة شركاء إذ ما يهم هو أن يستحوذ الطرف الوطني على الأغلبية ، أما فيما يتعلق بممارسة أنشطة الإستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب ، فيجب أن تتم في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من الرأسمال الإجتماعي .
- ضرورة خضوع كل مشروع أو إستثمار أجنبي مباشر أو إستثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للإستثمار .
- ضرورة تقديم الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع .
- توضع ، ما عدا في حالة خاصة ، التمويلات الضرورية لإنجاز الإستثمارات الأجنبية المباشرة أوبالشراكة باللجوء إلى التمويل المحلي ، بإستثناء تشكيل رأس المال [2].

ثانيا : الضمانات و المزايا التي يوفرها التشريع الجزائري للإستثمارات

i. الضمانات الممنوحة للإستثمارات :

- معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالإستثمار ، كما يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .
- عدم تطبيق المراجعات و الإلغاءات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار الأمر (الأمر 01 – 03) إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .
- عدم تعرض الإستثمارات المنجزة إلى مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، و يترتب على المصادرة تعويض منصف .
- خضوع كل خلاف يقع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده ، للجهات القضائية المختصة ، إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية ، تتعلق بالمصالحة و التحكيم ، أو في حالة

[1] الأمر رقم **01 – 03** المؤرخ في **20 أوت 2001** ، المتعلق بتطوير الإستثمار ، صدر في الجريدة الرسمية **عدد 47** الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ، ص 5.

[2] الأمر رقم **09 – 01** المؤرخ في **22 يوليو 2009** ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الصادر في الجريدة الرسمية **عدد 44** ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009 ، ص 13.

وجود إتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى إتفاق بناء على تحكيم خاص [1].

ii. **المزايا الممنوحة للإستثمارات :** طبقا للأمر 01 -03 المعدل و المتمم بموجب قانون المالية التكميلي رقم 09 – 01 لسنة 2009 ، فإن الإستثمارات في الجزائر تتمتع بعدة مزايا و التي تختلف بإختلاف الإطار الذي تندرج فيه و المتمثل في كل من النظام العام و النظام الإستثنائي :

1. **المزايا الممنوحة للإستثمارات في إطار النظام العام :**

أ. **المزايا الممنوحة للإستثمارات بعنوان الإنجاز (مرحلة إنجاز الإستثمارات):**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

ب. **المزايا الممنوحة للإستثمارات بعنوان الإستغلال :** بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يتم إعفاؤه لمدة ثلاثة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني ، مع إمكانية رفع هذه المدة من ثلاثة سنوات إلى خمسة سنوات بالنسبة للإستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل عند إنطلاق النشاط مع عدم الأخذ بالشرط المتعلق بإنشاء مناصب الشغل على الإستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص بالجنوب و الهضاب العليا ، و في حالة عدم إحترام الشروط المتصلة بمنح هذه الإمتيازات يتم سحبها .

و إلى جانب كل المزايا السابقة ، تستفيد أيضا عمليات التنازل على الأصول العقارية الممنوحة لإنجاز المشاريع الإستثمارية من إعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و كذا تسديد حقوق الأملاك الوطنية .

و تجدر الإشارة إلى إن منح مزايا النظام العام خاضع لتعهد كتابي من طرف المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات و الخدمات ذات مصدر جزائري ، و في هذا السياق ، تنحصر الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط على الإقتناءات ذات مصدر جزائري ، مع إمكانية منح هذا الإمتياز عندما يتم التأكد من عدم وجود منتوج محلي مماثل .

أما بخصوص الإستثمارات التي يتجاوز مبلغها 150 مليون دينار أو يساويه ، تضمن القانون عدم إمكانية إستفادتها من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للإستثمار.

2. **المزايا الممنوحة في إطار النظام الإستثنائي :** هي المزايا التي تستفيد منها كل من :

- الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة [2].
- الإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها الحفاظ على البيئة ، و تحمي الموارد الطبيعية ، و تدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة .

---

[1] الأمر رقم **01 – 03** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، مرجع سابق ، ص 7.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **أهم النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر**، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 92، 93

و يمكن تقسيم الإمتيازات التي تحصل عليها الإستثمارات الممنوحة في ظل النظام الإستثنائي إلى

أ. المزايا الممنوحة للإستثمارات والمنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من الدولة :

❖ **المزايا الممنوحة بعنوان إنجاز الإستثمار:**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 2 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال .
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف ، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا ، و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية .
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

❖ المزايا الممنوحة بعد معاينة مباشرة الإستغلال من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني .
- الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع إستثمارية .

ب . **المزايا الممنوحة للإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني** : هي الإستثمارات التي يترتب عليها إبرام إتفاقية بين الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار والمستثمر بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار ، و تتمتع هذه الإستثمارات بإمكانية الإستفادة من مزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة و المستثمر ، و التي تتعلق بجزء أو كل المزايا التالية :

❖ **المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز :** تحدد بمدة أقصاها 5 سنوات

- إعفاء أو خلوص الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الإستيراد أو من السوق المحلية ، للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الإستثمار .
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج ، و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

❖ **مزايا مرحلة الإستغلال** : تحدد بمدة أقصاها 10 سنوات إبتداءا من تاريخ معاينة الشروع في الإستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ، و كذا المبالغ الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع إستثمارية و بالإضافة إلى كل هذه المزايا يمكن للمجلس الوطني للإستثمار منح مزايا إضافية [1].

ثالثا : المؤسسات الكفيلة بتطوير الإستثمار في الجزائر

1. **المجلس الوطني للإستثمار :** هو مجلس يرأسه رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ، ويتولى مهمة إقتراح أولويات تطوير الإستثمار ، و إقتراح التدابير التحفيزية للإستثمار ، إضافة إلى مهمة الفصل في المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي ، كما يتولى المجلس الإقتراح على الحكومة كل التدابير و القرارات الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار ، فضلا عن دوره في التشجيع على إستحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار و وتطويره .

2. **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، يقع مقرها بالجزائر و هي تتولى عدة مهام في مجال الإستثمار أهمها :
   - ضمان ترقية الإستثمارات و ترقيتها و متابعتها .
   - إستقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم .
   - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
   - منح المزايا المرتبطة بالإستثمار.
   - التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء[2].
3. **الشباك الوحيد اللامركزي :** يعد تسهيل عملية الإستثمار أحد أهم الإنشغالات التي تهتم بها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، لذلك تقرر إنشاء فضاء وحيد يستطيع المستثمر من خلاله و عن طريق المرافقة تحقيق جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء إستثماره دون الحاجة إلى القيام بمسيرة طويلة وشاقة ، و هو ما تجسد بإنشاء الشباك الوحيد اللامركزي بموجب الأمر 01 – 03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، لتطلق الوكالة في 2002 برنامجا يتضمن فتح 48 شباك لجعله ممثلا تمثيلا غير مركزي في كل ولايات الوطن ، على أن يتجسد هذا البرنامج في نهاية عام 2011 ، من أجل التقرب من حاملي المشاريع عبر مضاعفة تواجد الوكالة على مستوى التراب الوطني[3] .

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، مرجع سابق ، ص ص 94 ، 95.

[2] الأمر رقم **01 – 03** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، مرجع سابق ، ص 7.

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **الشباك الوحيد غير المركزي** ، مرجع سابق ، بدون صفحة .

أما من حيث تشكيلة الشباك ، فإنه يتكون من إطارات الوكالة ، و ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في عملية إنجاز الإستثمار و هي :

أ. ممثل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : يقوم بإستقبال و إعلام المستثمرين و توفير الإستشارات و المعلومات الضرورية لهم ، كما يقوم بتسجيل التصريحات بمشاريع الإستثمار و طلبات منح المزايا و يسلم في الحال شهادات الإيداع لجميع الإستثمارات المصرح بها .

ب. ممثل المركز الوطني للسجل التجاري : تسليم شهادة عدم سبق التسمية و تسليم الوصل المؤقت الذي يمكن المستثمر من القيام بالترتيبات الضرورية لإنجاز الإستثمار.

ت. ممثل الضرائب : تتمثل مهمته في تقديم المعلومات الجبائية الكفيلة بتمكين المستثمرين من تحضير مشاريعهم ، إضافة إلى مساعدة المستثمر في علاقته مع الإدارة الجبائية أثناء إنجاز مشروعه .

ث. ممثل أملاك الدولة : إعلام المستثمر و مساعدته لإتمام الترتيبات التي تشترطها الإدارة الجمركية بمناسبة إنجاز مشروعه أو تنفيذ المزايا.

ج. ممثل التعمير : مساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء و الرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء .

ح. ممثل التهيئة الإقليمية و البيئة : إعلام المستثمر عن الخارطة الجهوية لتهيئة الإقليم ، مع مساعدته على الحصول على التراخيص المطلوبة فيما يخص البيئة .

خ. ممثل التشغيل : يقوم بإعلام المستثمرين بالتشريع و التنظيم الخاصين بالعمل إضافة على الإتصال مع الهيئة المكلفة بتسليم رخصة العمل و أي وثيقة أخرى مطلوبة ، بهدف إصدار قرار في اقرب الآجال .

د. ممثلو الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية و صندوق الضمان الإجتماعي: تكمن مهمتهما في إعلام المستثمرين بالإلتزامات القانونية للعمال تجاه الضمان الإجتماعي ، و إيداع القرارات السنوية للرواتب و الأجور لحساب المستثمر ، و كذا إستلام الملفات المتعلقة بالإنتساب .

ذ. مأمور المجلس الشعبي البلدي : يكلف بإصدار الوثائق الإدارية المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر ، و التصديق على شهادات مطابقة النسخ لكل الوثائق الضرورية لإنشاء ملف الإستثمار [1].

و لا يتوقف دور ممثلي الإدارات و الهيئات المكونة للشباك على إصدار الوثائق المطلوبة و تقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار ، بل يكلفون أيضا بالتدخل لدى المصالح المركزية و المحلية لإداراتهم الأصلية لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين [2].

يلاحظ من خلال المهام المخولة لممثل كل إدارة معنية بالإستثمار أنه بإمكان المستثمر إتمام كل الإجراءات الضرورية لملف الإستثمار بكل سهولة من خلال التقرب من الشباك و هو ما يوفر الوقت و التكاليف و الجهد للمستثمر ، فبدل أن يتجه إلى عدة هيئات إدارية و إستغراق مدة طويلة لإتمام الإجراءات ، يمكنه التقرب من الشباك الوحيد الموجود على

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **أهم النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر**، مرجع سابق ، ص ص31 ، 32.
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **الشباك الوحيد اللامركزي** ، مرجع سابق ، بدون صفحة.

مستوى ولايته دون الحاجة إلى التنقل إلى ولاية أخرى بعد أن أصبحت كل الولايات مزودة بشباك وحيد لامركزي .

المطلب الثاني : البيئة الإقتصادية و السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتجه الأوضاع الإقتصادية و السياسية في الجزائر منذ بداية الألفية إلى الإستقرار ، و هو ما يظهر من خلال التحسن الملحوظ في وضعية الإقتصاد الكلي بشكل يساهم في تحسين المناخ الإستثماري ، إضافة إلى الفرص التي تتمتع بها السوق الجزائرية سواء من حيث مواردها الطبيعية و البشرية و كذا المزايا التي تقدمها الدولة الجزائرية للمستثمرين في مختلف المجالات :

أولا : البيئة الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

i. تحليل مناخ الإستثمار من خلال مؤشرات الإقتصاد الكلي

تمكنت الجزائر بعد خضوعها لشروط صندوق النقد الدولي القاضية بضرورة العمل على خلق إستقرار إقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة ، من إستعادة التحسن في مؤشراتها الإقتصادية الكلية ، و إن كان جانب من هذا التحسن مرتبط بالإرتفاع في عائدات المحروقات، ويمكن تلخيص هذا التحسن في :

1. مؤشرات التوازن الداخلي :

1.1.الناتج الداخلي الخام : تميز الناتج الداخلي الخام بالنمو المستمر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011 ، حيث بلغ سنة 2011 حوالي 14384,8 مليار دينار ، وهو رقم لم تحققه الجزائر من قبل ، و إن كان الناتج الداخلي الخام للجزائر يتغير بتغير أسعار النفط ، نتيجة سيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر ، كما حققت الجزائر معدلات نمو موجبة ومرتفعة خلال سنوات برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول لكنها إنخفضت فيما بعد .

1. 2.معدلات التضخم : عرفت معدلات التضخم تراجعا منذ سنة 2000، لتعود للإرتفاع في السنوات الأخيرة ، إذ إنخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 ببلوغه 0,3% نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي ، ليرتفع إلى 4,2% سنة 2001 بسبب إرتفاع الكتلة النقدية بنسبة 24,9% الناتج عن الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية ، إضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أدى إلى تزايد نفقات الموازنة ، ليسجل إنخفاضا سنة 2002 بلغ 1,4 % ليرتفع إلى 4,3% سنة 2003 ، ثم 4% سنة 2004 ، لينخفض إلى 1,4% سنة 2005 نتيجة الأثر الإيجابي لإستقرار الإقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات برنامج الإنعاش الإقتصادي ، ليرتفع سنة 2006 إلى 2,3% بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ، والذي أفضى إلى زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة ، ليرتفع تدريجيا إلى أن بلغ أقصى مستوى له سنة 2009 بمعدل 5,7% .

1. 3. الميزانية العامة للدولة : سجلت رصيدا موجبا من سنة 2000 إلى 2008 ، لكن منذ سنة 2009 عرفت عجزا نتيجة تراجع الجباية البترولية .

2. مؤشرات التوازن الخارجي :

ميزان المدفوعات : حققت فائضا مستمرا بلغ 7,57 و 6,19 مليار دولار خلال سنتي 2000 - 2001 بسبب إرتفاع أسعار البترول و الذي أدى إلى إرتفاع إيرادات الصادرات التي بلغت 21,25 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9,35 مليار دولار كواردات في نفس السنة ، مما سمح بتحقيق ميزان تجاري موجب ، وإستمر ميزان المدفوعات في تحقيق رصيد إيجابي في السنوات الموالية .

و يمكن تلخيص كل المؤشرات السابقة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 8 : يبين تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للإقتصاد الجزائري للمدة من 2000 إلى 2011 .

السنة	الناتج الداخلي الخام بالمليار دينار	معدل نمو الناتج الداخلي %	معدل التضخم %	رصد الميزانية العامة (مليارد ج)	رصيد ميزان المدفوعات مليار$	المديونية الخارجية مليار$	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الإحتياطات الدولية (مليار$)
2000	4123,51	2,2	0,3	400,00	7,57	15,26	75,25	13,55
2001	4227,11	2,6	4,2	184,50	6,19	22,57	77,26	19,62
2002	4522,8	4,7	1,4	52,6	3,66	22,64	79,68	25,15
2003	5252,32	6,9	4,3	284,2	7,47	23,35	77,39	35,45
2004	6149,11	5,2	4	337,9	9,25	21,82	72,06	45,69
2005	7561,98	5,1	1,4	1095,8	16,94	17,19	73,35	59,16
2006	8514,83	2	2,3	1186,8	17,73	5,61	72,64	81,46
2007	9408,3	3	3,7	579,3	29,55	5,60	69,37	114,97
2008	11042,8	2,4	4,9	999,5	36,99	5,58	64,53	148,09
2009	10034,3	2,4	5,7	-570,3	3,86	5,41	72,63	155,11
2010	12049,5	3,4	3,9	-74	15,33	5,45	74,39	170,46
2011	14384,8	2,4	4,5	-28	20,06	4,40	72,05	188,8

المصدر : تقارير بنك الجزائر من 2000 إلى 2011 (www.Bank-of-algeria.dz)

يتضح من كل ما سبق أن الفترة ما بين 2000 إلى 2011 عرفت إستقرارا إقتصاديا على المستويين الداخلي و الخارجي ، و إن كان إستقرار مرتبط بالإرتفاع في أسعار النفط ، و هو ما يدل على أنها مؤشرات كلية هشة يمكن أن تتراجع مع إنهيار أسعار النفط [1].

ii. فرص الإستثمار في الجزائر : زيادة على التحسن الذي يشهده الإقتصاد الجزائري ، تتمتع الجزائر بالعديد من العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي إليها ، و التي نلخصها في العناصر التالية :

[1] شريف ريحان ، لمياء هوام ، دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري ، **مجلة العلوم الإقتصادية** ، عدد32 ، أفريل 2013 ، ص ص 32، 33.

1. التوفر على ثروات طبيعية هامة ، و هو ما يظهر من خلال إحتلالها الرتبة 15 من حيث الإحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم ، و الرتبة 07 في العالم من حيث موارد الغاز المؤكدة ، إضافة إلى ثروات منجمية أخرى : الفوسفات ، الزنك ، الحديد ، الذهب ، اليورانيوم ، التنغستن، الكاولين والسيليكون ، فضلا عن الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية .
2. إطلاق سياسات تنموية جديدة تستهدف إنعاش الكثير من القطاعات و التي تمثل بدورها فرصا هامة للإستثمار و التي تتمثل في :

أ. إطلاق سياسة جديدة للإنعاش الصناعي : في هذا الإطار تم إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة مثل: الميكانيك ، الأدوات الكهرومنزلية ، الإلكترونيات ، الصناعة الصيدلانية ، صناعة النسيج إنتاج مواد البناء ، و المعدات الكهربائية .

ب. إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .

ت. إطلاق برنامج الطاقات المتجددة الذي يهدف لإنتاج 22000 ميغا واط من الطاقة الشمسية و الحرارية و طاقة الرياح بحلول عام 2030.

3. إمكانية ولوج الأسواق الإقليمية و الذي يتيحه الموقع الجغرافي الملائم للجزائر، فهي قريبة من كل من الأسواق الأوربية ، العربية و الإفريقية ، وبخصوص هذه الأخيرة ، تتمتع الجزائر بـ 7 أسواق حدودية (تونس - ليبيا - النيجر - مالي - المغرب - الصحراء الغربية و موريطانيا) ، إضافة إلى آفاق أخرى و المتمثلة في : الإنضمام إلى إتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر ، والتوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، زيادة على العضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.
4. التوفر على بنية تحتية حديثة و متوافقة مع المعايير الدولية : فهي تتوفر على شبكة طرق تقدر بـ112696 كلم ، و حوالي 2150 كلم كسكك حديدية ، إضافة إلى وجود 35 مطار من بينها 13 مطار دولي ، أما بخصوص الموانئ ، فهي تتوفر على 11ميناء تجاري و مينائين للنفط .
5. التوفر على يد عاملة مؤهلة : إذ تسجل الجزائر 120 000 خريج جامعي سنويا و 190 000 متخرج من التكوين المهني .
6. إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج مما يكسبها ميزة تنافسية كتكاليف الغاز، الكهرباء ....إلخ [1].
7. تقديم عدة مزايا في مجال الحصول على العقار ، حيث تم إقرار تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية المحددة على قيمة الأراضي ، و التي حددت بـ 90% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار (لمدة أقصاها ثلاث سنوات) 50% خلال فترة الإستغلال و ذلك فيما يتعلق بالمناطق الشمالية ، أما بالنسبة للجنوب و الهضاب العليا فقد حددت بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 10 سنوات ، لترتفع بعدها إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة [2].

إن تكاثف كل العوامل السابقة من توازن في الإقتصاد الكلي و توافر مؤهلات و فرص كبيرة للإستثمار في الجزائر يمكن أن يساهم في جذب المستثمرين إليها ، لكن رغم ذلك فإن الجزائر لا تزال تصنف في مراتب متأخرة وفق كثير من المؤشرات المتعلقة بالإستثمار ، فحسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

[1] أهم أسباب الإستثمار ، على الموقع : **www.andi.dz**, le 06 – 04 -2014 a 11: 35

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لدعمكم** ، الجزائر ، بدون سنة ،بدون صفحة .

الصادرة عن البنك الدولي فإن الجزائر حصلت على المرتبة 132 سنة 2009 لتتراجع إلى مرتبة 136 عالميا في سنة 2010 و المرتبة 143 سنة 2011 و المرتبة 148 سنة 2012 ، حيث وصف هذا التقرير الجزائر بالوجهة الصعبة للإستثمار ، وذلك نتيجة الإجراءات المعقدة و الطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة ، وكثرة الوثائق الضرورية للقيام بالمشروع ، إضافة إلى ثقل عمليات إتخاذ القرارات ، و هو ما يظهر أن بيئة الأعمال في الجزائر تشوبها الكثير من النقائص و التعقيدات [1].

ثانيا : تشخيص البيئة السياسية للإستثمار في الجزائر

لقد عرفت الجزائر إستقرارا منذ 1965 إلى الوقت الحاضر بإستثناء الفترة الممتدة من 1992 إلى 1999 والتي عرفت إضطرابا سياسيا على إثر إلغاء نتائج الدور الأول من الإنتخابات التشريعية ، إضافة إلى الوضع الناتج عن إستقالة رئيس الجمهورية و حل البرلمان مما خلق فراغا دستوريا [2]، رافقه تصاعد لوتيرة العنف المسلح وإنتشار لأعمال التخريب التي شملت المؤسسات الحكومية و الإقتصادية و الهياكل القاعدية و إنتشار السيارات المفخخة و الحواجز الأمنية المزيفة و قتل الأجانب و العمل بنظام الطوارئ وحظر التجول ليلا في بعض الولايات و نزوح السكان إلى المدن بحثا عن الأمن ، و كل هذه الظروف ساهمت في إعاقة تدفق الإستثمار إلى الجزائر ، غير أن الوضع بدأ في التحسن خصوصا بعد إستفتاء الوئام المدني سنة 1999 ، و هو ما وضع حدا للأعمال المسلحة ، إضافة إلى إلغاء حظر التجول و توقف عمليات التخريب للمنشآت العمومية ، و إختفاء الحواجز المزيفة مما ساعد على توفير الامن [3].

و قد ساهم كل من تحسن الوضعية الأمنية للجزائر الناتج عن قرار رئيس الجمهورية بإجراء الوئام المدني تمهيدا للمصالحة الوطنية ، إضافة إلى تبني قانون خاص بالإستثمار سنة 2001 في تهيئة الظروف الملائمة لتدفق الإستثمارات الأجنبية التي بدأت تأخذ منحى تصاعدي منذ سنة 2001[4].

المطلب الثالث : معوقات الإستثمار في الجزائر

رغم وجود العديد من العوامل المساعدة على جذب الإستثمار إلى الجزائر ، إلا أن هناك مجموعة من العراقيل التي لا تزال تعيق الإستثمار في الجزائر و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. **المعوقات الإدارية و التنظيمية :**

- يمثل تعدد المصادر القانونية التي يخضع لها النشاط الإقتصادي ، و التي تستوجب المتابعة المستمرة لها من طرف المعنيين بها أحد أهم العوامل التي تساهم في نفور المستثمرين الأجانب ، فهناك قانون تطوير الإستثمار ، قانون الجمارك و قانون الضرائب و كل هذه القوانين قابلة للتعديل بشكل دوري بمناسبة إصدار قوانين المالية السنوية أو التكميلية .

و تجدر الإشارة إلى أن كثير من مواد هذه القوانين تحتاج إلى مراسيم و أنظمة تحدد كيفية تطبيقها مما يؤدي إلى تعطيل تطبيقها عمليا ، خاصة إذا تأخر إصدار هذه المراسيم و الأنظمة ، كتأخر صدور النظام المعني بتحديد كيفيات تحويل أرباح الإستثمار المباشر المنصوص عليه في الأمر 01 – 03 إلى جويلية 2005 .

---

[1] شريف ريحان ، لمياء هوام ، مرجع سابق ، ص 45.
[2] عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ، ص 173.
[3] نفس المرجع ، ص 284.
[4] Hakim Ben Hamouda , Nassim Oulmane et autres **, emergence en meddirerranee** , , edition l'harmattan , paris , 2009 , p 291.

- غموض القوانين و نقص الضمانات على الإستثمار : و هنا نميز بين عدة حالات

أ. غموض النص القانوني المتعلق بتحويل الأرباح : إذ أن الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الإستثمار سمح بتحويل رأس المال المستثمر و الأرباح الناتجة عنه شرط أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي في شكل عملة صعبة حرة التحويل يتأكد البنك المركزي (بنك الجزائر) من إستيرادها ، و هنا يظهر أن القانون قد إستثنى الأشكال الأخرى الغير نقدية لمساهمة الأجانب ، و يفهم من هذا عدم الترخيص بتحويلات أرباح المستثمرين الأجانب الذين يقيمون أو يساهمون بإستثمارات تقنية دون حصة نقدية (المهارات و حقوق الملكية الصناعية و التجارية) في رأس مال المشروع [1].

ب. غموض القانون فيما يتعلق بنزع الملكية : إذ حدد الأمر رقم 01 – 03 في المادة رقم 16 أن الإستثمارات المنجزة لا يمكن أن تكون محل مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، حيث يترتب على المصادرة تعويض منصف و عادل ، ويظهر أن هذا النص القانوني لم يشر إلى كل أشكال نزع الملكية (التأميم و نزع الملكية للمنفعة العامة) و إكتفى بذكر المصادرة فقط ، و هو ما يؤدي إلى تخوف المستثمرين الأجانب من إمكانية اللجوء إلى الأشكال الاخرى لنزع الملكية لتجريده من إستثماراته في الجزائر تحت ذريعة ما نص عليه الأمر 01 -03 الذي يمنع منع غير مطلق المصادرة الإدارية دون غيرها من الأشكال[2].

- تعدد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع الإستثمارية ، حيث تتطلب عملية تأسيس مؤسسة المرور عبر 14 إجراء إلزامي و التي تستغرق 25 يوم ، كما تتطلب عملية الحصول على رخصة بناء 19 وثيقة و إجراء مما جعل الجزائر تحتل المرتبة 118عالميا في مجال الحصول على رخص البناء[3] .
- تعقد و طول الإجراءات الجمركية ، حيث أن عملية جمركة الآلات و المعدات المستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المعنية كإدارة الجمارك ، إدارة الميناء والمكاتب المكلفة بتسوية إجراءات العبور.
- تعدد الرسوم الضريبية و ثقلها.
- بطء الجهاز القضائي : حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء اكثر من 387 يوم ، وحوالي 20 إجراء، إضافة إلى مشكلة عدم تخصص القضاة في مجال منازعات الإستثمار[4].

2. **المعوقات المتعلقة بالتمويل :** لا تزال صورة النظام البنكي الجزائري سيئة في نظر المستثمرين خاصة بعد تصفية بنكين خاصين سنة 2003 ، إضافة إلى الصعوبات في الحصول على التمويل الناتجة عن :

- نقص الكفاءة المهنية لدى إطارات البنوك خاصة فيما يتعلق بالطرق الحديثة في تسييرالقروض وتقييم المخاطر.
- بطء أنظمة المدفوعات و طول المدة اللازمة لمنح القروض .
- فرض البنوك لضمانات و رهون عقارية تفوق أحيانا مبلغ القرض.

---

[1] عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ، ص 183.
[2] نفس المرجع ، ص 186.
[3] شريف ريحان ، لمياء هوام ، مرجع سابق ، ص 46 .
[4] وصاف سعيدي ، محمد قويدري ، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق ، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير** ، عدد8 ، 2008 ، ص ص 47، 48.

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- بطء إجراءات تحويل الأجور و الأرباح إلى الخارج.

3. **المعوقات المتعلقة بالعقار:** أدت الصعوبات التي يعرفها قطاع العقار في الجزائر إلى نفور المستثمرين الوطنيين و الأجانب و تتلخص أهم الصعوبات التي يواجهها المستثمرون في :

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط إستثماري .
- إرتفاع أسعار العقارات بسبب المضاربة .
- عدم مطابقة بعض المناطق الصناعية و مناطق النشاط للمعايير الأساسية ، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية و إجتماعية و ليست إقتصادية .
- عدم إمتلاك الكثير من الشركات العمومية لشهادات الملكية مما يعيق خوصصتها أو شراكتها مع متعاملين أجانب[1].

4. **معوقات متعلقة بالمعلومات** : يعاني المستثمرون من غياب المعلومات الإقتصادية مما يعيقهم عن تحديد إحتياجات السوق و معرفة المنافسين بسبب صعوبة الدخول في قواعد بيانات الوزارات والهيئات الرسمية ، و ندرة المنشورات المتعلقة بالوضع الإقتصادي للجزائر و الفرص الإستثمارية المتاحة[2] .

5. **الفساد** : تسجل الجزائر منذ سنوات مستوى عالي للفساد ، فهي تصنف ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر الشفافية ، حيث صنفت في المرتبة 97 من مجموع 146 دولة سنة 2004 ، و المرتبة 112 من 180 دولة سنة 2011 ، لهذا يعتبر الفساد ثالث عقبة تواجه المستثمرين بنسبة 16% بعد كل من التمويل بـ 19,2% ، و البيروقراطية بـ 18,4% [3].

6. **معوقات إقتصادية** : تتمثل في :

- الصعوبات الناتجة عن الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق .
- عدم تطبيق الخوصصة كما يجب نظرا لتاثيراتها السلبية على الطبقة العاملة و الإقتصاد الوطني ، إضافة على عدم الفصل في وضعية المؤسسات العمومية إما بالغلق أو الإستمرار أو الخوصصة ، و هو ما يجعل المحيط الإقتصادي غامض أمام المستثمرين .
- إن عدم إتخاذ القطاع الخاص الوطني لأي مبادرات من أجل الإستثمار و تركز نشاطاته في قطاع الإستيراد ذو العائد المرتفع يؤدي إلى عدم مغامرة الأجانب في الإستثمار.
- عدم وجود سوق تنافسية في الجزائر بسبب وجود الأنشطة غير الرسمية التي تمثل ربع النشاط الإقتصادي [4].

المبحث الثاني : دوافع تصدير و إستقطاب الإستثمارات الصينية إلى الجزائر و العوامل المساعدة لها

تسعى الصين كدولة صاعدة إلى تعزيز حضورها الإقتصادي في دول العالم عامة ، و الدول النامية على وجه الخصوص في إطار توثيق العلاقات جنوب – جنوب عبر تشجيع الإستثمارات الصينية في هذه الدول لتحقيق المنفعة المتبادلة و التنمية المشتركة ، و في هذا السياق تعد الإستثمارات الصينية في الجزائر إحدى أهم أوجه العلاقات جنوب – جنوب ، و تعبير عن تنويع الطرفين لشركائهم

[1] شريف ريحان ، هوام لمياء ، مرجع سابق ، ص ص 45،46.
[2] نفس المرجع ، ص 49.
[3] نفس المرجع ، ص 44.
[4] بولعيد بعلوج ، معوقات الإستثمار في الجزائر ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد 4 ، بدون سنة ، ص 80.

الإقتصاديين ، وهو ما يدفع للبحث في دوافع الطرفين لتصدير و إستقطاب الإستثمارات ، و عن مدى توفر الضمانات اللازمة لحماية تلك الإستثمارات و لتهيئة الظروف الملائمة لها .

المطلب الأول : دوافع الشركات الصينية للإستثمار في الجزائر

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تدفق كبير للشركات الصينية ، و هو ما يوضح رغبة تلك الشركات في تعزيز حضورها في الجزائر ، إذ تظهر هذه الرغبة على مستوى تصريحات المسؤولين الصينيين ، حيث صرح سفير الصين بالجزائر " ليو يو هي " أن " الصين تعتزم رفع إستثماراتها بالجزائر مستقبلا ، و أن الصين تبدي إهتماما متزايدا بالسوق الجزائرية بالنظر إلى العلاقات السياسية الجزائرية الصينية الممتازة " [1] و هو ما يدعو للبحث عن الأسباب التي جعلت السوق الجزائرية جاذبة للشركات الصينية في العشرية الأخيرة ، و التي يمكن تلخيصها في :

1. **الإستفادة من الموارد الطاقوية الجزائرية** : حيث تمتلك الجزائر 1% من الإحتياطي العالمي للبترول و 2,5% من الإحتياطي العالمي للغاز ، إضافة إلى ذلك فإن الجزائر تمثل إحدى المصادر الآمنة للنفط مقارنة بالمناطق الاخرى [2]، فالجزائر تتوفر على كل المقومات التي تتلاءم مع الأهداف التي تسعى الصين إلى تحقيقها ، خاصة بعد إرتفاع طلبها على الطاقة مقابل إنخفاض إنتاجها لها ، وتحولها إلى ثاني مستهلك للبترول على المستوى العالمي سنة 2004 ، وأمام عدم قدرة الصين على الإعتماد على نفط الشرق الأوسط الذي أصبح خاضعا لسيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية ، أصبحت الدول الإفريقية الغنية بالبترول ومن بينها الجزائر إحدى أهم الدول التي تراهن عليها الصين لتموينها بالبترول ، و هو ما جعل زيارة الرئيس الصيني هيوجنتاو إلى الجزائر سنة 2004 تتمحور حول دعم الأمن الطاقوي الصيني [3].
2. **إستغلال فرص الإستثمار الناتجة عن إطلاق البرامج التنموية الجديدة** : فبعد إرتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي تمكنت الجزائر من تحصيل عائدات كبيرة ، و بذلك أصبحت الجزائر تتمتع بإحتياطات كبيرة من العملة الصعبة سمحت لها بإطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 الذي إستهدف بالدرجة الأولى تحسين البنية التحتية البرية و البحرية ، إضافة إلى إطلاق مشروع لإنجاز أكثر من مليون سكن ، و هو ما جعل الشركات الصينية تسارع لكسب حصة من تلك الإستثمارات [4]، إضافة إلى إطلاق برنامج الخماسي 2009- 2014 و الذي تقرر فيه إستثمار الحكومة أكثر من 200 مليار دولار ، يوجه جزء كبير منها لمشاريع البنية التحتية و هو ما يمثل بدوره فرصة أخرى للشركات الصينية [5].

إضافة إلى ذلك ، عملت الصين على إستغلال فرصة إطلاق الجزائر لعدد كبير من مشاريع الإنشاء و التي تتطلب تشغيل اليد العاملة الصينية المؤهلة و رخيصة التكلفة بغرض التخلص من بعض الضغوط ، حيث تزامن تدفق اليد العاملة الصينية إلى الجزائر مع المرحلة التي عرفت

---

[1] عبد الغني حومر ، مرجع سابق ، ص 73.

[2] عفاف قشاو ، **الإستراتيجية الصينية في إفريقيا حالة الجزائر 2000-2011** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2012 ، ص 66.

[3] Peter Brookes , Ji Hye Shin , china's influence in Africa , **backgrounder** , N 1916 , february 2006,PP2,3.

[4] François lafargue , la chine en afrique du nord **, med** , sans numero , 2008 , p68.

[5] Zhang Sciaofing , economic analysis on the motives of china's FDI in Africa , **journal of middle eastern and Islamic studies** , num 2 , 2010 ,p 60.

الصين فيها أزمة بطالة حادة ، إذ تم تسريح 37 مليون عامل من القطاع العام فقط ، و هو ما جعل الإستثمار في الجزائر يمثل فرصة للتخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها الصين [1].

3. الإستفادة من إنخفاض تكاليف عناصر الإنتاج الضرورية للقيام بالمشاريع ، خاصة فيما يتعلق بالأراضي ، الماء ، الغاز والكهرباء[2] .

4. دوافع مرتبطة بالسوق :

أ. إرتفاع مستوى المعيشة في دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر مقارنة بدول إفريقيا جنوب الصحراء و هو ما يوسع من فرص الإستثمار في المنطقة لتلبية طلب السوق المحلي [3].

ب. السعي لولوج الأسواق الإقليمية و الدولية : إن إستراتيجية غزو الأسواق التي رسمتها الصين لنفسها لا تهدف بالضرورة إلى إستغلال الفرص في السوق المحلي ، بل إعتماد هذا الأخير كقاعدة لغزو أسواق أخرى ، و في هذا السياق تندرج الإستثمارات الصينية في شمال إفريقيا بصفة عامة و من ضمنها الجزائر ، حيث تستهدف بالدرجة الأولى الوصول إلى الأسواق الأوربية و الأمريكية ، و حتى أسواق الشرق الأوسط ، فالصين تحاول إستغلال المزايا الجغرافية التي تتميز بها المنطقة كونها تمثل مفترق طرق بين أوربا و الشرق الاوسط ، إضافة إلى إستغلال إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي [4] ، فضلا عن ذلك ، يمكن أن يساهم توطن بعض الصناعات الصينية في منطقة شمال إفريقيا عموما و من ضمنها الجزائر في التقليل من نفقات النقل التي تتطلبها عملية التصدير من الصين إلى الأسواق الأخرى [5].

المطلب الثاني : دوافع الجزائر لإستقطاب الإستثمارات الصينية

تسعى الجزائر إلى تشجيع إستثمارات الشركات الأجنبية التي لا يقتصر إهتمامها على تحقيق أهدافها ، بل تأخذ بعين الإعتبار تحقيق إحتياجات الطرف الوطني ، و في هذا السياق تطرح الإستثمارات الصينية كأحد البدائل التي تتوفر فيها تلك الشروط ، خاصة و أنها إستثمارات صادرة من دولة نامية تدرك جيدا إحتياجات وأهداف نظيراتها من الدول النامية الأخرى ، إذ يمكن تلخيص أهم الدوافع التي دفعت الجزائر إلى تشجيع الإستثمارات الصينية فيما يلي :

1. رغبة الجزائر في إقامة إستثمارات مع الشركات الصينية في الأسواق الأجنبية ، و هو ما تجلى على مستوى الخطاب الرسمي الذي تبناه المسؤولون الجزائريون ، حيث إعتبر وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي أن : " الأولوية في هذه الظروف هو الإستثمار في الجزائر ..... و لما لا مع الصين من خلال التفكير في المستقبل للإستثمار سويا في أسواق ثالثة إنطلاقا من إنتاج جزائري صيني في الجزائر و الحصول على شركات توزيع في إفريقيا "[6] ، حيث يعبر هذا التصريح عن رغبة الجزائر للإستثمار بدورها في الخارج .

---

[1] Samia Hamanou , op.cit.

[2] Zhang Sciaofing , op.cit , p 63.

[3] François lafargue , la chine en afrique du nord , op.cit , pp 68, 69.

[4] François Nicolas ,op.cit , p 45.

[5] zhang sciaofing ,op.cit , p59.

[6] عبد الغني حومر ، مرجع سابق ، ص 67.

2. تفضيل الجزائر التعامل مع الشركات الصينية خاصة في مجال البناء نتيجة إرتفاع قدراتها التنافسية مقارنة بنظيرتها من الشركات الغربية ، كونها تتميز بالسرعة في إنجاز المشاريع ، والنوعية الجيدة لخدماتها مقارنة بالمتعاملين المحليين ، إضافة إلى إستخدام اليد العاملة الصينية التي تقبل العمل في مجالات يرفضها الجزائريون ، حيث سمح توفر هذه الشروط في الشركات الصينية من جعلها تستجيب لمتطلبات المرحلة التي تمر بها الجزائر ، و المتمثلة في الوضعية الإجتماعية المقلقة التي يعرفها البلد والمتمثلة في تفاقم مشكلة السكن [1] ، حيث يجد ذوي الدخل المنخفض صعوبة كبيرة في تأمين السكن بأسعار مناسبة ، لذلك تعمل الدولة الجزائرية على بناء عدد كبير من السكنات في أسرع وقت و بتكاليف منخفضة ، حيث أوكل إنشاء كثير من مشاريع بناء السكنات إلى الشركة الوطنية " كوسيدار " ، لكن نظرا لصعوبة الإستجابة للطلب الكبير على السكنات و عدم قدرة الشركة الوطنية على تغطية عملية إنجاز كل المشاريع ، تقرر الإعتماد على الشركات الأجنبية و في مقدمتها الشركات الصينية [2].

زيادة على مشكلة النقص الحاد للسكن ، كانت الجزائر تعاني من ضعف شديد في بنيتها التحتية بصفة عامة ، و هذا نتيجة تعرضها للتخريب في مرحلة العشرية السوداء التي أدت إلى تعطل العديد من المشاريع ، غير أن اللجوء إلى الإعتماد على الشركات الصينية ساهم في تحقيق تلك المشاريع الحيوية في ظرف قصير لإستدراك التأخر الذي تعرفه في هذا المجال [3].

3. رغبة الجزائر في إمتلاك قاعدة تكنولوجية تجعلها قادرة على إنتاج المكونات بدلا من إستهلاك التكنولوجيا أو إستيرادها ، حيث صرح الرئيس الجزائري قائلا : " نريد تجاوز مرحلة إستهلاك التكنولوجيا عن طريق النقل و الإستيراد ، وولوج مرحلة تكوين الإطارات وبلوغ مرحلة صناعة التجهيزات في بلادنا " و بما أن الصين لا تضع قيود على نقل التكنولوجيا إلى الدول الآسيوية و الإفريقية مثلما تفعل الدول الصناعية الغربية خاصة فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية و ألمانيا التي تربط مجمل علاقاتها بشروط سياسية و إقتصادية ، فإنها تمثل فرصة أو بديلا هاما بالنسبة للجزائر من أجل الحصول على التكنولوجيا [4]، و في نفس السياق ، دعا الرئيس الجزائري إلى توسيع مجالات التعاون الصيني الجزائري خارج المحروقات ، مؤكدا أن الجزائر لا تطلب مساعدات ، و إنما تسعى إلى إرساء تعاون نوعي يقوم أساسا على تحويل التكنولوجيا و الخبرة من الصين إلى الجزائر بشكل يساعد هذه الأخيرة على رفع إنتاجيتها ، وفتح أسواق جديدة و رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات ، حيث أكد الرئيس على ضرورة تركيز الجهود على قطاعات كالأدوية ، الأسمدة ، الإلكترونيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة الشاحنات و تكنولوجيا المعلومات الحديثة[5] .

---

[1] François lafargue , op.cit , p 69.

[2] Africa housing finance yearbook 2013 , Centre for affordable housing finance in Africa , p30. disponible sur : **www.housingfinanceafrica.org\wp-content\uploads\2013\09cahf-small1.pdf**.

[3] عفاف قشاو ، مرجع سابق ، ص 86.

[4] نفس المرجع ، ص 69.

[5] Le Président Bouteflika invite les investisseurs chinois à ouvrir un champ de coopération "nouveau et plus large, http: //dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200608/20060802944899.shtml

4. سعي الجزائر لتنويع شركائها الإقتصاديين ، و قد تم تبني هذه الإستراتيجية منذ سنة 2000[1] حيث أصبح من الضروري تنويع الأطراف الخارجية المتعامل معها من خلال الإنفتاح على الفواعل الجديدة الصاعدة و المعروفة إختصارا بـ " BRICS " التي تشمل البرازيل ، روسيا ، الهند و الصين ، و هذا بغرض تعزيز التعاون جنوب – جنوب و عدم الإعتماد على التعامل مع الدول الغربية عامة و الولايات المتحدة على وجه الخصوص[2].

يظهر من خلال كل ما سبق ، أن الجزائر تراهن كثيرا على الإستثمارات الصينية في تحقيق الكثير من الأهداف التنموية التي سطرتها في مختلف المجالات ، والتي يتعذر على باقي الشركاء الأجانب تحقيقها بنفس المواصفات التي توفرها الشركات الصينية ، فضلا عن الإعتماد على هذه الإستثمارات من أجل تطوير و تنويع القاعدة الإنتاجية للجزئر ، و كذا الحصول على التكنولوجيا الحديثة .

المطلب الثالث : العوامل المساعدة على إستثمار الشركات الصينية في الجزائر

لقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة الظروف الملائمة للشركات الصينية للعمل في الجزائر ، و في مقدمتها العلاقات المتينة التي تربط بين الجزائر و جمهورية الصين الشعبية ، و التي ساهمت في توثيق العلاقات التجارية مع الشركات الصينية ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تنافس كبرى الشركات الغربية من أجل الحصول على عقود في الجزائر ، و ترجع تلك العلاقات الوثيقة إلى تاريخ قديم ، فالصين كانت أول دولة غير عربية تعترف سنة 1958 بالحكومة المؤقتة الجزائرية بإعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، بالموازاة مع ذلك ، دعمت الجزائر منذ إستقلالها وحدة الصين ، و هو ما سمح بتحقيق التقارب بين الدولتين ، و الذي أفضى في الأخير إلى الإعلان عن إقامة شراكة إستراتيجية سنة 2006 .[3]

غير أن التعاون بين البلدين عرف تراجعا في سنوات التسعينات بسبب البيئة السياسية المضطربة التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة وهو ما أعاق الصين عن الإستثمار في الجزائر ، غير أن هذه الوضعية تغيرت مع بداية سنة 2000 ، وذلك بتبني الجزائر إستراتيجية تستهدف تنويع شركائها الإقتصاديين ، وذلك في الوقت الذي عملت فيه الصين على زيادة إستثماراتها في إفريقيا عامة[4] .

كما توجد عدة عوامل أخرى تساهم في تعزيز الإستثمار الصيني في الجزائر من بينها :

مشاركة الجزائر في العديد من المرات في المعرض الدولي حول الإستثمار والتجارة الذي يتم تنظيمه في مدينة xiaman الصينية ، حيث تقوم الحكومة الجزائرية بإرسال بعثات للمشاركة و عرض محيط الإستثمار للجزائر ، إضافة إلى ذلك نظم البلدان على هامش الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الصين في نوفمبر 2006 ، منتدى التعاون الصيني – الجزائري ، حيث قامت الحكومة الجزائرية بتقديم سياستها التجارية و الإستثمارية و الفرص المتوفرة في الجزائر ، و التي كانت محل إهتمام العديد من الشركات الصينية .

[1] Salim Tamani , la chine tient a sa place sur le marche algerien **, liberte ,le 19-12-2013** , sur : www.liberte-algerie.com\ actualite\212363 . date de visite : 18-04-2014 a 21 :35.
[2] Mohamed Fadhel troudi , la strategе arabe de la chine , **geostrategeque** , num 33 , 4eme triestre2011, p162.
[3] Ibid, p166.
[4] Salim Tamani , op.cit.

كما تم التوقيع على إتفاقية بين الجانب الصيني و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة سنة 2009 لدفع الشراكة بين البلدين و تطويرها ، و التي تتضمن التفاوض حول سبل إيجاد فرص للشراكة في مجالات الصيدلة ، العتاد الطبي ، البيئة ، السياحة و البناء [1].

و قد كان لكل هذه العوامل السابقة الأثر الكبير في تهيئة الظروف المناسبة للشركات الصينية للعمل في الجزائر .

أما من الناحية القانونية ، تتمتع الإستثمارات الصينية في الجزائر بعدة ضمانات توفرها لها الإتفاقيات المبرمة بين البلدين في هذا المجال ، و المتمثلة في الإتفاق الموقع بين حكومة الجزائر و حكومة جمهورية الصين الشعبية في 20 أكتوبر 1996 ، حول التشجيع و الحماية المتبادلتين للإستثمارات ، حيث يستهدف الطرفين من وراء التوقيع على هذا الإتفاق :

- ❖ خلق الظروف الملائمة لإستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ❖ العمل على تحفيز مبادرات الأعمال للمستثمرين و زيادة الرفاهية في كلا البلدين من خلال توفير التشجيع و الترقية و الحماية المتبادلة لهذه الإستثمارات .

و قد نص الإتفاق على :

- ❖ قيام كل طرف من الأطراف المتعاقدة بتشجيع مستثمري الطرف الآخر للإستثمار في إقليمه
- ❖ قيام كل طرف من الأطراف المتعاقدة بتقديم المساعدة و التسهيلات اللازمة للحصول على التأشيرة و رخصة العمل ، لمواطني الطرف الآخر المتوجهين إلى إقليمه أو المتواجدين فيه في إطار نشاطات مرتبطة بهذه الإستثمارات.
- ❖ تمتع الإستثمارات و النشاطات المتعلقة بها التابعة لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية و المعاملة العادلة و المنصفة في إقليم الطرف الآخر .
- ❖ عدم قيام أي من الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية إستثمارات مستثمري الطرف الآخر على إقليمه أو تأميمها أو إتخاذ إجراءات مماثلة بشأنها إلا إذا توفرت الشروط المتمثلة في :
  - أن يكون نزع الملكية للمنفعة العامة .
  - بناءا على إجراء قانوني وطني .
  - مقابل تعويض حيث يكون هذا الأخير معادلا لقيمة الإستثمارات المنزوعة وقت الإعلان عن نزع ملكيتها مع قابليته للنقل و التحويل بحرية .
- ❖ ضمان الأطراف المتعاقدة للتحويلات المتعلقة بالإستثمارات و التي تشمل :
  - الأرباح و الفوائد و أي دخل شرعي آخر .
  - المبالغ المحصل عليها من التصفية الكلية أو الجزئية للإستثمارات .
  - مدفوعات مقابل المساعدة التقنية أو نفقات الخدمات التقنية و التسيير .
  - مدفوعات تتعلق بمشاريع في طور التعاقد .
  - مدخرات مواطني الطرف المتعاقد الآخر الذين يشتغلون في إطار إستثمار يتم في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين .

[1] عفاف قشاو ، مرجع سابق ، ص 80.

و يغطي هذا الإتفاق فترة تقدر بـ 10 سنوات ، مع قدرة أي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الإتفاق في أي وقت شرط إشعار الطرف المتعاقد الآخر سنة قبل ذلك [1].

من جهة أخرى ، قامت كل من الحكومة الجزائرية و حكومة جمهورية الصين الشعبية في نوفمبر 2006 بالتوقيع على إتفاقية قصد تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة ، في إطار رغبتهما في ترقية الشراكة الإقتصادية بين البلدين ، حيث يمكن وجود هذه الإتفاقية من توفير بيئة آمنة للأرباح و التقليل من مخاوف الوقوع في الإزدواج الضريبي ، حيث نصت الإتفاقية بشكل صريح على الإلتزام بعدم فرض ضريبة مزدوجة على مداخيل الممتلكات العقارية و على أرباح المؤسسات [2].

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر

نظرا لحداثة الإستثمارات الصينية في الجزائر ، و التي تعود إلى السنوات الأولى من الألفية الثالثة ، فإن وجودها يبقى محصورا في عدد محدود من المجالات ، إذ يتحدد وفقا لأهمية القطاعات بالنسبة للإقتصاد الصيني من جهة ، و الفرص التي تتوفر عليها البيئة الإستثمارية للجزائر من جهة أخرى ، ونظرا لصعوبة حصر كل المشاريع التي تقوم بها الشركات الصينية ، سيتم الإكتفاء بذكر أهمها و التي نلخصها فيما يلي :

المطلب الأول : الإستثمار في قطاع الطاقة و المناجم

تجدر الإشارة إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات تتم عن طريق مشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية سوناطراك ، و مختلف الشركات الأجنبية ، إذ يمكن للشريك الأجنبي الدخول في شراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك عن طريق إنشاء شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها الرئيسي بالجزائر ، كما يمكن أن تتم الشراكة من خلال عقود أخرى كعقود الخدمات وعقود تقاسم الإنتاج ، إذ أن المهم في كل الحالات هو أن حصة الشريك الأجنبي لا تتجاوز 49% من مساهمته في رأس المال ، بينما لا تقل مساهمة سوناطراك عن 51%[3] .

من جهة أخرى ، ساهم قانون 05 – 07 الصادر في سنة 2005 و المتعلق بالمحروقات في توسيع إطار الشفافية و المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين و غيرهم في منح الرخص و رفع الإحتكار في إستغلال منشآت نقل المحروقات و فتح المجال أمام الإستثمار ، و هو ما يشجع الشركات على الإستثمار في هذا المجال [4].

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم **02-392** المؤرخ في 25نوفمبر 2002، المتضمن التصديق على الإتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة جمهورية الصين الشعبية المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلتين للإستثمارات الموقع ببكين في 20-10 – 1996 ، الصادر في الجريدة الرسمية **عدد77** ، الصادرة في 26 نوفمبر 2002.

[2] المرسوم الرئاسي رقم **07 – 174** المؤرخ في 6 يونيو 2007 ، المتضمن التصديق على الإتفاقية المتعلقة بتجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة الموقعة ببكين في 6-11 – 2006 ، الجريدة الرسمية **عدد 40** ، صادرة في 17 يونيو 2007، ص 4.

[3] نسرين برجي ، مبارك بوعشة ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية** ، عدد 31 ، 2012 ، ص 70.

[4] نفس مرجع ، ص ص 73 ، 74.

و بغرض تطوير و تنمية قطاع المحروقات ، لجأت الحكومة الجزائرية إلى الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بإعتبارها وسيلة فعالة في توفير رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا التي يحتاجها هذا القطاع [1].
و في هذا السياق ، أصبحت الشركات الصينية النشيطة في قطاع الطاقة و المناجم تسجل حضورا قويا في السنوات الأخيرة ، لتصبح من أهم المنافسين للشركات الأجنبية الأخرى ذات الوجود العريق في الجزائر كالشركات الأمريكية و الفرنسية و الإسبانية ، و من بين أهم الإستثمارات الصينية المسجلة في هذا المجال نذكر :

قيام شركة البتروكيماويات الصينية " SINOPEC " بالتوقيع على عقد بقيمة 525 مليون دولار سنة 2002، لتطوير حقل زارزاتين قرب حاسي مسعود في صحراء الجزائر ، حيث يعود تمويل المشروع إلى الشركة الصينية بنسبة 75% ، بينما 25% المتبقية تعود لشركة سوناطراك الجزائرية.

كما تعد شركة النفط الوطنية CNPC من أبرز الشركات الصينية المستثمرة في قطاع الطاقة في الجزائر ، حيث قامت بإبرام عقد مع شركة سوناطراك ، تقوم الشركة الصينية بموجبه بإستثمار 31 مليون دولار من أجل التنقيب على البترول و الغاز في فترة تصل إلى ثلاث سنوات ، إضافة إلى بناء نفس الشركة لمصنع لتكرير البترول قرب حوض سباع .

زيادة على ذلك ، تمكنت كل من الشركة الوطنية الصينية CNPC و شركة البتروكيماويات الصينية SINOPEC سنة 2004 من الحصول على حقوق البحث و الإستغلال في حوض ميا ، حيث تزاول شركة SINOPEC نشاطها في مجمعات الحجيرة و جرارة ، أما شركة CNPC فتزاول نشاطها في حوض المزيد ، لتحصل نفس الشركة في مارس 2005 على عقد لتجديد معمل تكرير البترول في سكيكدة .

من جهة أخرى ، قامت شركة نافطال بتعاون مع شركة SORALCHINE بإنشاء شركة مختلطة في 2006 تحمل إسم NAFTALCHINE مختصة في توزيع مواد بترولية مكررة الكيروزين (وقود الطائرات) والبنزين ، علما أن شركة SORALCHINE هي أصلا شركة مختلطة بين شركة تجمع بين سوناطراك التي تبلغ مساهمتها 30% و الشركة الصينية CNPC التي تبلغ مساهمتها 70% من رأس مال الشركة .

كما تم التوقيع على عقد بين الجزائر و الصين للتنقيب على البترول ، إذ تستحوذ الجزائر على نصف المشروع ، أما النصف الثاني فيعود إلى شركة صينية و أخرى تايلاندية [2].

إضافة إلى ذلك ، قامت شركة بتروتشاينا بتوقيع عقد مع هيدروجين كاربايد الجزائرية لتطوير حقول نفطية بشكل مشترك و لبناء مصفاة تكرير البترول [3].

أما شركة CNOOC فقد حصلت على رخصة إستغلال حاسي بير الركايز الواقعة في جنوب غرب الجزائر[4] .

---

[1] نسرين برجي ، مبارك بوعشة ، مرجع سابق ، ص 63.
[2] عفاف قشاو ، مرجع سابق ، ص ص 75 ، 76.
[3] أيان تايلور ، مرجع سابق ، ص 16.
[4] Chris Alden , Faten Aggad , investissements chinois et création d'emploi en algerie et en egypte ,**note économique** , banque africaine de developpement , 2011, p10.

كما باشرت شركة مختلطة صينية جزائرية مختصة في مجال البحث و التنقيب على المواد الطاقوية أشغال الحفر و التنقيب في ولاية أم البواقي و بالضبط في منطقة " فكيرينة " و " واد نيني " ، إضافة إلى أشغال الحفر و التنقيب في منطقة " الونزة " و " لعوينات " بولاية تبسة ، إضافة إلى أشغال أخرى على مستوى " مجاز التباسة " بنفس الولاية باعتبار أن المنطقة تحتوي على مواد طاقوية و باطنية معتبرة [1].

من جهة أخرى ، نجحت الكثير من الشركات الصينية في افتكاك عدد كبير من العقود والصفقات في مجال إستكشاف و إسغلال المعادن خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و 2008 و التي تتلخص أهمها في قيام مكتب الاستكشاف والاستغلال لمقاطعة "هينان" بإعادة استغلال منجم الزنك والرصاص بالعابد بولاية تلمسان.

كما قامت شركة " شاولين" بأعمال الإستكشاف وإستغلال بعض مناجم الذهب بمساحات إيسلفان وسيلدار وإيدرسكي بمنطقة الهقار، ومساحات خاصة بالزنك والرصاص ببوخدمة وكف السماح وعين سجارة ببوقاعة بولاية سطيف .
و إفتكت المجموعة الصينية "شاولين" أيضا صفقة هامة لإستغلال منجم المنغنيز بمنطقة " قطارة " جنوب غربي ولاية بشار، والذي يحتوي على إحتياطي معتبر من المنغنيز و الذي يقدر بـ20 مليون طن.

إضافة إلى ذلك ، حصلت الشركة الصينية "سي جي سي أوفرسيس" على رخصتين لاستكشاف واستغلال مناطق منجمية ، الأولى ببلاد مبدنة بتندوف تحتوي على النحاس و الذهب ومعدن الموليبدان ، فضلا على مساحة "عقيلات ديلال" بتندوف أيضا والتي تحتوي بدورها على الذهب .

كما إستفادت " الشركة الصينية للهندسة " من رخصة إستكشاف وإستغلال مساحة " بعين ألارين " تحتوي على الذهب.

فيما حصلت شركة "جي سي جي أوفرسيس" بتمنراست على أربعة حقول أو مساحات للاستكشاف والاستغلال تشمل على مواد الذهب والرصاص بكل من " تين زبان " و "أمسكور" و " شط إيلار" و"تيهيماتين"
كما أبدت الشركات الصينية إهتماما بإمكانية تطوير مناجم الحديد التي تمتلكها الجزائر، خاصة تلك الواقعة بين تندوف وبشار، ويتعلق الأمر بـ" غار جبيلات " و " مشري عبد العزيز" ، إذ يسعى الصينيون إلى الظفر بصفقة تسمح لهم بالتموقع فعليا في إنتاج واستغلال الحديد في المنطقة ، خاصة بعد نجاحهم في الظفر بعدد من المشاريع المماثلة في إستغلال الحديد الموريتاني ، فمنجم غار جبيلات يقع 130 كلم جنوب شرقي تندوف بمقربة من الحدود الموريتانية ، أي أنه إمتداد للمناجم التي تزخر بها موريتانيا ، أما مشري عبد العزيز فيقع 400 كلم شرق تيندوف ، على بعد 250 كلم عن غار جبيلات ، و يقدر إحتياطي المنجمين بأكثر من 3 ملايير طن من معدن الحديد ، إضافة إلى إمكانية إستغلال هذا المعدن بسهولة مما يجعل الشركات الصينية تهتم بالإستثمار فيه[2] .

يظهرمن خلال كل المشاريع السابقة ، أن الشركات الصينية التي تنشط في قطاع الطاقة و المناجم بدأت تحتل مكانة مميزة في الجزائر و هذا بعد أن كانت غائبة في السنوات السابقة في هذا المجال ، و هذا راجع

[1] عبد الغني حومر ، مرجع سابق ، ص 78.
[2] حفيظ صواليلي ، إستثمارات صينية في المناجم الجزائرية ، **جريدة الخبر** ، 17 أكتوبر 2010 ، الجزائر ، على الرابط :
http://www.elkhabar.com/ar/economie/232453.html#sthash.C4Ew1fgO.dpuf تاريخ الزيارة : 18-4- 2014 على 21:30

إلى الفرص الكبيرة التي يتميز بها قطاع الطاقة و المناجم من جهة ، إضافة إلى الإصلاحات التي عرفتها الشركات الصينية التابعة للدولة في سنوات التسعينات من أجل تأهيلها للإستثمار في الخارج .

المطلب الثاني : الإستثمار في البناء و الأشغال العمومية

يمكن للأجانب الإستثمار في مجال الأشغال العمومية إما عن طريق إنشاء الشركات المختصة في هذا المجال لفروع في الخارج ، أو من خلال إقامة مشاريع مشتركة تتيح للأجانب المشاركة في إنجاز البنى التحتية ، كما يمكن لهم الإستثمار في تطوير البنى التحتية من خلال إبرام عقود مع السلطات العمومية أوشركات خاصة في الدولة المضيفة ، و في هذه الحالة يسمح العقد بإنشاء بنى تحتية تتبعها عملية تقديم خدمات [1].

و بإعتبار أن الجزائر كانت قد أطلقت مع بداية الألفية العديد من المشاريع لإستدراك التأخر الذي نجم عن الظروف التي عرفتها البلاد في مرحلة التسعينات في مجال البنى التحتية الضرورية لمختلف النشاطات الإقتصادية ، إضافة إلى إطلاق مشاريع لبناء السكنات بغرض التصدي لمشكلة النقص الفادح في هذا المجال ، ونظرا لصعوبة تحقيق هذه المشاريع من طرف الشركات المحلية بمفردها بسبب ضخامة المشاريع و كثرتها ، لجأت الجزائر إلى الإستعانة بالشركات الصينية من أجل المساهمة في عملية إنجاز المشاريع ، و هذا نتيجة القدرات التنافسية الكبيرة التي تتمتع بها الشركات الصينية الناجمة عن سرعة الإنجاز وإنخفاض التكاليف ، و من أهم المشاريع التي أوكل إنجازها للشركات الصينية نجد :

- مشروع الطريق السيار شرق – غرب : يبلغ طول هذا الطريق 1216 كيلومتر ، و هو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف مرورا بتلمسان ، سيدي بلعباس ، وهران ، غيليزان ، الشلف ، الجزائر، سطيف ، برج بوعريريج ، قسنطينة و عنابة ، حيث تقدمت عدة شركات أجنبية في جانفي 2006 بعروض من أجل الظفر بالمشروع من بينها : الشركة الصينية CSCE ، إضافة إلى مجمع CITIC الصيني المعروف بخبرته العالمية في إنشاء الطرق ، إضافة إلى شركات أجنبية أخرى مثل BOUYGUES الفرنسية و المجموعة الأمريكية BECHTEL و كذلك مجمع COJAL الياباني ، غير أن المجمع الصيني CITIC تمكن من الظفر برخصة إنجاز الجزء الأوسط الغربي للطريق السيار حيث يبلغ طول هذا الجزء 550 كيلومتر ، بينما حصلت الشركة اليابانية على رخصة لإنجاز الجزء الشرقي من الطريق و الذي يبلغ طوله 400 كيلومتر[2] .
- مشروع بناء المسجد الكبير : يعد المسجد الكبير أعلى و أضخم بناية على مستوى القارة الإفريقية ، و ثالث أكبر جامع في العالم ، حيث ينتظر من هذا الجامع أن يكون مجمعا للشؤون الدينية في الجزائر ، إذ يتسع لستة و ثلاثين ألف مصلي ، فضلا عن ذلك ، فإن هذا المسجد يمكن أن يكون مركزا يجذب المؤرخين و العلماء و السياح من مختلف ربوع العالم ، وقد تم إسناد إنشاء هذا المشروع للشركة الصينية **" china state construction"** التي تعمل في الجزائر منذ 30 سنة ، حيث إشتهرت ببناء أكبر خمسة فنادق في الجزائر من بينها فندق شيراتون وهران ، شيراتون الجزائر و رونيسونس بتلمسان ، حيث تقدر تكلفة المشروع بـ 1 مليار أورو ، من شأنه خلق 17000 منصب شغل

[1] François Nicolas , op.cit , p36.

[2] نسرين برجي ، مبارك بوعشة ، مرجع سابق ، ص 69.

من بينها 10000 منصب شغل للجزائريين ، كما يراعى في إنجاز المشروع الجانب البيئي ، و هو ما يتجلى في وضع تقنية خاصة لتجميع 30 ألف متر مكعب من مياه الأمطار وتخزينها لإستخدامها في ري المساحات الواسعة من الحدائق المحيطة بالمسجد ، زيادة على تزويده بنظام مضاد للزلازل ، و الذي يسمح بتقليص قوة الزلازل بنسبة 70% .

- مشاركة الشركة الصينية للهندسة الجيولوجية في إنشاء مشروع يستهدف نقل و تحويل المياه في أعماق الصحراء الجزائرية ،و ذلك بتحويلها من عين صالح إلى تمنراست بطول 750 كيلومتر[1] .

- قيام شركة CSCEC بمشاريع كثيرة كبناء فندق شيراتون ، المركز التجاري المعروف بإسم القدس و الذي يعد أكبر مركز تجاري على مستوى إفريقيا ، إضافة إلى بناء المركز الإستشفائي لوهران و المقر الجديد لوزارة الخارجية ، و كذا المشاركة في أشغال توسيع جامعة منصورة بتلمسان .

- قيام شركة SYNOHIDRO بأشغال التطهير في واد سوف ، إضافة إلى المشاركة في بناء سد بوكوس في الطارف .

- مشاريع بناء الوحدات السكنية : أدى توفر الجزائر على إحتياطات ضخمة من العملة الصعبة إلى إطلاق مشروع لبناء أكثر من مليون سكن ، و هو ما أدى إلى مضاعفة الشركات الصينية المختصة في الهندسة المدنية أعمالها في الجزائر[2] ، حيث توجد 15 شركة تشرف على 152384 وحدة سكنية متنوعة بقيمة إجمالية تقريبية تقدر بـ 457152 مليون دينار ، حيث تقدر قيمة الوحدة السكنية بـ 300 مليون سنتيم حسب بيانات وزارة السكن و العمران ، ويمكن تلخيص المشاريع السكنية التي تشرف عليها شركات صينية و قيمتها من خلال الجدول التالي :

[1] حياة فراني ، **الصين و المغرب العربي بين المرجعية السياسية و المصالح الإقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص ص 224 ، 225.

[2] François lafargue , op.cit , p 69.

جدول رقم 9 : أهم الشركات الصينية الموجودة في الجزائر و حصص كل شركة من الوحدات السكنية

إسم الشركة	عدد الوحدات السكنية المشرفة عليها	القيمة المالية (مليون دينار)
CSCEC	79358	238074
ZCIGC	24031	72093
GUANSHA	12002	36006
ZIEC	10150	30450
CRCEG	6010	18030
CGCOC	600	1800
CGIGC	1000	3000
JINSHA	1500	4500
JSCC	1500	4500
SINOHYDRO	1170	3510
CEZY	712	2136
GIMPC	1457	4371
JIANDA	394	1182
CEDY	6500	19500
MCC	6000	18000
الإجمالي	152384	457152

المصدر : البيانات المحصل عليها من وزارة السكن و العمران بالجزائر

إلى جانب مشاريع بناء السكنات ، قامت الشركة الصينية العامة لهندسة البناء ببناء عدة مشاريع أخرى كمبنى المجلس الدستوري ، و أشغال توسيع مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة ، إضافة إلى مشروع جامعة سعيدة الذي أنجز سنة 2009[1] .

من جهة أخرى ، أبرمت الجزائر عدة عقود مع الشركات الصينية من أجل توسيع شبكة السكك الحديدية للجزائر خاصة في الفترة الممتدة بين 2007 و 2010 و من بين أهم هذه المشاريع :

- تم في سنة 2009 إسناد مشروع إنشاء خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية تيسمسيلت وبوغزول إلى الشركة الصينية **CCECC**، حيث تبلغ قيمة العقد 553,8 مليون دولار .
- حصول شركة **CCECC** على عقد بقيمة 544,7 مليون دولار بالشراكة مع الطرف الجزائري **INFRARIAL ALGERIE** ، **و** ذلك لإنشاء خط سكة حديدية يربط بين ولاية المسيلة و بوغزول بطول يصل إلى 151 كيلومتر .
- تمكن شركة **CCECC** من الحصول على عقد بقيمة 808,6 مليون دولار لإنشاء خط السكة الحديدية الرابط بين تيارت و سعيدة .

[1] حياة فراني ، مرجع سابق ، ص 223.

كما تمكنت نفس الشركة من الحصول على عقد بقيمة 38,8 مليون دولار ، لإنشاء خط السكة الحديدية الرابط بين برج بوعريريج و مدينة الثنية بالشراكة مع الشركة الكندية **DESSEAU** و الشركة التركية **OZGUN CONSTRUCTION**.[1]

و إلى جانب مشاريع مد خطوط السكك الحديدية ، تولت الشركات الصينية عملية بناء العديد من المنشآت مثل قيام الشركة الصينية **" CHINA STATE CONSTRUCTION "** ببناء مركز للمؤتمرات بالجزائر العاصمة الذي يعد من أضخم المشاريع التي عرفتها الجزائر ، بتكلفة إنجاز تفوق 650 مليون دولار ، حيث يتكون المشروع من عمارة رئيسية و عمارة أخرى للخدمات و قاعة للمحاضرات و قاعات فرعية و قاعة متعددة الخدمات ، و قاعة شرفية ، إضافة إلى قاعة للوفود الأجنبية و قاعة للصحافة .

إضافة إلى المشاريع السابقة ، تحصل المجمع الصيني **ZIEC ZHONGDING INTERNATIONAL CO.LTD** على مشروع بناء مؤسسة إعادة التربية بمدينة غيليزان بقيمة 300 مليون دولار، و مدة إنجاز لا تتعدى 22 شهر ، و بطاقة إستيعاب 500 سجين [2].

و بناءا على ما سبق ، يتضح أن شركات الإنشاء الصينية أصبحت تشارك في أغلب المشاريع الكبرى التي أطلقتها الجزائر في السنوات الاخيرة من أجل تحسين بنيتها التحتية ، و هذا بفضل الخبرة التي تتمتع بها في هذا المجال .

المطلب الثالث : الإستثمار في قطاع الصناعة و الإتصالات

أولا : الإستثمار في قطاع الصناعة

1. **صناعة السيارات :** في إطار محاولة الصين لتنويع إستثماراتها في الجزائر ، حاولت الصين دخول عالم الإستثمار في مجال تركيب السيارات منذ عام 2007 ، نتيجة الرواج الذي تعرفه السيارات الصينية و الطلب الكبير عليها من طرف المستهلكين الجزائريين خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ، بسبب إنخفاض تكاليفها و التوسع في منح القروض الإستهلاكية ، وهو ما إنعكس على مستوى الطلب ، حيث أصبحت الجزائر واحدة من بين أكبر 10 دول مستوردة للسيارات ، لذلك رأت الشركات الصينية أنه من الأفضل تحويل تركيب السيارات إلى الجزائر عوض تصدير إليها ، و تتلخص أهم الإستثمارات الصينية في هذا المجال في :

- قيام الشركة الصينية **jiangling motors corporation** و **Jiangxi coal corporation group** بإتفاق مع الشريك الجزائري مجمع معزوز لإنشاء منطقة إقتصادية صينية ، و هي منطقة التعاون الإقتصادي و التجاري لـ **jiangling** مقرها مستغانم غرب الجزائر ، متخصصة في تركيب السيارات ، ينتظر منها إنتاج 50000 وحدة في ظرف 5 سنوات .
- إبرام عقد بين الشركة الصينية xi shaan و الشركة الجزائرية GM trade بقيمة 100 مليون دولار من أجل إنشاء مصنع لتركيب السيارات في سطيف شرق الجزائر ، حيث تم تحديد سنة 2009 كتاريخ للإنطلاق في الإنتاج ، وقد تقرر إنتاج 11000 مركبة من مختلف الأصناف ، كما حدد عدد المناصب التي يمكن للمشروع خلقها بـ 4000 منصب عمل .

[1] Chris Alden , Faten Aggad , op.cit , p10.

[2] عبد الغني حومر ، مرجع سابق ، ص ص 74 ، 75.

- إبرام عقد بين الشركة الجزائرية FANDI MOTORS و الشركة الصينية SHAAN XI لإنشاء مصنع ببرج بوعريريج لإنتاج صنفين من سيارات هذه العلامة الصينية على أن يخلق المشروع 1200 منصب شغل للجزائريين .

كما وقعت نفس الشركة الجزائرية FANDI MOTORS عقدا مع الصيني JIANGSCI CHANGHE AUTOMOBILE لتركيب صنفين من الحافلات التي ينتجها المجمع الصيني .

غير أن هذه المشاريع تم تعليقها ، و ذلك بعد إعلان وزير الصناعة الجزائري عبد الحميد تمار في جانفي 2009 أن الجزائر تفضل جذب الشركات الأجنبية من أجل صنع و ليس تركيب السيارات في الجزائر ، علما أن إنشاء المشروع بين كل من FANDI MOTORS و SHAAN XI كان قد إكتمل بنسبة 80% ، و قد تم تفسير قرار التعليق بأنه ناتج عن مجريات المفاوضات مع شركة رونو لإنتاج مصنع لتركيب السيارات بالجزائر ، خاصة و أن شركة رونو كانت قد أبدت تخوفا كبيرا من الشركات الصينية المنافسة ، إضافة إلى تصاعد المخاوف لدى الطرف الجزائري بخصوص نوعية المنتوجات الصينية خاصة و أن المستهلك الجزائري يميل أكثر لإقتناء المنتوجات الغربية.

2. **الصناعة الإلكترونية :** سعت الصين لتوسيع إستثماراتها في مجال الإلكترونيك ، و هو ما تجسد في إعلان الشركة الصينية la china great wall computer Shenzhen co في ماي 2009 عن فتح أول مصنع لها بالشراكة مع المتعامل الجزائري eepad ، بقيمة 4 مليون دولار ، حيث تقدر حصة الشريك الصيني بـ 30% من المشروع ، أما الحصة المتبقية فهي من نصيب الشركة المحلية الجزائرية ، و يستهدف هذا المشروع إنتاج اللوحات الأم الخاصة بالكمبيوتر ، حيث حددت نهاية 2010 كتاريخ لإنطلاق المصانع في الإنتاج ، و الذي تم إنشاؤها في كل من ولاية عنابة ، البليدة ، و رويبة و هو يوظف 3000 شخص [1]، حيث يستهدف المشروع خدمة السوق المحلي كمرحلة أولى ، مع العمل على إيجاد منافذ للتصدير إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الدول الأوربية و الدول العربية [2] ، و تجدر الإشارة إلى أن اللوحات الأم المنتجة في إطار هذا المشروع هي أول لوحة أم تنتج في إفريقيا ككل ، كما إستفاد عدد من التقنيين الجزائريين المختصين في الإعلام الآلي من تكوين من طرف مؤطرين صينيين ، من أجل ضمان صيانة الأجهزة محليا[3] .

3. **صناعات أخرى :**

و في سياق آخر ، أعلن المجمع الحكومي الصيني **" أكس سي أم جي"** عن إنشاء أكبر مصنع في إفريقيا لإنتاج معدات و آلات الأشغال العمومية و البناء و ذلك بالشراكة مع شركة البوردي ببومرداس .

كما تهتم الصين بالصناعات النسيجية و الكهرومنزلية في الجزائر و هو ما تشجعه أيضا الجزائر ، فضلا عن ذلك قامت الجزائر سنة 2009 بالتوقيع على إتفاقية مع الصين من أجل إيجاد فرص للشراكة في مجالات الصيدلة ، العتاد الطبي ، البيئة ، السياحة و البناء [4].

[1] Chris Alden , Faten Aggad ,op, cit , p23.
[2] François Nicolas , op.cit , p33
[3] عفاف قشاو ، مرجع سابق ، ص 81.
[4] نفس المرجع ، ص 80.

ثانيا : قطاع الإتصالات

تعرف شركات الإتصالات الصينية في الجزائر نشاطا كبيرا في السنوات الأخيرة ، حيث قامت شركة HUAWEI بفتح مقر جديد لها في الجزائر في سنة 2007 ، إضافة إلى إستثمار شركة ZTE (zhongxig telecommunication equipement) في الجزائر ، و هي شركة مختصة في إنتاج ، توزيع ، تطوير و تركيب التجهيزات الخاصة بالإتصالات ، كما أنشأت هذه الشركة في 2007 بالشراكة مع المدرسة الوطنية للبريد و المواصلات مركزا للتكوين في وهران [1].

وعموما ، يظهر أن إستثمار الشركات الصينية في القطاع الصناعي يبقى جد محدود مقارنة بالقطاعات الأخرى ، رغم توفر الجزائر على كل المقومات التي تؤهلها لإقامة قاعدة صناعية عريضة ، و هو ما يتطلب من السلطات الجزائرية بذل المزيد من المجهودات من أجل تشجيع الشركات الصينية على الإستثمار في هذا القطاع كوسيلة للإحلال محل الواردات الصناعية الكبيرة من الصين .

المبحث الرابع : تقييم مكانة و آثار الإستثمارات الصينية في الجزائر

المطلب الأول : تقييم مكانة الإستثمارات الصينية في الجزائر على المستوى القاري ، الإقليمي و الوطني

يتطلب تقييم الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر تحديد مكانتها على مستوى القارة الإفريقية ككل ، إضافة إلى مكانتها بالنسبة إلى إقليم شمال إفريقيا وذلك بغرض مقارنتها مع حجم الإستثمارات الواردة إلى الدول المجاورة ، إضافة إلى تقييم الإستثمارات الصينية على المستوى الوطني مقارنة بباقي الإستثمارات الأجنبية الواردة ، و نظرا لإنعدام الإحصائيات المتعلقة بسنتي 2000 و 2001 تم الإعتماد في إجراء التقييم على الإحصائيات الواردة منذ سنة 2002 ، و تجدر الإشارة إلى وجود إختلاف بين الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة التجارة الصينية و الإحصائيات المقدمة من مصادر أخرى ، و هذا راجع إلى الإختلاف في القطاعات التي تؤخذ بعين الإعتبار من طرف كل مؤسسة مكلفة بالإحصائيات

أولا : تقييم الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائرعلى المستوى القاري

وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية ، فإن الجزائر تأتي في المرتبة الرابعة قاريا من حيث تدفقات الإستثمار الصيني الوارد إلى إفريقيا و ذلك في الفترة الممتدة بين سنة 2003 و 2011 ، حيث بلغ إجمالي التدفقات الصينية الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة 914,75 مليون دولار ، أي ما يعادل نسبة 6,1 % من الإستثمارات الصينية المتدفقة إلى القارة خلال نفس الفترة ، و يمكن توضيح حصة الجزائر من تدفق الإستثمارات الصينية الواردة إلى إفريقيا سنويا من خلال الشكل البياني التالي :

[1] François Nicolas , op.cit , p69.

الشكل رقم 7 : تدفق الإستثمار الصيني إلى الجزائر مقارنة بتدفق الإستثمار الصيني المتجه إلى إفريقيا من 2003 إلى 2011 بالمليون دولار

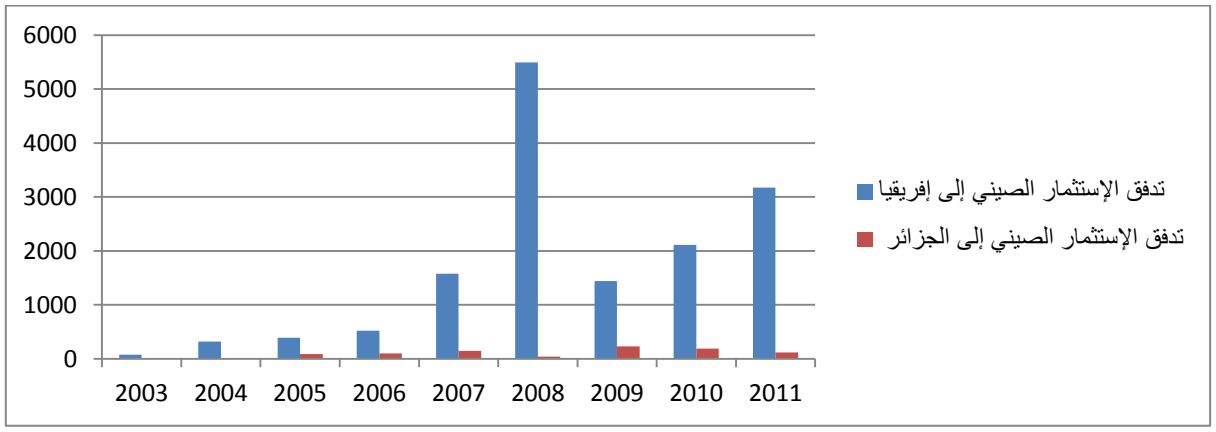

المصدر : إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات وزارة التجارة الصينية و الواردة في الملحق رقم9 .

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن الجزائر تستحوذ على نسبة هامة من الإستثمارات الصينية المتجهة إلى إفريقيا بشكل جعلها تحتل المرتبة الرابعة قاريا ، و هذا نتيجة المشاريع التي أصبحت الشركات الصين تقوم بها خاصة في المجال النفطي .

أما من حيث قيمة العقود المبرمة بين الجزائر والشركات الصينية فقد وصلت في نهاية 2002 إلى 198 عقد ، لتصبح قيمة العقود المبرمة بين الشركات الصينية و الجزائر سنة 2007 هي الأكبر على مستوى إفريقيا ككل ، و الخامسة على المستوى العالمي[1] .

ثانيا : تقييم الإستثمارات الصينية في الجزائر على المستوى الإقليمي

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إستقطاب الإستثمارات الصينية على مستوى إقليم شمال إفريقيا و هو ما يثبت أنها تمثل وجهة مفضلة للشركات الصينية ، إذ يمكن توضيح هذه المكانة من خلال الأشكال التالية :

الشكل رقم 8 : شكل بياني يمثل توزيع مخزون الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا سنة 2007

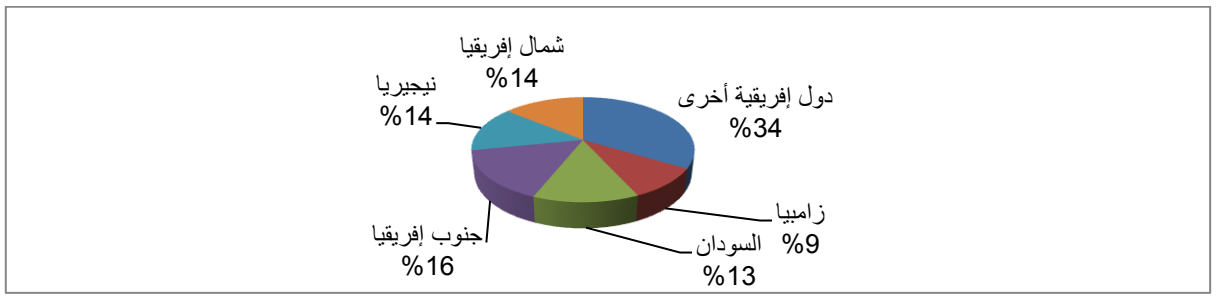

Source : 2007 statistical bulletin of china 's outward foreign direct investement

يتضح من خلال الشكل البياني السابق وجود تفاوت كبير في توزيع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا ، فنصيب منطقة شمال إفريقيا ككل (الجزائر ، مصر ، المغرب ، ليبيا ، تونس) يقدر بـ 14% من

[1] Chris Alden , faten Aggad , op.cit , pp 9,10.

مجموع الإستثمارات المتجهة إلى إفريقيا و هي نسبة تعادل ما حصلت عليه نيجيريا كدولة منفردة ، و أقل من النسبة التي حصلت عليها جنوب إفريقيا و التي قدرت بـ 16% ، غير أن توزيع الإستثمارات الصينية بين دول شمال إفريقيا يبقى بدوره متفاوتا ، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا بنسبة 8,8% من إجمالي 14% ، تليها مصر بنسبة 2,9% ثم ليبيا بنسبة 1,6% ، بينما حصلت المغرب على 0,7% و تونس على 0,1% [1]، و يمكن توضيح توزيع مخزون الإستثمارات الصينية على دول شمال إفريقيا من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 9 : توزيع مخزون الإستثمار الصيني على دول شمال إفريقيا سنة 2007

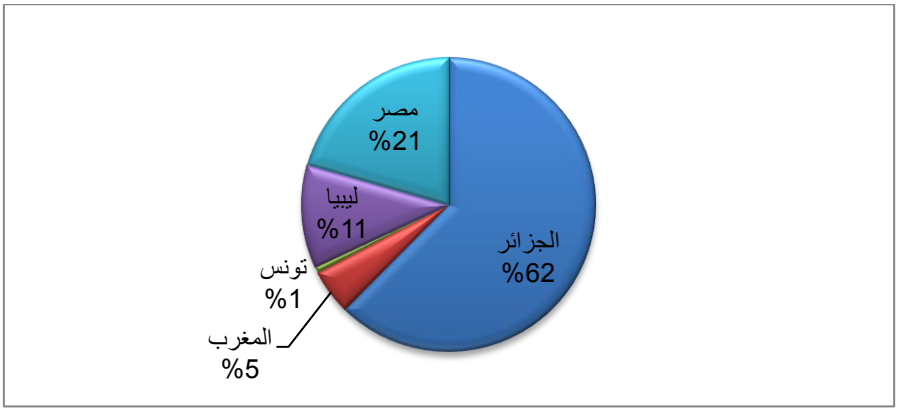

Source : 2007 statistical bulletin of china 's outward foreign direct investement

بناءا على الشكل البياني السابق ، يتضح أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا بنسبة 62% من إجمالي الإستثمارات المتجهة إلى المنطقة ، تليها مصر بنسبة 21% ، ثم ليبيا بـ 11% أما المغرب و تونس فقد حصلت على نسب هامشية تقدر بـ 5% و 1% على التوالي .

و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا من حيث قيمة الإستثمارات الصينية و التي بلغت سنة 2009 حوالي 800 مليون دولار حسب تصريح سفير الصين في الجزائر ، أما من حيث عدد المشاريع الإستثمارية التي تقوم بها الصين في المنطقة فتأتي مصر في المرتبة الأولى ، حيث قدر عدد الشركات الصينية العاملة في مصر سنة 2009 بأكثر من 974 شركة [2].

كما تحتل الجزائر المرتبة الأولى على مستوى إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، حيث أصبحت أهم مستقبل للإستثمارات الصينية على مستوى الإقليم بنسبة 31% مقابل 22% للمملكة العربية السعودية ، بينما حصلت إيران على 16% من تلك الإستثمارات ، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 11% [3] .

[1] François Nicolas , op. cit , p 27
[2] Ibid, p29.

[3] عبد الغني حومر ، مرجع سابق ، ص 73.

ثالثا : تقييم الإستثمارات الصينية على المستوى الوطني

عرفت الإستثمارات الصينية في الجزائر تطورا ملحوظا ، فحسب إحصائيات بنك الجزائر لسنة 2003 فإن الصين كانت خارج قائمة العشرة دول الأولى المصدرة للإستثمارات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001 و التي شملت : الولايات المتحدة الامريكية ، مصر ، فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ، ألمانيا ، هولندا ، بريطانيا ، اليابان ، بلجيكا [1]، غير أن الإستثمارات الصينية عرفت إرتفاعا ملحوظا منذ سنة 2002 ، إذ يمكن توضيح مكانة الإستثمارات الصينية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم10: توزيع مشاريع الإستثمار الاجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب المصدر من 2002 إلى 2006 (بالمليون دينار).

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة
أوربا	183	143886
الدول العربية	167	337247
الولايات المتحدة الأمريكية	5	17158
كندا	4	3460
الصين	16	15926
مناطق أخرى	79	84167
الإجمالي	454	601845

Source : construit d'après les statistique de l' andi .

و عليه يتضح من خلال الجدول أن عدد المشاريع الصينية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بلغ 16 مشروع [2]، غير أن عدد هذه المشاريع إرتفع بأربعة مشاريع في الستة سنوات الموالية من 2006 إلى 2012 ، و بذلك أصبح عدد المشاريع الصينية المصرح بها لدى الوكالة من 2002 إلى 2012 يقدر بـ 20 مشروع ، تبلغ قيمتها 016 29 مليون دينار موزعة على قطاعات الاشغال العمومية ، الصناعة و الخدمات علما أن بيانات الوكالة لا تأخذ بعين الإعتبار الإستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم ، و يمكن توضيح توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاعات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم11 : توزيع المشاريع الصينية المصرح بها حسب قطاعات النشاط (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار)	عدد مناصب الشغل
البناء و الاشغال العمومية	9	2 207	1 211
الصناعة	6	15 400	696
الخدمات	5	11 408	177
الإجمالي	20	29 016	2 084

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

[1] بنك الجزائر ، أكبر 10 بلدان مستثمرة في الجزائر ، سنة 2003 .

[2] Hakim ben Hamouda , Nassim Oulmane , op.cit , p 292.

و يظهر من خلال الجدول أن قطاع الأشغال العمومية هو الذي يسجل أكبر نسبة من المشاريع المصرح بها ، بأقل قيمة مقارنة بالقطاعات الأخرى لكنه يساهم أكثر منها في توفير مناصب الشغل ، بينما يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بأكبر قيمة مالية ، ليأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي لم تتجاوز الخمسة لكن مساهمته في خلق مناصب الشغل تبقى الأدنى حيث لم تتعدى 177 منصب عمل .

من جهة أخرى ، تعد الصين الدولة الآسيوية الأولى المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 12: حصة الإستثمارات الصينية المصرح بها من مجموع الإستثمارات الآسيوية (2002-2012)

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة (المليون دينار)	عدد مناصب الشغل المحققة
آسيا	**29**	**75 374**	**4 543**
الصين	**20**	**29 016**	**2 084**
النسبة	**%68,96**	**%38,5**	**%45,87**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

عموما ، رغم أن الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر تبقى مهمة على المستوى الإفريقي والإقليمي ، إلا أنها تبقى هامشية مقارنة بالمصادر الأخرى ، و هذا راجع لأسباب جغرافية وتاريخية ، نتيجة العلاقات الوثيقة بين دول شمال إفريقيا عامة و الدول الأوربية كإسبانيا و فرنسا ، إضافة إلى القوة المالية التي تتميز بها دول الخليج [1]، و هو ما يتيح لها فرصا أوفر للإستثمار في الجزائر مقارنة بالإستثمارات الصينية ، و رغم هذا الدور الهامشي لتلك الإستثمارات إلا أن لها آثار كثيرة و هو ما سيتم تناوله في المطلب التالي .

المطلب الثاني : تقييم آثار الإستثمار الصيني المباشر في الجزائر

لقد ترتب عن إستثمار الشركات الصينية في الجزائر عدة آثار إيجابية و سلبية خاصة على صعيد التوظيف و التكوين.

أولا : الآثار الإيجابية :

بإعتبار أن إستراتيجية الصين للإستثمار في الخارج تستند إلى قاعدة رابح – رابح ، يتعين رصد أهم الآثار الإيجابية التي يمكن للطرف الوطني أن يستفيد منها من جراء نشاط الشركات الصينية في الجزائر ، حيث تتلخص هذه الآثار في النقاط التالية :

- تقديم شركة البتروكيماويات الصينية SINOPEC لشركة سوناطراك الجزائرية مبلغ يقدر بـ 3 مليون دولار سنة 2003 من أجل تكوين المستخدمين ، حيث تقوم سوناطراك كل سنة بإرسال 10 عمال متفوقين إلى الصين .

[1] François Nicolas , op.cit , p29.

- إرسال مجموعة CITIC- CRCC سنة 2007 لمجموعة تتكون من 14 عامل جزائري متفوق لتلقي التكوين في جامعة شنغهاي ، كما قات نفس المجوعة في مارس 2008 بتوفير تكوين للحاصلين على شهادة الباكالوريا في مجال الهندسة و تسيير الطرق السريعة .
- توقيع شركة CSCEC لإتفاقيات مع بعض المدارس التقنية المحلية لتكوين أكثر من 300 تلميذ [1].
- تلقي 120 تقني جزائري لتكوين ميداني و ذلك على هامش إنشاء الجامع الكبير بالجزائر[2] .
- إستفادة تقنيين في الإعلام الآلي من تكوين من طرف مؤطرين صينيين ، و ذلك في إطار المشروع الذي تم بالشراكة بين آيباد الجزائرية و المجمع الصيني غريت وول كبيوتر[3].
- تمكين مشروع مصفاة البترول بأدرار من تكوين 300 شخص على أساس إنشاء محطة نموذجية في إنتظار تشييد المحطة المقررة ، إضافة إلى إكتسابها طابع إستراتيجي كونها تسمح بتزويد 4 ولايات جنوبية بالبنزين .
- ساهمت الشركات الصينية في إعادة بناء ما دمره زلزال 2003 عبربناء شقق بمبالغ إستثنائية [4] .
- المساهمة في توظيف اليد العاملة المحلية ، إذ وفرت الشركات الصينية 33000 منصب شغل للسكان الجزائريين ، حيث وظفت شركة CSCEC وحدها 25000 جزائري خلال 7 سنوات من خلال مشاريع كبيرة كتزويد تمنراست بالماء الصالحة للشرب [5].

ورغم مساهمة الشركات الصينية في تحسين مستوى الموارد البشرية الجزائرية و دورها الكبير في إنجاز العديد من المشاريع التي كانت الجزائر بحاجة إليها في إطار البرامج التي أقرتها منذ 2001 في ظرف وجيز ، إلا أن الحضور الصيني لم يخلو من السلبيات و التي سيتم تناولها فيما سيأتي .

ثانيا : الآثار السلبية

تتجلى أهم الآثار السلبية التي نتجت عن وجود الشركات الصينية في الجزائر في :

- التأثير السلبي على التوظيف في الجزائر : رغم تفضيل الشركات الصينية إستخدام يد عاملة صينية إلا أنها قامت في كثير من الحالات بتوظيف عمال جزائريين لأن الشراكة مع الشركات المحلية تفضي و لو بطريقة غير مباشرة إلى خلق مناصب شغل ، لكن أغلب عمليات التوظيف كانت في مجال البنى التحتية و إقتصرت على ذوي المستوى الدراسي المحدود ، إذ نادرا ما تقوم الشركات الصينية بتوظيف حاملي الشهادات الجزائريين ، لأن أغلب الإستثمارات الصينية كانت في مجالات لا تتطلب مستوى علمي عالي ، من جهة أخرى ، إستخدمت الشركات الصينية العمال الجزائريين في مجال البنى التحتية كيد عاملة رخيصة التكلفة ، حيث لم تتجاوز أجورهم 12000 دينار ، بينما يتقاضى العمال الصينيون أجرا يقدر بـ 48000 و هو ما يمثل نوعا من التمييز بينهما .

و في ذات السياق ، تم تسجيل في العديد من الحالات خرق الشركات الصينية لقوانين العمل الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالأجور ، و هو ما أدى إلى إحتجاج الكثير من العمال الجزائريين مثل إحتجاج 400 جزائري يعملون في أشغال إنشاء الطريق السيار شرق – غرب بسبب عدم

[1] حياة فراني ، مرجع سابق ، ص 230.
[2] نفس الرجع ، ص 225.
[3] عفاف قشاو ، مرجع سابق ، ص 81.
[4] نفس الرجع ، ص 86.
[5] نفس المرجع ، ص 83.

تلقيهم لأجورهم لمدة تزيد عن الخمسة أشهر ، إضافة إلى دخول عمال سد الموان في إضراب في ماي 2011 من أجل تحسين ظروف العمل[1].

من جهة أخرى ، أصبح جلب اليد العاملة الصينية يمثل تهديدا فعليا لسوق العمل في الجزائر ، حيث سمحت العقود الأولى المبرمة سنة 2002 مع الشركات الصينية بجلب 5067 صيني ، ليرتفع هذا العدد حيث أصبح يتراوح ما بين 35000 و 50000 صيني و هو ما جعل الجزائر أكبر مستقطب للجالية الصينية على مستوى شمال إفريقيا ، و واحدة من أهم المستقبلين للصينيين على مستوى إفريقيا [2].

- تورط الشركات الصينية في قضايا فساد : و من أهم هذه القضايا تورط كل من شركتي CITIC و CRCC في قضية منح شيكات بدون رصيد لـ 15 فرع جزائري شارك في أشغال الطريق السيار شرق – غرب [3].

[1] Chris Alden , Faten Aggad , op.cit , p16.
[2] Ibid , p 10.
[3] Ibid , p 12.

رغم إحتلال الجزائر المرتبة الأولى على مستوى إقليم شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ، و السادسة إفريقيا في إستقطاب الإستثمارات الصينية المباشرة ، إلا أن هذه الأخيرة تبقى دون مستوى الإمكانات والفرص التي تزخر بها الجزائر ، إضافة إلى ذلك ، تعد الإستثمارات الصينية ضعيفة مقارنة بالإستثمارات الواردة من أوربا و العالم العربي ، حيث تبقى عوامل التاريخ و الجغرافيا تلعب دور محوري في إستقطاب الجزائر للإستثمارات الأجنبية ، كما يلاحظ أيضا أن الإستثمارات الصينية مثلها مثل جل الإستثمارات الاجنبية في الجزائر تتركز في قطاع الطاقة و المناجم و هو ما يحول دون تمكن الجزائر من بناء إقتصاد متنوع و يؤكد في نفس الوقت على الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع بالنسبة للصين ، من جهة أخرى ، فإن الحضور القوي لشركات الإنشاء الصينية في الجزائر يمكن أن يفتح آفاقا أوسع أمام الإستثمارات الصينية في مختلف المجالات ، إذ كلما قضت هذه الشركات فترة أطول في الجزائر ، أتاح لها ذلك التعرف بشكل أدق على السوق الجزائرية ، علما أن إستخدام شركات البناء كوسيلة لدراسة الأسواق هو محور رئيسي من محاور إستراتيجية الصين للإستثمار في الخارج ، و في كل الحالات تحتاج الجزائر إلى رسم خطة واضحة للتعامل مع الشركات الصينية للإستفادة منها إلى أقصى حد في مجال نقل التكنولوجيا و التكوين و التوظيف ، ووضع حد لإستيراد اليد العاملة الصينية الذي يمكن أن يحمل في المستقبل مخاطر كبيرة على الجزائر على كل المستويات .

الخاتمة

خاتمة :

يتضح من خلال الدراسة أنه لا يمكن إنكار الدور الهام الذي تلعبه البيئة الإستثمارية الجاذبة لقارة إفريقيا في إستقطاب الإستثمارات الصينية المباشرة ، و هو إستثمار يكتسي خصوصيات مميزة كونه صادر عن أكبر دولة نامية في العالم ، تحاول أن تجد لنفسها مكانا بين الدول المستثمرة الكبرى ذات الخبرة الكبيرة في هذا المجال ، خاصة و أن الصين تعد فاعلا جديدا في مجال تصدير الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث دفعتها الرغبة الكبيرة في البحث عن المواد الأولية للحفاظ على معدلات نمو الإقتصاد الصيني و تحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي في المستقبل ، و كذا الإستفادة من إتساع السوق الإفريقي إلى تبني إستراتيجية لتشجيع الإستثمار في الخارج تقوم على توظيف أدوات تختلف عن تلك التي تستخدمها الدول الغربية ، و التي أدت بالأفارقة إلى الترحيب بالإستثمارات الصينية حيث وجدوا في تلك الأدوات ما يلبي طموحاتهم الذاتية كالإلتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى و عدم ربط الإستثمارات بأي شروط مسبقة ، إضافة إلى قبول الشركات الصينية المخاطرة و العمل في إفريقيا في المجالات التي ترفض الشركات الغربية الإستثمار فيها نتيجة ضعف العائدات الناتجة عنها و وجود ظروف أمنية صعبة ، فالصين سلكت نهج الإقناع أو إستخدام القوة الناعمة على حد تعبير جويف ناي و ذلك بتنقية تعاملاتها مع الأفارقة من كل مظاهر الإكراه ، و هو ما فتح باب القارة الإفريقية على مصراعيه أمام الإستثمارات الصينية ، و هو ما يظهر من خلال الإرتفاع المستمر الذي يعرفه تدفق الإستثمارات الصينية المباشرة إلى الدول الإفريقية من سنة إلى أخرى و في كل القطاعات الإقتصادية ، حيث وجدت الصين في إفريقيا كل المقومات و الشروط التي تسمح لها بتحقيق أهدافها ، فحتى العراقيل التي ترى فيها الشركات الأجنبية الأخرى عائقا أمام الإستثمار ، هي تمثل فرصا بالنسبة للصين كضعف البنى التحتية و غياب اليد العاملة المحلية المؤهلة .

نتائج إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : (صحيحة) إن وفرة الموارد الطبيعية و في مقدمتها النفط يعد محدد رئيسي لجذب الإستثمارات الصينية المباشرة ، فالدول التي تحتل المراتب الأولى في إجتذاب الإستثمارات الصينية هي في أغلبها دول تتمتع بثروات نفطية أو معدنية و حتى زراعية كبيرة كالسودان ، نيجيريا ، تشاد ، الجزائر و زامبيا و جنوب إفريقيا ، فبعد إنخفاض إحتياطي حقول **"داكينغ "** للنفط بالصين و تقلص إحتياطي إندونيسيا من النفط التي كانت الصين تعتمد عليها إلى حد كبير ، إضافة إلى وقوع نفط الشرق الأوسط تحت سيطرة الدول الغربية بعد غزو العراق سنة 2003 و تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران بشكل جعل المنطقة تمثل مصدر غير آمن للتزود بالنفط ، و أمام عدم إمكانية إعتماد الصين على ثروات القوقاز ، لم يبقى أمام الصين سوى التوجه إلى إفريقيا لإستغلال ثرواتها ، و هو ما يجعل المحدد النفطي ذو تأثير كبير على قرار الصين للتوجه إلى إفريقيا ، كما تتمتع المعادن بنفس درجة الأهمية بالنسبة للصين نتيجة تزايد حاجات الإقتصاد الصيني لها وإنخفاض إنتاجها من هذه المواد ، و هو ما يبرر توجه الصين للإستثمار في المعادن الإفريقية كالنحاس في زامبيا و البلاتين في جنوب إفريقيا و زيمبابوي ، كما أدت وفرة القطن في غرب إفريقيا و مصر إلى إستقطاب المنطقة للإستثمارات النسيجية و هذا ينطبق على الموارد الأخرى ، و كل هذا يمثل دليلا قاطعا على أن البحث عن الموارد يعد محرك رئيسي لتوجه الإستثمارات الصينية إلى

إفريقيا ، حيث تصنف هذه الإستثمارات في خانة الإستثمارات الباحثة عن الموارد و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : (صحيحة) يعد كل من عاملي إتساع الأسواق الإفريقية أو إمكانية إستغلال الدول الإفريقية كقاعدة لولوج أسواق أخرى بفضل القرب الجغرافي أو بفضل وجود إتفاقيات تجارة تفضيلية عوامل محورية في جذب الإستثمارات الصينية للقارة ، فالقارة تتوفر على أكثر من 900 مليون مستهلك تمثل الطبقة المتوسطة منهم ما يزيد عن 400 مليون مستهلك ، إضافة إلى نمو شريحة الاثرياء بمعدل كبير جدا ، و التي نمت موجوداتها في إفريقيا بمعدل 14% سنة 2006 مقارنة بنسبة نمو بلغت 11,4% عالميا ، حيث تنمو هذه الشريحة بشكل أسرع في الحجم و الثروة من أي منطقة في العالم ما عدا أمريكا اللاتينية ، إضافة إلى ذلك فإن الطبقة الفقيرة في إفريقيا تمثل بدورها محفزا للشركات الصينية القادرة على خدمة الأسواق المحلية من خلال تقديم منتوجات بأثمان رخيصة ، و هو ما يتناسب مع القدرة الشرائية لهذه الطبقة ، كما تنجذب الشركات الصينية بشكل كبير إلى الأسواق الكبيرة كنيجيريا التي يفوق عدد سكانها 140 مليون نسمة و مصر التي يتجاوز عدد سكانها 80 مليون نسمة وهو ما يظهر من خلال توطن أكثر من 974 شركة صينية في مصر للإستفادة من السوق الواسعة كونها تمثل أكبر سوق إستهلاكية في شمال إفريقيا ، إضافة إلى سعي الصين لإستغلال إمكانية التسويق إلى خارج القارة بفضل الموقع الجغرافي الملائم لإفريقيا ، و كذا إستغلال فرصة وجود إتفاقات تجارية تتضمن المعاملة التفضيلية بين الدول الإفريقية و دول أجنبية أخرى مثل إتفاق كوتونو بين الإتحاد الأوربي و دول ACP (إفريقيا جنوب الصحراء ، الكاريبي و الباسيفيك) ، و كذا قانون النمو والفرص الذي يتيح للمنتوجات الإفريقية ولوج السوق الأمريكي ، و إتفاقات الشراكة بين الدول شمال إفريقيا و الإتحاد الأوربي ، إضافة إلى إستغلال الإمتيازات التي توفرها المنطقة العربية للتجارة الحرة ، و المزايا التي توفرها التجمعات الإقليمية الإفريقية ، مما يعزز من إمكانية الولوج إلى أسواق أخرى خاصة مع تبني كثير من الدول الإفريقية لسياسية لتشجيع الصادرات ، و لهذا يعد الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا من الإستثمارات الباحثة عن الأسواق ، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة : (صحيحة) تفتقر أغلب الإقتصاديات الإفريقية إلى قاعدة إنتاج محلية في مختلف القطاعات و بالأخص تلك التي تحتاج إلى إستخدام التكنولوجيا الحديثة ، و إن وجدت فإنه عادة ما تكون قدراتها التنافسية ضعيفة و هو ما يشجع الشركات الصينية على الإستثمار في إفريقيا ، و هو ما يظهر بشكل جلي من خلال إستثمار الشركات الصينية في قطاع النسيج في غرب إفريقيا الذي يرجع إلى وفرة المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة من جهة ، و الغياب شبه الكلي لهذه الصناعة محليا ، وينطبق هذا أيضا على إستثمار الصينيين في الصناعة الإلكترونية في مصر بسبب غياب أي مشاريع في هذه الصناعة محليا و إقليميا ، إضافة إلى نقص الشركات المحلية المختصة في مجال الإتصالات مما ساهم في تهيئة الوضع لشركات الإتصالات الصينية للإستثمارفي هذا المجال ، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة : (صحيحة) فعزوف المستثمرين الاجانب عن الإستثمار في قطاعات تدر عائدا ضعيفا مثل مجال البنى التحتية و بعض الصناعات البسيطة سمح الصينيين بتسجيل حضورهم بقوة في هذا القطاع ، و هو ما يتيح لهم التعرف أكثر على الفرص التي تتوفر عليها السوق في المجالات الأخرى و بالتالي زيادة إستثماراتهم في تلك القطاعات على المدى البعيد .

نتائج الدراسة :

إنطلاقا مما سبق أصبحت الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا تكتسي خصوصيات مميزة و هو ما إستدعى دراستها للكشف عن جوانبها المختلفة ، حيث سمح إجراء الدراسة التوصل إلى النتائج التالية :

1. أصبحت البيئة الإستثمارية الإفريقية في السنوات الأخيرة أكثر جاذبية مما كانت عليه من قبل ، و ذلك نتيجة إجرائها للكثير من الإصلاحات التي مست مختلف المجالات ذات الصلة بالقيام بالأعمال ، إضافة إلى تحسن البيئة السياسية و الأمنية ، غير أن تأثير التحسن المحقق على المستوى الأمني و السياسي من حيث التوجه إلى إرساء التعددية و إجراء إنتخابات ديمقراطية يبقى محدود أو بالأحرى منعدم في جذب الإستثمارات الصينية نتيجة إستناد هذه الأخيرة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، و الذي يعد أحد المحاور التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية ، إضافة إلى عدم فرض الصين لشروط مسبقة متعلقة بإحترام الديمقراطية و حقوق الإنسان من أجل الإستثمار في الخارج ، حيث تقبل الصين الإستثمار حتى في الأنظمة الفاسدة و الدكتاتورية ، كما يظهر التأثير المحدود لعامل الإستقرار الأمني في جذب الإستثمارات الصينية في قيام الإستراتيجية الإستثمار الصينية في إفريقيا على إختيار المناطق الخالية و التي ينعدم فيها الأمن من أجل إنجاز المشاريع ، حيث تمثل هذه الأخيرة فرصة مميزة للشركات الصينية نظرا لإنعدام المنافسة فيها بسبب نفور المستثمرين الأجانب خوفا من التهديدات الأمنية ، و لعل تركز الإستثمارات الصينية في السودان و نيجيريا التي تعد من أكثر الدول إضطرابا في إفريقيا هو أهم دليل على ذلك .

2. أدى تبني الصين لنهج مختلف عن ذلك الذي تنتهجه الدول الغربية ، و الذي يستند إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و عدم فرض شروط فيما يتعلق بإحترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان من أجل توجيه الإستثمارات إلى الدول الإفريقية إلى ترحيب هذه الأخيرة به ، كونه يمثل بديل عن إستثمارات الدول الغربية التي عادة ما تقترن بشروط يصعب على الأفارقة الإستجابة لها ، غير أن تخلي الصين عن ممارسة المشروطية ، و عدم مبالاتها بالشؤون الداخلية للدول يحول دون إرساء الديمقراطية و يكرس الفساد و الإستبداد في الدول الإفريقية المتلقية لتلك الإستثمارات ، و يعطي ثقة أكبر للحكام المستبدين نتيجة وجود طرف يمكنهم الإعتماد عليه ، و هو ما يجعل إستفادة الدول المستقبلة للإستثمارات جد محدودة .

3. يعود إرتفاع حجم الإستثمارات الصينية في إفريقيا إلى فعالية الإستراتيجية التي تبنتها الصين من أجل التوسع في الإستثمار في القارة ، و القائمة على تسخير كل الوسائل الدبلوماسية ، الإقتصادية و الثقافية ، بهدف تعزيز حضور الشركات الصينية في القارة و إستدراك التأخر الذي تعرفه الصين في مجال الإستثمار مقارنة بباقي الشركات الأجنبية .

4. إن العجز الذي تعاني منه إفريقيا في مختلف القطاعات يمثل فرصة واعدة للإستثمار من وجهة نظر الشركات الصينية ، و في هذا الإطار ، سمحت إستراتيجية الخروج و إقتناص الفرص التي تبنتها الصين منذ بداية الألفية إلى إستغلال الفرص التي تزخر بها القارة ، و التي تتجلى

في كثير من المظاهر ، مثل تكثيف الشركات الصينية لوجودها في جنوب إفريقيا من أجل الإستثمار في المجالات التي كانت تعرف فيها هذه الدولة نقصا في إطار التحضير لفعاليات كأس العالم 2010 ، إضافة إلى إهتمام تلك الشركات بالسوق الجزائرية بعد إطلاقها برامج تنموية بأغلفة مالية كبيرة من أجل إنعاش مختلف القطاعات ، فضلا عن إستغلال النقص الكبير الذي تعاني منه القارة الإفريقية بصفة عامة في مجال البنى التحتية و الذي عزف المستثمرون الاجانب الآخرون عن الإستثمار فيه نتيجة ضعف العائد عليه ، حيث ترى الشركات الصينية في هذا القطاع فرصة كبيرة للإستثمار و الحصول على عائد و لو ضعيف على المدى القصير ، مع إتخاذه كطريقة من أجل التعرف على السوق و الفرص المتاحة فيها و إستغلالها على المدى البعيد ، أو تولي الشركات الصينية إنجاز مشاريع البنى التحتية مقابل التمكن من الإستثمار في مجال إستغلال المواد الأولية .

5. إن إرتباط الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا بحاجات و أوضاع الإقتصاد الصيني يؤدي إلى ربط الإقتصاديات الإفريقية بالإقتصاد الصيني ، و تأثرها بالتغيرات التي يمكن أن يعرفها هذا الأخير .
6. تؤثر الإستثمارات الصينية سلبا على سوق العمل الإفريقية ، ففي الوقت الذي تسعى الدول الإفريقية إلى إشراك المستثمرين الأجانب من أجل التقليل من أزمات البطالة الحادة التي تعاني منها ، تعتمد الشركات الصينية على جلب اليد العاملة الصينية رخيصة التكلفة بحجة عدم توفر اليد العاملة المحلية على المؤهلات اللازمة للعمل ، و هو ما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من الإستثمار في مجال التوظيف .
7. تؤدي مغامرة الشركات الصينية في الإستثمار في إفريقيا إلى تشجيع تدفق الإستثمارات من الدول الأجنبية الأخرى إلى القارة ، و خلق نوع من المنافسة بين الشركات الأجنبية الراغبة في الإستثمار من أجل كسب حصة في السوق الإفريقية عن طريق إقتراح أفضل الشروط على الدول الإفريقية ، كما يؤدي توسع نشاط الشركات الصينية في إفريقيا إلى المساس ببعض مصالح الدول الغربية ذات النفوذ في القارة و هو ما يفرض على هذه الدول مراجعة سياستها الإستثمارية لجعلها أكثر مرونة و تكيفا مع متطلبات و خصوصيات المرحلة الجديدة ، و هو ما يصب في مصلحة إفريقيا و يفتح أمامها فرصا كبيرة و خيارات متعددة لتحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف .

التوصيات :

حتى تتمكن الدول الإفريقية من الإستفادة بشكل فعال من الإستثمارات الصينية ، و جذب الإستثمارات الأجنبية من مختلف المصادر ، يتعين عليها إتخاذ مجموعة المبادرات و التي تتلخص في :

1. يتعين على الدول الإفريقية تشجيع إستثمار الشركات الصينية في القطاعات التي يمكن أن تقدم منتوجات تحل محل السلع المستوردة من الصين بهدف التخفيف من العجز في الميزان التجاري بين البلدان الإفريقية و الصين ، مع العمل على وضع حد لتصدير المواد الخام إلى الصين لإعادة إستيرادها مصنعة من خلال تحفيز المستثمرين على القيام بمشاريع في مجال

الصناعة التحويلية ، بهدف تجنب إقامة علاقات إقتصادية مجحفة في حق القارة ، و التي تعيد بعث صورة الإستغلال التي لطالما ميزت العلاقات بين إفريقيا و الدول الغربية.

2. ضرورة تشجيع الدول الإفريقية للإستثمارات الصينية في المجالات التي تحتاجها لتحقيق التنمية ، و تجنب تركزها في القطاعات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الصيني ، لأن هذا يؤدي إلى ربط الإقتصاديات الإفريقية بالإقتصاد الصيني و هو ما يجعلها تتأثر بكل الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها هذا الأخير .
3. مراعاة جانب التنمية المستدامة في إقامة الشراكة الإقتصادية الصينية الإفريقية ، و ذلك بعدم ترك المجال لأن تتحول الإستثمارات الصينية في مجالات إستغلال الموارد الطبيعية وسيلة لإستنزاف ثروات القارة ، بغرض الحفاظ على تلك الموارد للأجيال القادمة من خلال عدم فتح القطاعات الإستراتيجية بشكل مطلق أمام الإستثمار الأجنبي ، و جعلها مشروطة بالشراكة مع الأطراف الوطنية للحد من التجاوزات يمكن للأجانب إرتكابها .
4. ضرورة إهتمام الدول الإفريقية بتحسين مستوى مواردها البشرية لتسهيل دمجها في سوق العمل ، عوض إستيراد اليد العاملة الصينية .
5. تعزيز القدرة التفاوضية للدول الإفريقية في التعامل مع الشركات الصينية للحفاظ على مصالح الدول المضيفة للإستثمار .
6. ضرورة تحديد إستراتيجية إفريقية تجاه الصين في إطار منتدى التعاون الصيني – الإفريقي للوقوف في وجه التجاوزات التي ترتكبها الشركات الصينية .
7. ضرورة إرساء الديمقراطية و محاربة الفساد من أجل تهيئة الجو الملائم لتدفق الإستثمارات الأجنبية من مختلف المصادر ، و تجنب النظر إلى تدفق الإستثمارات الصينية إلى إفريقيا حتى في ظل وجود أنظمة فاسدة من الزاوية الإيجابية ، لأنها تؤدي إلى عدم إستفادة الشعوب المحلية من الإستثمار ، و إلى وجود حصري للصينيين في هذه الدول مما يزيد من إرتباط الإقتصاديات المحلية بمصالح الصين .
8. تسريع وتيرة الإصلاحات في الدول الإفريقية على كافة المستويات ، و إستغلال كل الفرص المتاحة من أجل التعريف بآفاق الإستثمار في القارة ، مع تشجيع مبادرات القطاع الخاص المحلي في مجال الإستثمار ، و تشجيع الإستثمارات الإفريقية البينية ، لأن هذا يعطي ثقة أكبر للمستثمرين الأجانب على المغامرة في السوق الإفريقية .
9. الترويج للنماذج الناجحة للإستثمار الصيني في إفريقيا ، من أجل التأكيد على وجود إمكانيات كبيرة لنجاح المشاريع الإستثمارية الأجنبية في القارة ، بغرض التقليل من تأثير الصورة المشوهة التي تقدمها وسائل الإعلام عن إفريقيا ، و التي تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن توجيه مشاريعهم إلى إفريقيا .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المصادر و المراجع باللغة العربية :

i. المصادر

أ. القوانين :

1. المرسوم الرئاسي **رقم 02-392** الموقع في **25 نوفمبر 2002** ، المتضمن المصادقة على الإتفاق بين حكومة الجزائر و جمهورية الصين حول التشجيع و الحماية المتبادلتين للإستثمارات الموقع ببكين في 20 أكتوبر1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **عدد 77، 25نوفمبر 2002.**
2. المرسوم الرئاسي رقم **07-174**الموقع في **6 يونيو2007** ، المتضمن التصديق على إتفاقية بين حكومة الجزائر و جمهورية الصين قصد تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل والثروة الموقعة في بكين في 6نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **عدد40 ، 17 يونيو2007**.
3. الأمر **01- 03**المؤرخ في **20 أوت 2001** المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **عدد74**، الصادرة في **22 أوت 2001 .**
4. الأمر رقم **09 – 01** المؤرخ في **22 يوليو 2009** ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **عدد 44** ، الصادرة بتاريخ **26 يوليو 2009 .**

ب . التقارير :

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2006.
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2010.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقريرالإستثمار العالمي** ، 2012.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **تقرير الإستثمار العالمي** ، 2013 .
5. مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية ، **تقرير حول الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه على إفريقيا** ، 2013.
6. البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** ، 2010**.**
7. البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال : من أجل مساندة أصحاب الأعمال** ،2011**.**
8. البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** ، 2013 **.**
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،**تقرير التنمية البشرية لـ** 2013 : نهضة الجنوب تقدم بشري **في عالم متنوع ، 2013.**

ii. المراجع

أولا : قائمة الكتب

1. برتان جيل ، **الإستثمار الدولي** ، ترجمة علي مقداد ، الطبعة الثانية ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982.
2. رايس حدة ، **محاضرات في مقياس الأسواق المالية** ، الجزائر ، 2007.
3. خطيب جمال شذا ، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال** ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، 2008 .
4. السيد متولي عبد القادر ، **الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، 2001.
5. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.
6. باكير علي حسن ، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الإنعكاسات** ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010
7. عباس علي ، **إدارة الأعمال الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، الأردن ، 2007 .
8. جيروسلام فرانسيس ، **الإقتصاد الدولي**، ترجمة محمد عزيز و محمود الفاخري ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1991.
9. ماهاجان فيجاي ، **نهوض إفريقيا : 900 مليون مستهلك إفريقيا يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك** ، ترجمة : مركز أبن العماد للترجمة و التعريب ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2009.
10. ألدن كريس ، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس** ، ترجمة عثمان جبالي المتلوثي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2009.
11. السامرائي محمود دريد ، **الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .
12. مبروك نزيه محمد ، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية** ، الإسكندرية ، دارالفكر الجامعي ،**2007.**
13. واتسون جيمس ، **نظرة على إفريقيا : تطعات المؤسسات الإستثمارية حتى عام 2012** ، بدون طبعة ، شركة أبو ظبي للإستثمار، أبو ظبي ، يناير 2012.
14. زايتس كونراد ، **الصين : عودة قوة عالمية** ، ترجمة : سامي شمعون ، ط 1 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات ،2003 .
15. مورو مهاري ، **العلاقات الصينية الإفريقية : الديمقراطية و التوزيع** ، ترجمة يعقوب بن أبو مدين ، مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2013 .

ثانيا : الدوريات و الجرائد

أ. المجلات :

1. زغدار أحمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإسراتيجية لمواجهة المنافسة ، **مجلة الباحث** ، العدد 3 ، الجزائر ، 2004.
2. تايلور أيان ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا ، **دراسات عالمية** ، عدد 63، 2007.

3. هيل عجمي جميل ، الإستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية ، **مجلة دراسات إستراتيجية** ، عدد 32 ، 1999.
4. الخطيب حازم بدر ، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية و دورها في دعم المشاريع الصغيرة : دراسة حالة الأردن ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، عدد 4 ، بدون سنة.
5. خضر حسان ، الإستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف و قضايا ، **مجلة جسر التنمية**، عدد 22، 2004.
6. الأسرج حسين عبد المطلب ، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، **رسائل بنك الكويت الصناعي** ، عدد 83 ، 2005.
7. ريحان شريف ، هوام لمياء ، دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري ، **مجلة العلوم الإقتصادية** ، عدد32 ، أفريل 2013.
8. أحمد عمر دينا ، أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، **مجلة تنمية الرافدين** ، بدون عدد ،2007.
9. زغيب شهرزاد ، الإستثمار الأجنبي في الجزائر: واقع و آفاق ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن ، فيفري 2005.
10. مناتي صالح عدنان ، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية** ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.
11. عبيد حسين منى ، السياسة الصينية تجاه شرق إفريقيا ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد 29 ، 2011.
12. أنور عبد الملك ، نحن و الصعود الآسيوي ...رؤية حضارية ، **السياسة الدولية** ، العدد 167، يناير 2007 .
13. أمير سعيد ، الصين الصاعدة و فرنسا الآفلة في قلب إفريقيا ، **مجلة قراءات إفريقية** ، عدد11 ، جانفي 2012.
14. رضا محمد هلال ، العلاقات الصينية بالدول النامية ...المنطلقات و الأبعاد ، **السياسة الدولية** ، العدد173، يوليو 2008.
15. ميتكيس هدى ، الصعود الصيني : التجليات و المحاذير ، **السياسة الدولية** ، عدد 167 ، 2007.
16. سعيدي وصاف ، قويدري محمد ، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق ، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير** ، عدد8 ، 2008 .
17. بعلوج بولعيد ، معوقات الإستثمار في الجزائر ، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد 4 ، بدون سنة.
18. برجي نسرين ، بوعشة مبارك ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية** ، عدد 31 ، 2012 .

ب. الجرائد :

1. صواليلي حفيظ ، إستثمارات صينية في المناجم الجزائرية ، **جريدة الخبر** ، 17 أكتوبر 2010 ، الجزائر.

ثالثا : الرسائل الجامعية :

أ. **أطروحات الدكتوراه :**

1. بعداش عبد الكريم ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007.

ب . رسائل الماجستير :

2. سالكي سعاد ، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.
3. فراني حياة ، **الصين و المغرب العربي بين المرجعية السياسية و المصالح الإقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012.
4. قويدري كريمة ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.
5. بيوض محمد العيد ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس ، المغرب ، الجزائر**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 .
6. قشاو عفاف ، **الإستراتيجية الصينية في إفريقيا حالة الجزائر 2000-2011** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2012.

رابعا : الملتقيات

1. أونيس عبد المجيد ، **الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، 17-18 أفريل 2006.

2. صفوت عبد السلام ، **منظمة التجارة العالمية و الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مؤتمر الجوانب القانونية و الإقتصادية لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، مصر ، بدون سنة .

خامسا : الوثائق و الدراسات :

1. المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، **دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في إفريقيا .**
2. وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في إفريقيا ، **دراسة بشأن الإستثمارات الواعدة و أسواق الصادرات لدولة الإمارات العربية المتحدة في إفريقيا ، 2009.**
3. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **الشباك الوحيد اللامركزي** ، الجزائر ، بدون سنة نشر .
4. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، **أهم النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر**، الجزائر، بدون سنة نشر.

المراجع باللغة الاجنبية :

أولا : الكتب

1. Ben Hamouda Hakim , Oulmane Nassim et autres **, émergence en méditerranée** , paris , édition l'harmattan , 2009
2. Diallo Aissatou , **la chine et l'afrique : les faits et les chiffres** , Sénégal , enda cacid , 2012.
3. François Nicolas **, la présence économique chinoise et indienne au maghreb** , paris , centre des études économiques , **2010**
4. Nguyen Eric **, les relations chine afrique** , studyrama perspective , France , 2009.
5. Ruang Wenbin , Andreas Wilkes , **analyse des autorisations accordes aux enterprises chinoises pour investir dans les secteurs minier , agricole et forestier en afrique** , cifor , indonésie , **2013**.
6. Valerie Niquet , sylvain touati , **la chine en afrique : intérêts et pratiques** , ifri , France , 2011.

ثانيا : الدوريات و الجرائد

أ. الدوريات

1. Alden Chris , Aggad Faten , investissements chinois et création d'emploi en Algérie et en Égypte , **note économique** , banque africaine de développement , 2011.
2. Brookes Peter , Shin Ji Hye , china's influence in Africa , **backgrounder** , N 1916 , february 2006.
3. Emmanuel de louel , les chinois convoitent-ils l'agriculture africaine ?, **defis sud** , num 97, 2007.
4. lafargue François , la chine en afrique du nord , **med** , sans numero , 2008.
5. Lafargue François , la chine une puissance africaine , **perspectives chinoises** , num 90, 2005**.**
6. Peter Brookes , Ji Hye Shin , china's influence in Africa , **backgrounder** , N 1916 , february 2006**.**
7. Sciaofing Zhang , economic analysis on the motives of china's FDI in Africa , **journal of middle eastern and Islamic studies** , num 2 , 2010.
8. Troudi Mohamed Fadhel **,** la stratègie arabe de la chine , **géostratégique** , num 33 , 4emetriestre2011
9. weili Hou , risques et opportunités , **chinafrique** , numéro 7, juillet 2013

10. Zhigang Cheng , fort potentiel : le commerce des services entre la chine et les pays africains se développe rapidement **, chinafrique** , vol 5 , sans numéro , juin2013.

ب . الجرائد :

1. Salim Tamani **,** la chine tient a sa place sur le marche algérien , **liberté ,**le 19-12-2013

ثالثا : الرسائل الجامعية :

1. bal Marie, valentin laura **, la stratégie de la puissance de la chine en afrique**,mastere spécialisé en marketing management part time, ESSEC , France , 2008.
2. wais ahmed , Amrani Meryem , Sanfo Oumoul , **accords sino-africains** ,mastere spécialisé en strategy et management of international business , France , 2012.

رابعا : الملتقيات

1. Maiguy Claire , Eric Rugraff, **de la connaissance des IDE chinois et de leurs effets en afrique subsaharienne** , colloque international du Gemdev , paris , 1 au 3 fevrier 2012.

iii. المراجع الإلكترونية :

1. بورك جيوفري ،**الصين تكم الأصوات في إفريقيا** ، مجلة الإعلامي الإخبارية ، أكتوبر 2013 ، على الموقع **: www.ele3lami.com**
2. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : **www. Andi .dz**

3. Diana layfeild , **seeking the opportunity and managing the risk** , Ernst and young's attractiveness survey : Africa 2013 , disponible sur : **www.ey.com\attractivness.**
4. Xiaofong Shen , **private Chinese investement in Africa** , January 2013, sur le site : **http://econ. Worldbank. Org.**
5. Valerie Niquet **, la strategie africaine de la chine ,** sur le site : **www.cain.info\load.pdf.phpid-article pe062-0361pdf.**

الملاحق

الملحق رقم : 1

جدول يوضح التحسن في مؤشرات الإقتصاد الكلي (التضخم و الدين الخارجي) في بعض الدول الإفريقية

الدول	التضخم				الدين الخارجي			
	1980	1990	2000	2011	1980	1990	2000	2010
بوتسوانا	%10,8	10,8	%8,7	%8,9	%23,2	13,6	6,6	11,6
بوركينافاسو	%5	%4,5	%3	%2.8	26,9	47,4	35,6	23,3
الكاميرون	%9,1	%5,6	%2,6	%2,9	41	95,3	56,4	13,5
إثيوبيا	%4,6	%8	%10,9	%33,2	55,2	104	48,3	24,1
غانا	%48,3	%27,6	%18,5	%8,7	48,2	79,8	73,3	27,2
كينيا	%11,8	%17,4	%10,9	14	63	79,7	37	26,9
موريشيوس	%11,2	%7,6	%6	%6,5	45,6	31,8	13,5	11
الموزمبيق	%45,1	%34,5	%10,7	%10,4	130,4	252,**5**	83,6	43,8
نيجيريا	%20,9	%30,6	%12,2	%10,8	77	118,1	35,6	4,5
رواندا	%4,7	%8,6	% 8,2	%4,9	20,6	63,1	53,1	14,2
السنغال	%6,9	%4,5	%2,1	%3,4	72,8	76,7	45,1	28,5
جنوب إفريقيا	لا توجد بيانات	%9,9	%6,1	%5	لا يوجد	17,8	16,6	12,7
تنزانيا	%30,1	%23,1	%6,8	%12,7	129,9	131,2	55,2	37,7
أوغندا	%111,2	%13	%6,4	%18,7	40,2	74,3	42,7	17,9
زامبيا	%69,3	%76,2	%17,3	%8,5	192,2	218,2	103,5	25,8

المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم 2 : ترتيب دول إفريقيا جنوب الصحراء حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها (2009)

الإقتصاد	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء المشاريع	إستخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع
موريشيوس	1	1	3	8	20	7	2	1	1	10	7
جنوب إفريقيا	2	2	5	17	10	1	1	3	25	13	8
بوتسوانا	3	8	23	12	1	4	3		27	17	1
ناميبيا	4	16	4	3	21	3	11	18	28	2	3
كينيا	5	14	1	10	16	2	14	36	26	19	10
غانا	6	23	29	30	2	14	3	13	5	5	16
زامبيا	7	7	32	26	11	6	11	5	30	15	12
سيشل	8	6	6	22	4	39	6	6	8	7	34
سوازيلاند	9	30	2	4	33	4	46	7	31	24	4
إثيوبيا	11	18	7	15	34	16	17	4	29	12	9
نيجيريا	12	10	34	2	46	7	6	25	23	16	13
ليسوتو	13	20	33	7	24	7	26	8	22	18	6
تنزانيا	14	14	42	28	27	7	14	21	9	1	19
غامبيا	15	12	12	5	15	19	43	44	4	8	22
مالاوي	16	19	37	1	14	7	11	11	39	27	26
رواندا	17	5	16	13	5	27	43	10	40	4	34
موزمبيق	18	26	35	35	30	16	3	16	21	22	24
الرأس الأخضر	19	37	13	39	18	16	20	23	2	3	34
مدغشقر	20	4	17	32	28	45	6	17	44	35	34
بوركينافاسو	22	17	18	6	29	27	26	29	44	20	18
السنغال	23	11	22	37	38	27	42	41	3	31	11
الغابون	24	27	8	33	37	19	32	19	14	32	25
جزر القمر	25	35	9	36	12	39	20	9	15	33	34
سيراليون	26	3	41	41	39	27	6	37	17	29	29
ليبيريا	27	9	45	18	44	19	26	12	13	38	30
زيمبابوي	28	38	44	25	9	7	17	36	36	11	33
ساحل العاج	30	39	39	19	26	27	32	31	32	22	5
توجو	31	44	31	34	35	27	26	30	6	34	14
كاميرون	32	40	36	24	25	19	17	42	19	43	15
مالي	33	36	18	14	13	27	32	34	38	37	20
غينيا الإستوائية	34	41	15	45	7	19	26	38	18	9	34
أنغولا	35	32	24	42	45	7	6		43	46	28
بنين	36	28	25	21	16	27	32	39	15	45	23
غينيا	37	42	40	20	36	39	43	40	11	25	17
النيجر	38	34	38	38	8	27	32	25	41	26	27
إرتيريا	39	43	46	9	40	45	16	20	37	6	34
تشاد	40	45	11	27	22	27	20	27	34	39	34
ساوتومي و برنسيب	41	22	21	4	31	39	32	32	7	42	34
بورندي	42	24	43	11	19	39	32	22	42	41	34

34	41	42	22	32	39	19	11	43	24	42	الكونجو
34	28	12	24	20	27	42	44	20	46	44	غينيا بيساو
34	40	45	45	20	19	23	31	27	29	45	إفريقيا الوسطى
32	44	35	33	32	39	32	43	28	31	46	جمهورية الكونغو الديمقراطية

LA SOURCE : DOING BUSINESS 2009

ملحق رقم 3 : الدول التي شهدت إصلاحات سهلت ن ممارسة أنشطة الأعمال و الدول التي شهدت إصلاحات زادت من صعوبة ممارسة الأعمال

الجدول رقم 1 : الدول الإفريقية التي شهدت إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في 2008 – 2009

المؤشر	الدول التي شهدت إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال
بدء النشاط التجاري	بوتسوانا ، بوركينافاسو ، الكاميرون ، الرأس الأخضر، إفريقيا الوسطى ،مصر، إثيوبيا ،غانا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالي ، موزمبيق ، النيجر ، رواندا ، سيراليون ، توغو
إستخراج تراخيص البناء	الجزائر ، بوركينافاسو ، مصر ، ليبيريا ، مالي
توظيف العاملين	موريشيوس ، رواندا .
تسجيل الملكية	الجزائر ، انغولا ، بوركينافاسو ، اثيوبيا ، موريشيوس ، رواندا ، زيمبابوي
الحصول على الإئتمان	مصر ، كينيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيجيريا ، رواندا ، سيراليون ، زامبيا
حماية المستثمرين	مالي ، رواندا ، سيراليون ، تونس .
دفع الضرائب	الجزائر ، انغولا ، بنين ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ،جيبوتي ، سيراليون ، جنوب إفريقيا ، السودان ، التوغو
التجارة عبر الحدود	أنغولا ، بنين ، بوركينافاسو ، الكاميرون ، ليبيريا ،الكونغو الديمقراطية ، مالاوي ، مالي ، موريشيوس موزمبيق ، رواندا ، السنغال ،السودان ، تونس ، أوغندا
إنفاذ العقود	الجزائر ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، مصر ، إثيوبيا ، مالي ، موريشيوس ، غينيا الجديدة
تصفية النشاط التجاري	مالاوي ، موريشيوس ، رواندا ، سيراليون

المصدر : بيانات واردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2010،ص6.

الجدول رقم 2 : الدول الإفريقية التي شهدت إصلاحات زادت من صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال في 2008 – 2009

المؤشر	الدول التي شهدت إصلاحات صعبت من ممارسة انشطة الاعمال
إستخراج تراخيص البناء	كينيا ، تنزانيا
تسجيل الملكية	بوتسوانا ، مدغشقر ، سيراليون
الحصول على الإئتمان	الرأس الأخضر
دفع الضرائب	جمهورية الكونغو الديمقراطية ، تونس
التجارة عبر الحدود	سيراليون

المصدر : بيانات واردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2010،ص6.

الملحق رقم 4 : ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الاعمال (بناءا على البيانات المتاحة في جوان 2009)

الترتيب العام لسنة2010	الترتيب العام لسنة 2009	البلد	عدد الإصلاحات في 2010	الترتيب العام لسنة2010	الترتيب العام لسنة 2009	البلد	عدد الإصلاحات في 2010
1	1	سنغفورة	3	46	61	تايوان	2
2	2	نيوزلندا	0	47	41	هنغاريا	1
3	3	هونغ كنغ	3	48	48	البرتغال	4
4	4	الولايات المتحدة	0	49	40	الشيلي	0
5	6	المملكة المتحدة	2	50	44	أنتيغواو بروبودا	0
6	5	الدانمارك	0	51	55	المكسيك	2
7	7	إيرلندا	1	52	46	تونغا	1
8	8	كندا	0	53	58	سلوفينيا	2
9	9	أستراليا	0	54	43	فيجي	1
10	10	النرويج	1	55	45	رومانيا	1
11	16	جورجيا	2	56	65	البيرو	6
12	12	تايلندا	1	57	68	ساموا	2
13	15	السعودية	2	58	82	بيلاروس	6
14	11	إسلندا	1	59	57	فانواتو	1
15	13	اليابان	0	60	56	مغوليا	0
16	14	فنلندا	1	61	52	الكويت	2
17	24	موريشيوس	6	62	51	إسبانيا	1
18	17	السويد	0	63	64	كازخستان	3
19	23	جمهورية كوريا	2	64	53	لوكسمبورغ	1
20	18	البحرين	1	65	60	عمان	2
21	19	سويسرا	0	66	54	ناميبيا	0
22	20	بلجيكا	2	67	143	رواندا	7
23	21	ماليزيا	2	68	59	جزر الباهاما	0
24	22	استونيا	2	69	73	تونس	2
25	27	ألمانيا	2	70	62	سانت فنست	2
26	25	ليتوانيا	1	71	77	الجبل الأسود	4
27	30	لاتافيا	2	72	72	بولندا	4
28	26	النمسا	0	73	63	تركيا	1
29	29	إسرائيل	1	74	66	التشيك	3
30	28	هولندا	1	75	67	جامايكا	1
31	31	فرنسا	2	76	70	سانت كتس و نيفس	1
32	69	مقدونيا	7	77	83	بنما	2
33	47	الإمارات العربية	3	78	74	إيطاليا	0
34	32	جنوب إفريقيا	1	79	79	كيريباتي	0
35	33	بورتوريكو	0	80	75	بليز	0
36	34	سانت لوسيا	1	81	78	ترينيداد وتوباغو	0
37	49	كولومبيا	8	82	89	البانيا	3
38	38	اذربيجان	2	83	76	دومينيكان	0
39	37	قطر	0	84	81	السلفادور	0
40	36	قبرص	0	85	85	باكستان	1
41	80	قيرغيز	7	86	102	الدومينيكان	1
42	35	سلوفاكيا	1	87	71	مالديف	0
43	50	أرمينيا	3	88	90	صربيا	2
44	42	بلغاريا	2	89	86	الصين	1
45	39	بوتسوانا	2	90	99	زامبيا	1

91	88	غرينادا	2	137	142	ايران	4
92	87	غانا	1	138	133	اكوادور	0
93	91	فيتنام	2	139	137	الضفة الغربية و قطاع غزة	2
94	108	مولدوفا	3	140	135	غامبيا	0
95	84	كينيا	1	141	136	هندوراس	3
96	94	بروني دارالسلام	1	142	146	اكرانيا	1
97	92	بالاو	0	143	138	سورية	1
98	93	جزر مارشال	0	144	141	الفلبين	3
99	103	اليمن	3	145	139	كمبوديا	0
100	104	الاردن	6	146	147	الراس الاخضر	2
101	98	غيانا	2	147	155	بوركينافاسو	5
102	95	غينيا الجديدة	1	148	156	سيراليون	5
103	110	كرواتيا	1	149	159	ليبيريا	3
104	96	جزر سليمان	0	150	145	اوزبكستان	2
105	97	سيري لنكا	1	151	154	هايتي	2
106	116	مصر	4	152	164	طاجكستان	5
107	111	اثيوبيا	3	153	150	العراق	0
108	101	لبنان	2	154	149	السودان	2
109	100	اليونان	1	155	148	سورينام	0
110	117	غواتيمالا	4	156	162	مالي	5
111	105	السيشل	0	157	152	السنغال	1
112	106	أوغندا	1	158	151	الغابون	0
113	107	كوسوفو	1	159	160	زيمبابوي	1
114	109	اوروغواي	1	160	168	افغانستان	3
115	114	سوازيلاند	0	161	158	بوليفيا	0
116	119	البوسنة و الهرسك	1	162	153	جزر القمر	0
117	113	نيكاراغوا	0	163	157	جيبوتي	1
118	112	الارجنتين	1	164	173	تيمورليتشي	1
119	115	بنغلاداش	3	165	166	توغو	2
120	118	الاتحاد الروسي	3	166	161	موريتانيا	0
121	121	كوستاريكا	1	167	165	جمهورية لاو	1
122	129	اندونيسيا	3	168	163	كوت ديفوار	0
123	123	النيبال	1	169	170	انغولا	3
124	122	باراغواي	1	170	169	غينيا الإستوائية	0
125	120	نيجيريا	1	171	167	الكاميرون	3
126	124	بوتان	0	172	172	بنين	2
127	125	ولايات مكرونيزيا الموحدة	0	173	171	غينيا	0
128	130	المغرب	1	174	174	النيجر	1
129	127	البرازيل	1	175	175	اريتيريا	0
130	128	ليسوتو	0	176	177	بورندي	0
131	126	تنزانيا	0	177	178	فنزويلا	0
132	131	مالاوي	2	178	176	تشاد	0
133	132	الهند	1	179	179	الكونغو	0
134	144	مدغشقر	1	180	180	ساوتومي و برنسيب	0
135	140	موزمبيق	2	181	181	غينيا بيساو	1
136	134	الجزائر		182	182	الكونغو الديمقراطية	1

المصدر : البنك الدولي ، قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010 ، ص 4.

الملحق رقم 5:

جدول يبين البلدان الخمسون التي إستطاعت تحقيق أكبر زيادة في الإقتراب من الحد الأعلى للأداء منذ 2005 :

الترتيب	البلد	المنطقة	نسبة التحسن %	الترتيب	البلد	المنطقة	نسبة التحسن %
1	جورجيا	أوربا وآسيا الوسطى	%31,6	26	السعودية	الشرق الاوسط و شمال إفريقيا	%10,7
2	رواندا	إفريقيا جنوب الصحراء	%26,5	27	الهند	جنوب أسيا	%10,6
3	بلاروسيا	أوربا و آسيا الوسطى	%23,5	28	غواتيمالا	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	%10,4
4	بوركينافاسو	إفريقيا جنوب الصحراء	%18,5	29	مدغشقر	إفريقيا جنوب الصحراء	%10,3
5	مقدونيا	أوربا و اسيا الوسطى	%17,4	30	المغرب	الشرق الاوسط و شمال إفريقيا	%10,1
6	مصر	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	%16,3	31	اليمن	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	%10,1
7	مالي	إفريقيا جنوب الصحراء	%15,8	32	البيرو	أمريكا اللاتينية	%10,1
8	كولومبيا	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	%15,3	33	الموزمبيق	إفريقيا جنوب الصحراء	%10
9	طاجكستان	أورباو اسيا الوسطى	%15,2	34	التشيك	منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	%9,8
10	قيرغيز	أوربا و أسيا الوسطى	%14,8	35	تيمور الشرقية	شرق أسيا و المحيط الهادي	%9,7
11	سيراليون	إفريقيا جنوب الصحراء	%14,7	36	ساحل العاج	إفريقيا جنوب الصحراء	%9,5
12	الصين	شرق أسياو المحيط الهادي	%14,3	37	التوغو	إفريقياجنوب الصحراء	%9,5
13	أذربيجان	أوربا و أسيا الوسطى	%12,9	38	سلوفينيا	منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي	%9,5
14	كرواتيا	أوربا و أسيا الوسطى	%12,8	39	المكسيك	أمريكا اللاتينية و البحرالكاريبي	%9,4
15	غانا	إفريقيا جنوب الصحراء	%12,7	40	النيجر	إفريقيا جنوب الصحراء	%9,4
16	بورندي	إفريقيا جنوب الصحراء	%12,6	41	نيجيريا	إفريقيا جنوب الصحراء	%9
17	بولندا	منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	%12,3	42	البرتغال	منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي	%9
18	غينيابيساو	إفريقيا جنوب الصحراء	%12,2	43	جزر سليمان	شرق أسيا و المحيط الهادي	%8,9
19	أرمينيا	أوربا و أسيا الوسطى	%12,2	44	أوروغواي	أمريكا اللاتينية	%8,8
20	أكرانيا	أوربا و أسيا الوسطى	%12	45	جمهورية الدومينيكان	أمريكا الاتينية	%8,8
21	كازخستان	أوربا و اسيا الوسطى	%11,9	46	تايوان	شرق اسيا و المحيط الهادي	8,8
22	السنغال	إفريقيا جنوب الصحراء	%11,5	47	ساوتومي و برنسيب	إفريقيا جنوب الصحراء	%8,7
23	كمبوديا	شرق اسيا و المحيط الهادي	%11,1	48	فرنسا	منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي	%8,6
24	أنغولا	إفريقيا جنوب الصحراء	%11	49	البوسنة و الهرسك	أوربا و أسيا الوسطى	%8,4
25	مورشيوس	إفريقيا جنوب الصحراء	%10,9	50	ألبانيا	أوربا و اسيا الوسطى	%8,3

المصدر :البنك الدولي ، قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2013.

ملاحظة : يستند ترتيب المراكز إلى الفرق المطلق لكل بلد بين مدى إقترابه من تحقيق الحد الأعلى للاداء عام 2005 ، و بين مدى إقترابه عام من تحقيق الحد الأعلى للأداء عام 2012 ، و تشير البيانات إلى النتائج التي تخص 174 بلد وردت في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في 2006 ،و تمت إضافة 11 بلد أخر في سنوات لاحقة ، و يظهر مقياس الإقتراب من الحد الاعلى للاداء مدى إبتعاد بلد ما في المتوسط عن افضل أداء حققه أي بلد على أي من مؤشرات التقرير منذ 2005، و يتراوح المقياس من صفر إلى 100، حيث 100 هو أفضل أداء (الحد الأعلى للاداء)

الملحق رقم 6 :

جدول يوضح أهم الإصلاحات التي أدرجتها بعض الدول الإفريقية لتحسين بيئة ممارسة الاعمال فيها .

الدولة	الإصلاحات
أنغولا	- تخفيض الوقت اللازم لإتمام عمليات التجارة عبر الحدود
البنين	- إجراء إصلاحات في مجال الحصول على تراخيص البناء ، من خلال إنشاء لجنة متخصصة في معالجة تراكم طلبات الحصول على تراخيص البناء.
بوركينافاسو	- إختصار الوقت اللازم لإصدار تراخيص البناء بواقع الثلث . - تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات . - تخفيض الوثائق المطلوبة للتصدير و الإستيراد . - تسهيل إجراءات تنفيذ العقود من خلال إنشاء محكمة تجارية متخصصة مع إلغاء الرسم الخاص بتسجيل القرارات القضائية .
الكاميرون	- تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري من خلال الشروع في العمل بنظام الشباك الواحد ، و إلغاء شرط التحقق من مباني الشركة
بورندي	- تسهيل إجراءات دفع الضرائب .
الرأس الأخضر	- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات ، - تسهيل إجراءات تسجيل الملكية عن طريق التحول من إحتساب الرسوم كنسبة مئوية من قيمة الأملاك العقارية إلى رسوم ثابتة منخفضة . - تسهيل دفع الضرائب .
جمهورية الكونغو الديمقراطية	- سهلت إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء الكثير من الإجراءات التي كانت مطلوبة ، مع تخفيض تكلفة إستخراج تراخيص البناء . - تخفيض ضريبة نقل الملكية بواقع النصف لتصل إلى 3% من قيمة الأملاك العقارية.
الكونغو	- تخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات من 38% إلى 36%
كوت دي فوار	- تسهيل إجراءات تراخيص البناء عن طريق إلغاء الحاجة إلى الحصول على الموافقات
مصر	- تخفيض التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري . - تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير و الإستيراد .
كينيا	- تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تخفيض الوقت الذي يستغرقه ختم عقد تأسيس الشركة و نظامها الأساسي . - تسريع إجراءات التجارة عبر الحدود .
مالاوي	- تخفيض فترة الإنتظار المتعلقة بتسجيل المستندات القانونية بواقع النصف مما سهل تسجيل نقل الملكية . - تبسيط إجراءات إنفاذ العقود.
مالي	- تسهيل إستخراج تراخيص البناء . - تخفيض ضريبة نقل الملكية بالنسبة للشركات من 15% إلى 7% من قيمة الأملاك العقارية ، مما أدى إلى تسهيل إجراءات نقل الملكية . - تخفيض الوقت اللازم لإتمام عمليات التجارة عبر الحدود .
موريشيوس	- قامت بإصلاحات من شأنها تسريع وتيرة إجراءات تسوية المنازعات التجارية

المغرب	- تدعيم سبل حماية المستثمرين .
الموزمبيق	- تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري من خلال تطبيق إجراءات مبسطة لإصدار تراخيص مزاولة النشاط للشركات .
ساوتومي و برنسيب	- تخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات و تحديده بنسبة موحدة تقدر بـ 25%.
السيشل	- تخفيض أسعار الضريبة على أرباح الشركات ، و إلغاء الحد الأقصى للإعفاء الضريبي
سيراليون	- تسهيل إجراءات تراخيص البناء عن طريق تبسيط إجراءات إصدار الموافقات على الموقع و تراخيص البناء - إحلال ضريبة للمبيعات موحدة على السلع و الخدمات عوض ضريبة المبيعات و ضريبة الخدمات.
سوازيلاند	- تعزيز سبل حماية المستثمرين . - إدخال نظام لتبادل البيانات إلكترونيا على الحدود مما أدى إلى إختصار الوقت اللازم لإنهاء إجراءات تخليص البضائع .
تونس	- إدخال إستخدام أنظمة إلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات و ضريبة القيمة المضافة . - تحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الإستيراد و التصدير ، مما ادى إلى تسريع تجميع مستندات الإستيراد.
أوغندا	- القيام بإنشاء مركز خاص للمعلومات الإئتمانية مما سهل الحصول على الإئتمان . - تحسين كفاءة الجهاز القضائي مما أدى إلى تقليص الوقت اللازم لإقامة الدعاوى .
زامبيا	- تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال . - تسهيل كل من إجراءات التجارة عبر الحدود و إجراءات إنفاذ العقود .
زيمبابوي	- تخفيض رسوم و إجراءات تسجيل الشركات مما سهل عمليات بدء النشاط التجاري . - تخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 25% ، مع تبسيط إجراءات دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق السداد على أساس ربع سنوي عبر البنوك التجارية .

المصدر : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2011 الصادر عن البنك الدولي (من الصفحة 42 إلى الصفحة 51)

الملحق رقم 7 : خريطة تبين الحضور الصيني في إفريقيا

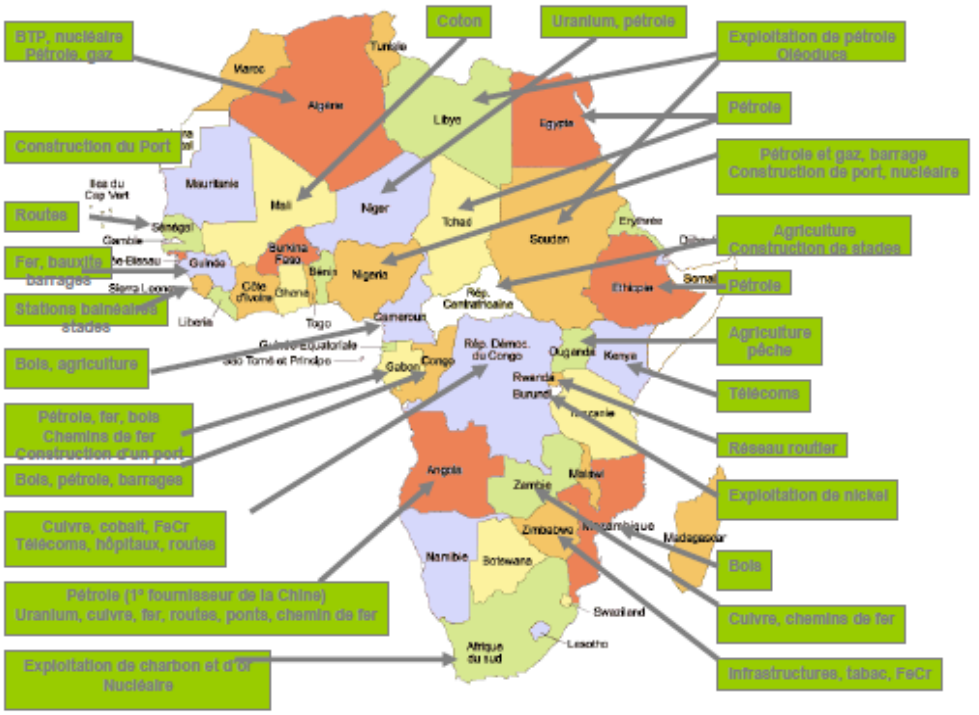

Panorama de la présence chinoise en Afrique (source : Général Schaeffer)

ملحق رقم 8 : شركات النفط الصينية المستثمرة في الدول الإفريقية

Présence chinoise sur le pétrole africain (source Général Schaeffer)

الملحق رقم 9 :

Tableau : Flux annuels d'investissement chinois en Afrique (2003-2011)

millions US$	2003 (flux)	2004 (flux)	2005 (flux)	2006 (flux)	2007 (flux)	2008 (flux)	2009 (flux)	2010 (flux)	2011 (flux)	Total des flux (2003-2011)	Total des flux en % (2003-2011)
Total	**2 854,65**	**5 497,99**	**12 261,17**	**17 633,97**	**26 506,09**	**55 907,17**	**56 528,99**	**68 811,31**	**74 654,04**	**320 655,38**	—
Afrique	**74,81**	**317,43**	**391,68**	**519,86**	**1 574,31**	**5 490,55**	**1 438,87**	**2 111,99**	**3 173,14**	**15 092,64**	**100,0%**
Afrique du Sud	8,86	17,81	47,47	40,74	454,41	4 807,86	41,59	411,17	-14,17	5 815,74	38,5%
Nigéria	24,40	45,52	53,30	67,79	390,35	162,56	171,86	184,89	197,42	1 298,09	8,6%
Soudan	0,00	146,70	91,13	50,79	65,40	-63,14	19,30	30,96	917,00	1 258,14	8,3%
Zambie	5,53	2,23	10,09	87,44	119,34	213,97	111,80	75,05	291,78	917,23	6,1%
Algérie	2,47	11,21	84,87	98,93	145,92	42,25	228,76	186,00	114,34	914,75	6,1%
Congo (RDC)	0,06	11,91	5,07	36,73	57,27	23,99	227,16	236,19	75,18	673,56	4,5%
Île Maurice	10,27	0,44	2,04	16,59	15,58	34,44	14,12	22,01	419,46	534,95	3,5%
Zimbabwe	0,03	0,71	1,47	3,42	12,57	-0,72	11,24	33,80	440,03	502,55	3,3%
Niger	0,00	1,53	5,76	7,94	100,83	-0,01	39,87	196,25	51,63	403,80	2,7%
Égypte	2,10	5,72	13,31	8,85	24,98	14,57	133,86	51,65	66,45	321,49	2,1%
Éthiopie	0,98	0,43	4,93	23,95	13,28	9,71	74,29	58,53	72,30	258,40	1,7%
Angola	0,19	0,18	0,47	22,39	41,19	-9,57	8,31	101,11	72,72	236,99	1,6%
Kenya	0,74	2,68	2,05	0,18	8,90	23,23	28,12	101,22	68,17	235,29	1,6%
Madagascar	0,68	13,64	0,14	1,17	13,24	61,16	42,56	33,58	23,10	189,27	1,3%
Ghana	2,89	0,34	2,57	0,50	1,85	10,99	49,35	55,98	40,07	164,54	1,1%
Tanzanie	0,00	1,62	0,96	12,54	-3,82	18,22	21,58	25,72	53,12	129,94	0,9%
Guinée	1,20	14,44	16,34	0,75	13,20	8,32	26,98	9,74	24,55	115,52	0,8%
Botswana	0,80	0,27	3,69	2,76	1,87	14,06	18,44	43,85	21,86	107,60	0,7%
Congo	0,00	0,51	8,11	13,24	2,50	9,79	28,07	34,38	6,81	103,41	0,7%
Gabon	0,00	5,60	2,08	5,53	3,31	32,05	11,88	23,44	1,93	85,82	0,6%
Mali	5,41	0,00	0,00	2,60	6,72	-1,28	7,99	3,05	47,58	72,07	0,5%
Guinée équator	0,48	1,69	6,35	10,19	12,82	-4,86	20,88	0,00	12,47	60,02	0,4%
Libéria	0,40	0,58	8,65	-7,03	0,00	2,56	1,12	29,89	21,09	57,26	0,4%
Mozambique	0,00	0,66	2,88	0,00	10,03	5,85	15,85	0,28	20,26	55,81	0,4%
Tchad	0,00	0,00	2,71	1,61	0,75	9,47	51,21	2,13	-12,48	55,40	0,4%
Rwanda	0,00	0,00	1,42	2,99	-0,41	12,88	8,62	12,72	9,69	47,91	0,3%
Libye	0,10	0,06	0,25	-8,51	42,26	10,54	-38,55	-10,50	47,88	43,53	0,3%
Togo	0,03	1,85	0,31	4,58	2,70	4,20	8,91	11,77	9,04	43,39	0,3%
Maroc	0,19	1,80	0,85	1,78	2,64	6,88	16,42	1,75	9,11	41,42	0,3%
Bénin	2,09	13,77	1,31	0,00	6,32	14,56	0,09	1,76	0,75	40,65	0,3%
Ouganda	1,00	0,15	0,17	0,23	4,01	-6,70	1,29	26,50	9,91	36,56	0,2%
Sierra Leone	0,00	5,92	0,49	3,71	2,85	11,42	0,90	0,00	10,75	36,04	0,2%
Sénégal	0,65	0,00	0,00	0,00	0,24	3,60	11,04	18,96	0,19	34,68	0,2%
Mauritanie	1,70	0,09	0,36	4,78	-4,98	-0,65	6,53	5,77	19,69	33,29	0,2%
Namibie	0,62	0,00	0,18	0,85	0,91	7,59	11,62	5,51	5,04	32,32	0,2%
Cameroun	0,28	0,37	0,19	0,73	2,05	1,69	0,82	14,88	1,87	22,88	0,2%
Seychelles	0,00	0,00	0,05	0,06	0,09	0,05	0,36	12,28	4,34	17,23	0,1%
Malawi	0,00	0,00	0,00	0,00	0,20	5,44	0,00	9,86	1,20	16,70	0,1%
Djibouti	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	0,00	3,40	4,23	5,66	14,29	0,1%
Érythrée	0,00	0,00	0,00	0,01	0,45	-0,49	0,23	2,94	3,30	6,44	0,0%
Côte d'Ivoire	0,62	6,75	8,74	-2,91	1,74	-7,02	1,51	-5,02	0,87	5,28	0,0%
Tunisie	0,00	0,22	0,00	1,73	-0,34	0,00	-1,30	-0,29	3,76	3,78	0,0%
Lesotho	0,00	0,03	0,60	0,00	0,00	0,62	0,10	0,56	0,03	1,94	0,0%
Burundi	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,69	0,00	0,00	0,69	0,0%
Cap vert	0,00	0,00	0,32	0,23	0,09	0,48	0,00	-0,46	0,00	0,66	0,0%
Gambie	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	0,0%

Note: les données 2003-2006 ne comptent pas les IDE financiers

المصدر : وزارة التجارة الصينية

ملحق رقم 10 : جدول يبين مخزون الإستثمارات الصينية في إفريقيا من 2003 -2012

millions US$	2003 (stock)	2004 (stock)	2005 (stock)	2006 (stock)	2007 (stock)	2008 (stock)	2009 (stock)	2010 (stock)	2011 (stock)	2012 (stock)	2012 (stock en %)
Total	**33 222,22**	**44 777,26**	**57 205,62**	**75 025,55**	**117 910,50**	**183 970,71**	**245 755,38**	**317 210,59**	**424 780,67**	**531 940,58**	
Afrique	**491,23**	**899,55**	**1 595,25**	**2 556,82**	**4 461,83**	**7 803,83**	**9 332,27**	**13 042,12**	**16 244,32**	**21 729,71**	**100,0%**
Afrique du Sud	44,77	58,87	112,28	702,37	13,53	3 048,62	2 306,86	4 152,98	4 059,73	4 775,07	22,0%
Zambie	143,70	147,75	160,31	429,36	131,60	651,33	843,97	943,73	1 059,45	1 998,11	9,2%
Nigéria	31,98	75,61	94,11	630,32	35,60	795,91	1 025,96	1 210,85	1 415,61	1 949,87	9,0%
Algérie	5,70	34,49	171,21	247,37	393,89	508,82	751,26	937,26	1 525,64	1 305,33	6,0%
Soudan	0,55	171,61	351,53	574,85	4,05	528,25	563,89	613,36	1 199,84	1 247,50	5,7%
Angola	0,30	0,47	8,79	37,23	78,46	68,89	195,54	351,77	142,40	1 245,10	5,7%
Congo (RDC)	0,24	15,69	25,11	37,61	104,40	134,14	397,43	630,92	400,59	970,49	4,5%
Zimbabwe	36,74	38,06	41,63	59,15	44,63	60,01	99,75	134,54	576,44	874,67	4,0%
Île Maurice	12,59	12,63	26,81	115,90	396,99	230,07	242,84	283,29	605,94	700,80	3,2%
Éthiopie	4,78	7,87	29,82	95,60	108,88	126,45	283,44	368,06	426,79	606,55	2,8%
Tanzanie	7,46	53,80	62,02	110,92	104,40	190,22	281,79	307,51	407,07	540,80	2,5%
Ghana	6,60	6,31	7,33	41,87	404,03	58,02	185,04	202,00	98,68	505,27	2,3%
Congo	0,00	5,65	13,32	62,90	65,40	75,42	115,17	135,88	200,38	504,90	2,3%
Égypte	14,29	14,28	39,80	100,43	131,60	131,35	285,07	336,72	270,15	459,19	2,1%
Guinée équatori	8,64	10,21	16,56	30,44	44,63	40,62	61,50	86,25	127,10	404,64	1,9%
Kenya	25,53	28,46	58,25	55,13	5,55	78,36	120,36	221,58	403,17	402,73	1,9%
Mozambique	2,42	5,60	14,68	34,24	44,62	43,00	74,96	75,24	429,57	336,91	1,6%
Madagascar	28,13	40,63	49,94	76,01	1,42	146,52	196,22	229,87	308,83	274,55	1,3%
Guinée	14,34	25,77	44,22	69,97	1 443,93	96,37	129,32	136,41	253,63	234,67	1,1%
Botswana	2,10	3,80	18,12	25,52	43,39	65,26	119,25	178,52	98,07	220,15	1,0%
Mali	12,09	13,16	13,28	32,22	234,31	30,95	44,72	47,77	168,43	211,43	1,0%
Tchad	0,00	0,00	2,71	12,78	13,53	25,36	76,57	80,00	126,21	194,12	0,9%
Libéria	5,80	6,38	15,95	29,78	0,15	37,36	56,39	81,67	114,74	154,37	0,7%
Ouganda	1,33	0,23	4,97	18,68	1,60	11,98	58,56	113,68	108,12	141,10	0,6%
Gabon	24,05	31,27	35,36	51,28	55,59	88,14	100,05	125,34	160,06	128,47	0,6%
Niger	12,50	14,03	20,44	134,53	78,46	136,50	184,20	379,36	605,94	125,33	0,6%
Mauritanie	1,82	2,13	2,40	15,14	30,82	24,76	31,29	45,88	14,31	106,15	0,5%
Érythrée	1,88	0,12	0,12	6,63	7,22	6,73	9,60	12,54	18,13	103,78	0,5%
Sénégal	2,51	2,58	2,35	4,39	18,51	10,61	26,07	45,03	58,52	102,22	0,5%
Togo	4,73	6,24	4,78	14,42	65,40	23,12	33,02	58,11	67,15	98,38	0,5%
Maroc	4,31	9,06	20,59	29,65	107,23	28,06	48,78	55,85	74,71	95,22	0,4%
Namibie	0,72	2,21	2,36	7,24	393,89	19,95	46,18	47,11	60,21	94,53	0,4%
Cameroun	5,73	6,98	7,87	16,46	18,51	20,34	25,05	59,61	89,48	79,50	0,4%
Seychelles	0,42	0,42	4,19	6,55	4,65	6,60	7,00	19,36	34,67	77,19	0,4%
Libye	0,86	0,87	33,06	70,83	378,62	81,58	42,69	32,19	45,20	65,19	0,3%
Rwanda	3,30	3,30	4,72	7,30	43,39	20,18	28,80	41,63	61,54	63,54	0,3%
Sierra Leone	0,00	5,74	18,45	32,28	3,98	43,70	51,23	41,48	23,80	57,71	0,3%
Centrafrique	0,00	0,00	2,00	3,98	3,98	3,98	16,71	46,54	67,78	51,02	0,2%
Malawi	0,72	0,72	0,73	1,16	11,99	6,59	14,54	32,40	30,07	49,30	0,2%
Bénin	7,71	20,51	19,00	22,12	35,60	53,15	54,01	39,33	52,23	47,60	0,2%
Côte d'Ivoire	8,05	14,10	29,11	25,04	28,18	21,16	37,65	32,99	51,02	40,04	0,2%
Guinée-Bissau	0,00	0,00	0,00	0,00	7,74	0,00	27,00	27,00	27,00	27,00	0,1%
Djibouti	0,00	0,40	0,40	0,60	1,60	1,60	7,03	12,47	#N/A	17,99	0,1%
Cap vert	0,00	0,01	0,60	1,65	4,65	5,13	5,04	4,58	6,29	11,60	0,1%
Lesotho	0,24	0,03	0,60	7,60	98,99	8,22	8,32	8,88	4,58	9,13	0,0%
Burundi	0,00	0,02	0,00	1,65	1,65	1,65	4,64	6,51	8,91	8,70	0,0%
Tunisie	1,56	1,28	2,15	3,57	28,18	3,57	2,27	2,53	7,20	5,69	0,0%
Gambie	0,04	0,20	1,19	1,19	1,19	1,19	1,19	1,19	1,19	1,19	0,0%
Sao Tomé et Pri	0,00	0,00	0,00	0,00	1,65	0,00	0,00	0,31	0,31	0,38	0,0%

Note : les données 2003-2006 ne comptent pas les IDE financiers, Les statistiques présentées ici ne distinguent pas les deux Soudans.

المصدر : وزارة التجارة الصينية

ملحق رقم 11 : خريطة تبين توزيع الإستثمارات الصينية حسب قطاعات النشاط ، و قيمتها و عدد الصينيين في الدول الإفريقية

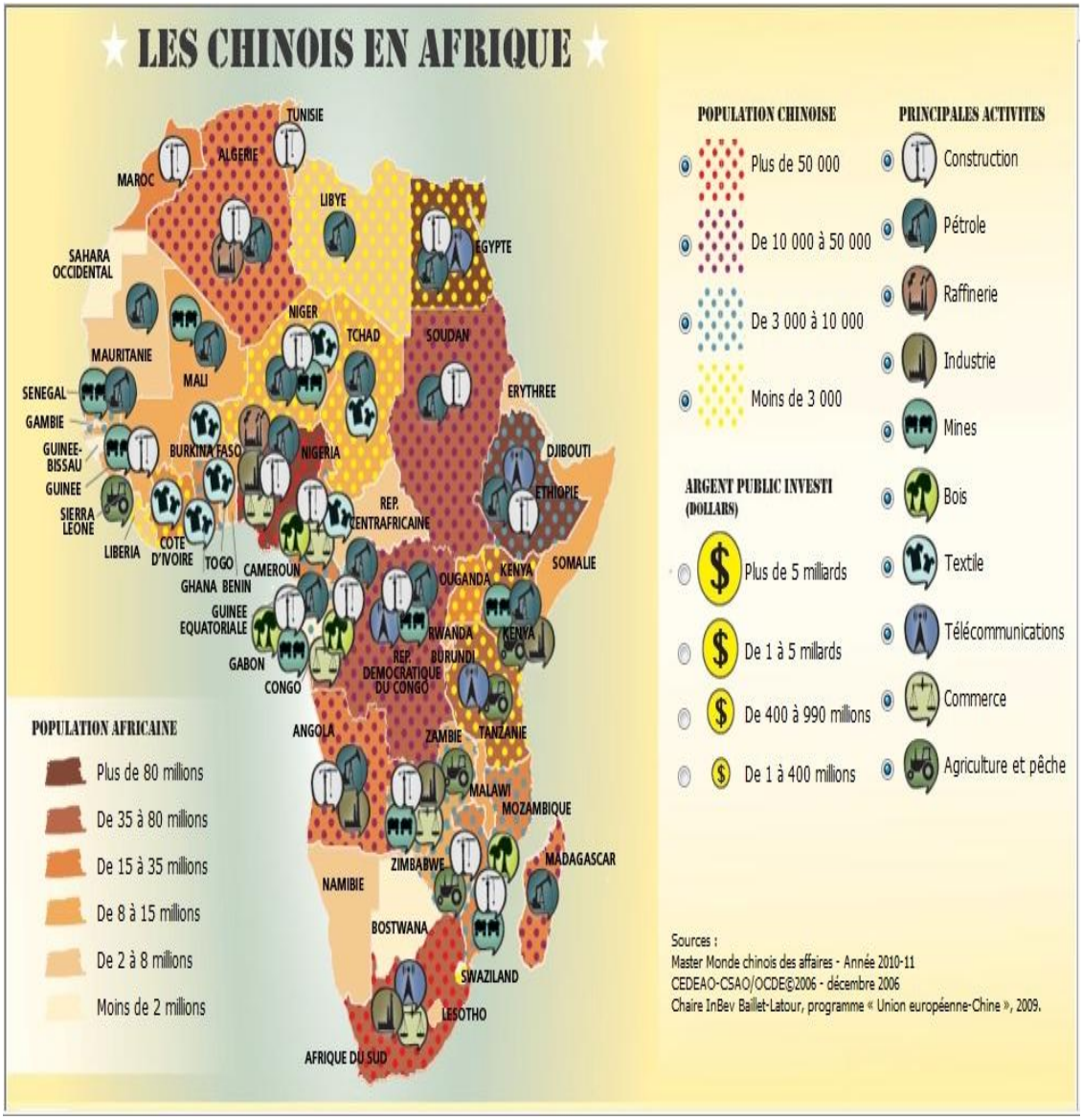

الفهرس

قائمة المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
الملخص	
المقدمة	
الفصل الأول : مدخل نظري و مفاهيمي إلى الإستثمار الأجنبي المباشر	***1***
تمهيد	***1***
المبحث الأول : مفاهيم أساسية متعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر	***2***
المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر و تمييزه عن المفاهيم المشابهة له	***2***
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر	***5***
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر	***10***
المبحث الثاني : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر و الفواعل الجديدة المنشطة له	***15***
المطلب الأول : تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر	***15***
المطلب الثاني : الفواعل الجديدة المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر	***18***
المطلب الثالث : الفواعل الجديدة المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر	***20***
المبحث الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	***22***
المطلب الأول : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعته	***22***
المطلب الثاني : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب دوافعه	***23***
المطلب الثالث : تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة و المستقطبة له	***24***
المبحث الرابع : مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر و شروط الإستفادة منه	***25***
المطلب الأول : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر	***25***
المطلب الثاني : عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر	***27***
المطلب الثالث : شروط الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر	***28***
خلاصة الفصل الأول :	***30***
الفصل الثاني : واقع الإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا : المحددات و الخصائص	***31***
تمهيد :	***31***
المبحث الأول : إمكانيات الإستثمار في إفريقيا	***32***
المطلب الأول : مناخ الإستثمار في إفريقيا	***32***
المطلب الثاني : فرص الإستثمار في إفريقيا	***37***
المطلب الثالث : معوقات الإستثمار في إفريقيا	***40***
المبحث الثاني : دوافع ، خصائص و الوسائل المساعدة على زيادة الإستثمارات الصينية في إفريقيا	***41***
المطلب الأول : دوافع توجه الصين للإستثمار في إفريقيا	***41***
المطلب الثاني : خصائص إستراتيجية الصين الإستثمارية في إفريقيا	***45***
المطلب الثالث : العوامل المساعدة على توجيه الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا	***47***
المبحث الثالث :الوسائل المستخدمة لتعزيز الإستثمارات الصينية في إفريقيا	***49***

المطلب الأول : الوسائل السياسية	***50***
المطلب الثاني : الوسائل الإقتصادية	***52***
المطلب الثالث : الوسائل الثقافية	***54***
المبحث الرابع : توزيع الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من 2000 إلى 2011 و آثارها	***55***
المطلب الأول : تطور الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا	***55***
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الصيني المباشر في إفريقيا	***58***
المطلب الثالث : آثار الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا	***63***
خلاصة الفصل الثاني :	***68***
الفصل الثالث : دراسة حالة الإستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر من 2000 إلى 2011	***69***
تمهيد :	***69***
المبحث الأول : مناخ الإستثمار في الجزائر	***70***
المطلب الأول : الإطار القانوني و المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	***70***
المطلب الثاني : البيئة الإقتصادية و السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	***76***
المطلب الثالث : معوقات الإستثمار في الجزائر	***79***
المبحث الثاني : دوافع تصدير و إستقطاب الإستثمارات الصينية إلى الجزائر و العوامل المساعدة لها	***82***
المطلب الأول : دوافع الشركات الصينية للإستثمار في الجزائر	***82***
المطلب الثاني : دوافع الجزائر لإستقطاب الإستثمارات الصينية	***83***
المطلب الثالث : العوامل المساعدة على إستثمار الشركات الصينية في الجزائر	***85***
المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للإستثمار الصيني المباشر في الجزائر	***87***
المطلب الأول : الإستثمار في قطاع الطاقة و المناجم	***87***
المطلب الثاني : الإستثمار في البناء و الأشغال العمومية	***90***
المطلب الثالث : الإستثمار في قطاع الصناعة و الإتصالات	***93***
المبحث الرابع : تقييم مكانة و آثار الإستثمارات الصينية في الجزائر	***95***
المطلب الأول : تقييم مكانة الإستثمارات الصينية في الجزائر على المستوى القاري ، الإقليمي و الوطني	***95***
المطلب الثاني : تقييم آثار الإستثمار الصيني المباشر في الجزائر	***99***
خلاصة الفصل الثالث :	***102***
خاتمة	***103***
قائمة المراجع	***108***
الملاحق	